وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة يحي فارس المدية

الموضوع:

مدى مساهمة التحليل المالي في اتخاذ قرارات التمويل في المؤسسات الاقتصادية (دراسة حالة لدى مؤسسة سونلغاز وحدة المدية للفترة 2023/2021)

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المحاسبة

قسم: علوم مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة

من إعداد الطلبة:

- سيف الدين بلدزر
- عبد الرؤوف بعيليش

تحت إشراف الأستاذ:

- د. صحراوي ياسين

لجنة المناقشة:

- الأستاذ: زواق كمال..... رئيسًا
- الأستاذ: صحراوي ياسين..... مقررًا ومشرفًا
- الأستاذ: بلحياني خديجة..... ممتحنًا

السنة الجامعية: 2026/2025


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاه﴾

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله وتوفيقه وصلنا إلى نهاية هذا المشوار العلمي

أولى كلمات شكرنا نسوقها بامتنان كبير إلى أستاذنا المشرف الفاضل الدكتور صحراوي ياسين، تقديراً لرحابة صدره وتوجيهاته السديدة التي أضاءت لنا معالم البحث، ومتابعته المستمرة لنا بكل حرص وعطاء.

كما نتوجه بقلوب ملؤها المحبة والعرفان إلى عائلتينا الكريمتين، إلى آبائنا وأمهاتنا الذين غمرونا بدعواتهم الصادقة لتكتمل فرحتنا اليوم بهذا التخرج ونشكر كل من مدّ لنا يد العون ولو بكلمة طيبة.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

نهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

إلى من نرى الدنيا بعيونهما ونستمد القوة من دعواتهما...

إلى أمهاتنا الغاليات ونبع الحنان الذي لا ينضب، مَن سهرتْ الليالي لنسعد، ونسجتْ من حبكنّ رداءً يحمينا من عثاء الطريق.

إلى آبائنا الأفاضل وسندنا المتين في هذه الحياة، مَن تعبتم لنرتقي، وكنتم لنا الجبل الذي نستند إليه كلما مالت بنا الخطى.

إلى منارات العلم التي أضاءت طريقنا...

إلى القامات العلمية التي غمرتنا بعلمها وفضلها ولم تبخل علينا يوماً بالنصح والتوجيه طوال مسيرتنا. لقد كنتم لنا السند والقدوة، نرجو المولى أن يرفع قدركم ويجزيكم عنا خير الجزاء.

إلى أصدقائنا الأوفياء...

إلى القلوب النقية التي تقاسمنا معها سهر الليالي وقلق البحث وضحكات الفرح واللحظات الصادقة. كنتم لنا العائلة الثانية والسند الذي لم يملّ. نُهديكم نجاح مشوارنا هذا، داعين الله أن تدوم أخوتنا وأن تجمعنا دائماً منصات التميز.

سيف الدين بلدرز

عبد الرؤوف بعيليش

المستخلص:

تهدف الدراسة التي أجريناها إلى إبراز الدور الجوهري الذي يلعبه التحليل المالي باعتباره أداة تشخيص وتقييم في اتخاذ القرارات التمويلية داخل المؤسسات الاقتصادية، كما أدت الدراسة التطبيقية التي أجريت على كل من الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة لدى مؤسسة سونلغاز لتوزيع الكهرباء والغاز لولاية المدية إلى إظهار كيفية مساهمة كل من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية في تقليل حالات عدم التأكد المحيطة باختيار مصادر التمويل المناسبة.

وخلصت الدراسة إلى أن التحليل الدقيق للقوائم المالية يمنح الرؤية الواضحة ويضمن تحقيق التوازن المالي، وأن فعالية القرارات التمويلية تقف وبشكل مباشر على جودة وموثوقية مخرجات التحليل المالي التي تساهم في النهاية في ضمان استمرارية المؤسسة في بيئة تنافسية متغيرة وكذا تعزيز قيمتها السوقية.

الكلمات المفتاحية:

التحليل المالي – القرارات التمويلية – القوائم المالية – مؤشرات التوازن المالي – النسب المالية

Abstract

The objective of the study we conducted was to highlight the Fundamental role played by Financial Analysis as a diagnostic and evaluative tool in Making Financial Decisions within economic enterprises. Furthermore, the applied study conducted on the Balance Sheet and the Income Statement, and the cash flow statement at the Sonelgaz Electricity and Gas Distribution Enterprise of Medea Province led to showing how each of the financial equilibrium indicators and financial ratios contribute to reducing instance of uncertainty by selecting appropriate funding sources.

The study concluded that precise analysis of the financial statements provides a clear vision and guarantees the achievement of financial equilibrium, and that the effectiveness of financial decisions depends directly on the quality and reliability of financial analysis outputs. Ultimately, these factors contribute to ensuring the enterprise's sustainability in a changing competitive environment and enchancing its market value.

Keywords:

Financial Analysis - Financing Decisions - Financial Statement
Financial equilibrium indicators - Financial ratios

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر والتقدير	
الإهداء	
المستخلص	
الفهرس	I
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة الملاحق	V
قائمة الاختصارات	VI
المقدمة	أ–د
الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي	17
تمهيد	18
المبحث الأول: ماهية التحليل المالي	18
المطلب الأول: لمحة تاريخية حول التحليل المالي	18
المطلب الثاني: تعريف التحليل المالي وأنواعه	20
الفرع الأول: تعريف التحليل المالي	20
الفرع الثاني: أنواع التحليل المالي	20
المطلب الثالث: أهمية وأهداف التحليل المالي	21
الفرع الأول: أهمية التحليل المالي	21
الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي	22
المبحث الثاني: تطبيقات التحليل المالي	22
المطلب الأول: أدوات التحليل المالي	22
الفرع الأول: الوثائق المستخدمة في التحليل المالي	22
الفرع الثاني: التحليل المالي انطلاقا من المؤشرات المالية	33
الفرع الثالث: التحليل المالي انطلاقا من النسب المالية	35
المطلب الثاني: أساليب التحليل المالي	39
المطلب الثالث: خطوات التحليل المالي	41
المبحث الثالث: أغراض التحليل المالي والجهات المهتمة به	41
المطلب الأول: أغراض التحليل المالي	42

المطلب الثاني: الجهات المهتمة بالتحليل المالي	**42**
خلاصة الفصل	**45**
الفصل الثاني: أهمية التحليل المالي في اتخاذ القرارات التمويلية	**46**
تمهيد	**47**
المبحث الأول: مدخل لصناعة القرار	**47**
المطلب الأول: تعريف اتخاذ القرار وخطواته	**47**
الفرع الأول: تعريف عملية اتخاذ القرار	**47**
الفرع الثاني: خطوات اتخاذ القرار	**48**
المطلب الثاني: أنواع القرارات المالية	**50**
المبحث الثاني: اتخاذ القرارات التمويلية	**52**
المطلب الأول: قرارات التمويل الداخلي	**52**
المطلب الثاني: قرارات التمويل الخارجي	**54**
المبحث الثالث: دور النسب والمؤشرات المالية في اتخاذ القرارات التمويلية	**58**
المطلب الأول: دور النسب المالية في اتخاذ قرارات التمويل	**58**
المطلب الثاني: دور المؤشرات المالية في اتخاذ قرارات التمويل	**60**
خلاصة الفصل	**62**
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية	**63**
تمهيد	**64**
المبحث الأول: تقديم المؤسسة	**64**
المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة	**64**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة	**65**
المبحث الثاني: دراسة وتحليل القوائم المالية لمديرية سونلغاز	**70**
المطلب الأول: عرض وتحليل الميزانية المالية للمؤسسة	**70**
المطلب الثاني: دراسة وتحليل جدول حسابات النتائج للمؤسسة	**76**
المطلب الثالث: دراسة وتحليل جدول تدفقات الخزينة	**79**
خلاصة الفصل	**82**
الخاتمة	**83**
قائمة المراجع	**85**
الملاحق	**89**

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01-01	جدول الميزانية المالية –الأصول–	23
02-01	جدول الميزانية المالية –الخصوم–	25
03-01	جدول الميزانية المالية المختصرة	26
04-01	حساب النتائج حسب الطبيعة	27
05-01	حساب النتائج حسب الوظيفة	29
06-01	جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة	30
07-01	جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة الغير مباشرة	32
08-01	مؤشرات التوازن المالي	34
09-01	نسب السيولة	35
10-01	نسب التمويل	36
11-01	نسب النشاط	37
12-01	نسب الربحية	38
13-01	نسب المردودية	38
01-03	الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول لمديرية سونلغاز للسنوات (2023/2022/2021)	70
02-03	الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم لمديرية سونلغاز للسنوات (2023/2022/2021)	71
03-03	مؤشرات التوازن المالي المستخرجة من الميزانية	73
04-03	نسب الهيكل المالي المستخرجة من الميزانية	74
05-03	نسب السيولة المستخرجة من الميزانية	75
06-03	جدول حسابات النتائج لمديرية سونلغاز للسنوات (2023/2022/2021)	76
07-03	نسب النشاط المستخرجة للسنوات محل الدراسة	77
08-03	نسب المردودية والرافعة المالية المستخرجة للسنوات محل الدراسة	78
09-03	جدول تدفقات الخزينة لمديرية سونلغاز للسنوات (2023/2021)	79
10-03	النسب المستخرجة من جدول تدفقات الخزينة للسنوات (2023/2022/2021)	81

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01-01	الجهات المهتمة بالتحليل المالي	43
01-02	خطوات اتخاذ القرار	49
02-02	أنواع مصادر التمويل	58
03-02	دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرارات التمويلية	59
04-02	دور النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية	60
01-03	الهيكل التنظيمي لمؤسسة التوزيع بالمدية	65
02-03	الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة	69
03-03	التمثيل البياني لميزانية الأصول للسنوات 2023/2021	71
04-03	التمثيل البياني لميزانية الخصوم للسنوات 2023/2021	72
05-03	التمثيل البياني لجدول حسابات النتائج للسنوات (2023/2022/201)	77
06-03	التمثيل البياني لجدول تدفقات الخزينة للسنوات (2023/2022/2021)	81

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	ميزانية الأصول لسنة 2021	93
02	ميزانية الأصول لسنة 2022	94
03	ميزانية الأصول لسنة 2033	95
04	ميزانية الخصوم لسنة 2021	96
05	ميزانية الخصوم لسنة 2022	97
06	ميزانية الخصوم لسنة 2023	98
07	جدول حسابات النتائج لسنة 2021	99
08	جدول حسابات النتائج لسنة 2022	100
09	جدول حسابات النتائج لسنة 2023	101
10	جدول تدفقات الخزينة لمديرية سونلغاز لسنة 2021	102
11	جدول تدفقات الخزينة لمديرية سونلغاز لسنة 2022	103
12	جدول تدفقات الخزينة لمديرية سونلغاز لسنة 2023	104

قائمة الاختصارات

الاختصار	التعبير الكامل باللغة الأجنبية	التعبير الكامل باللغة العربية
IFRS	**International Financial Reporting Standards**	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
FRNG	**Fonds de Roulement Net Global**	رأس المال العامل الصافي الإجمالي
BFR	**Besoin en Fonds de Roulement**	احتياجات رأس المال العامل
TN	**Trésorerie Nette**	الخزينة الصافية
LG	**Liquidité Générale**	السيولة العامة
LR	**Liquidité Réduite**	السيولة المختصرة
LI	**Liquidité Immédiate**	السيولة الحالية
FP	**Financement Permanent**	التمويل الدائم
FPp	**Financement propre**	التمويل الخاص
AF	**Autonomie Financière**	الاستقلالية المالية
FE	**Financement Externe**	التمويل الخارجي
ROA	**Return on assets**	العائد على الأصول
ROE	**Return on Equity**	العائد على حقوق الملكية
Rcp	**Rentabilité des Capitaux Propres**	المردودية المالية
Re	**Rentabilité économique**	المردودية الاقتصادية



المقدمة



المقدمة

تعتبر المؤسسات الاقتصادية حجر الأساس في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد، كونها تساهم في إنتاج الثروة وتوفير فرص العمل وتحقيق التوازن على مستوى السوق، ومع تصاعد التنافسية والتغيرات المستمرة التي تميز البيئة الاقتصادية حاليًا أصبح من الضروري على المؤسسات العمل على اتخاذ قرارات مالية رشيدة تضمن الاستدامة وتعزز قدرتها على النمو والابتكار.

في هذا السياق يعد التحليل المالي أحد الأدوات الرئيسية التي تعتمدها المؤسسات الاقتصادية لفهم الأوضاع المالية وتقييم الأداء، حيث أنها أصبحت لا تقتصر فقط على قراءة الأرقام لعناصر القوائم المالية فقط، بل يتعدى ذلك إلى تفسيرها واستخلاص العلاقات بينها في شكل نسب ومؤشرات مالية تساعد على شخيص نقاط القوة والضعف داخل المؤسسة، إضافة إلى ذلك تساهم في تقديم بيانات واضحة ودقيقة وموثوقة تدعم صحة القرارات المالية المتخذة سواء المتعلقة بالاستثمار أو التمويل أو قرارات توزيع الأرباح.

انطلاقا من هذه النقطة، يحظى التحليل المالي بأهمية بالغة خاصة في توجيه القرارات الاستراتيجية للمؤسسة، فهو يتيح للمسيرين وكذا المستثمرين القدرة على اختيار البديل الأنسب من بين البدائل المتاحة بناءً على أسس منهجية وعلمية، هذا ما يقلل من حجم المخاطر ويعزز من فرص تحقيق الأهداف المرجوة.

إشكالية البحث:

بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية على النحو الآتي:

ما مدى ساهمة التحليل المالي في اتخاذ القرارات التمويلية للمؤسسات الاقتصادية؟

لمعالجة هذه الإشكالية تطرقنا لتجزئتها للأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما الهدف من تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية من خلال التحليل المالي؟
- ✓ إلى ماذا يؤدي عدم الاهتمام بالتحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية؟
- ✓ كيف يساهم التحليل المالي في معرفة حجم التمويل الفعلي الذي تحتاجه المؤسسة؟

فرضيات البحث:

للإجابة على الأسئلة الفرعية تم التطرق لمجموعة من الفرضيات تتمثل في:

- ✓ **الفرضية 01**: إن تقييم المؤسسات من خلال التحليل المالي يسمح بالكشف عن الانحرافات والمشاكل التي تمس المؤسسة وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.
- ✓ **الفرضية 02**: إن عدم اهتمام المؤسسات الاقتصادية بالتحليل المالي يؤدي إلى نقص كفاءة الإدارة في استخدام الأصول المتاحة وبالتالي انخفاض العائد على هذه الأصول المستثمرة.

- ✓ **الفرضية 03**: يساهم التحليل المالي في معرفة حجم التمويل الفعلي من خلال دراسة الفجوة بين التدفقات النقدية المتاحة والاحتياجات التشغيلية، كما يعتبر الأداة التي تحدد "كم" و "متى" تحتاج المؤسسة للدعم المالي بالضبط لضمان استمرار النشاط دون الوقوع في العجز والتعثر الماليين.

مبررات اختيار الموضوع:

- ✓ أهمية الموضوع داخل المؤسسات الاقتصادية باعتباره أساس القرارات المتخذة بمختلف أنواعها.
- ✓ التعرف على واقع تطبيق التحليل المالي على مستوى المؤسسات في مختلف القطاعات.
- ✓ الاهتمام الشخصي بالتحليل المالي.
- ✓ ارتباط الموضوع بمجال تخصصنا العلمي.

أهمية البحث

التطرق إلى دراسة وتحليل موضوع مهم وهو جودة القرارات التمويلية من خلال أدوات التحليل المالي في المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي وذلك باعتبار التحليل المالي أداة مهمة في اتخاذ القرارات، وإبراز مدى كفاءة ونوعية المعلومات التي تنشرها المؤسسة في نهاية كل دورة مالية والتي تتيح لنا معرفة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة قيد الدراسة وكذا الأداء الفعلي من خلال الكشف عن نقاط القوة والضعف.

أهداف البحث

- ✓ التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي لتقييم الأداء المؤسسي.
- ✓ التعرف على الوضع المالي الفعلي للمؤسسة محل الدراسة.
- ✓ إبراز أهمية التحليل المالي في اتخاذ القرارات الأنسب داخل المؤسسة.

دراسات سابقة

- ✓ دراسة عبد الفتاح سعيد السرطاوي، وعادل عيسى حسان (2019) ,"التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي لشركات المساهمة الصناعية في فلسطين دراسة حالة شركات الأدوية المدرجة في بورصة فلسطين للفترة ما بين 2010 –2017 مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 04، 02 ديسمبر 2019. هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التحليل المالي كأداة لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، ومعرفة وضعها المالي في فترة (2010 إلى غاية 2017) هل هو جيد أم لا، ودوره أيضا في تسليط الضوء على جوانب القوة والضعف واتخاذ القرارات الصحيحة. بحيث توصلت الدراسة إلى أن جميع الشركات محل الدراسة تعتمد على أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية، كما استطاعت الشركات محل الدراسة تحقيق التوازن المالي بشكل عام.
- ✓ سمرود زبيدة، سحنون جمال الدين، (2020) دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية للفترة 2017 –2018 , مجلة الريادة الاقتصاديات الأعمال، العدد 06، 03 جانفي2020. هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية باستخدام مؤشرات

التوازن بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم الأداء المالي، بحيث توصلت الدراسة إلى أن التحليل المالي يقوم على فحص وتحليل القوائم المالية للمؤسسة لفترات ماضية بهدف معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة.

- ✓ بحري علي، (2019) التحليل المالي كوسيلة مساعدة في اتخاذ القرارات في المؤسسات دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة .هدفت هذه الدراسة إلى معرفة استخدامات التحليل المالي في ترشيد القرارات في المؤسسة الاقتصادية باعتباره من الأساليب العلمية التي يكثر استخدامه في الادارة المالية لتقييم الوضعية المالية المؤسسة من جميع جوانبها، من خلال مختلف أدوات التحليل المالي التقليدية والحديثة يمكن اتخاذ القرارات عبر مراحل التخطيط المالي والتنظيم واتخاذ قرارات الاستثمار وتوزيع الأرباح، توصلت الدراسة التطبيقية إلى إثبات صحة الفرضيات المقترحة إذا أن التحليل المالي يسهم بشكل فعال في اتخاذ القرارات المؤسسات الاقتصادية وتوجيه متخذي القرار صوب القرار المناسبة.

حدود الدراسة:

- ✓ **البعد المكاني:** أجريت الدراسة على مستوى مديرية سونلغاز للتوزيع لولاية المدية والمتواجدة بوسط المدينة.
- ✓ **البعد الزماني:** يقتصر الجانب التطبيقي على دراسة القوائم المالية المتعلقة بمديرية التوزيع لمؤسسة سونلغاز والتي تخص السنوات (2021-2023) والتي تمت مع السيد رئيس قسم المالية والمحاسبة خلال الفترة الممتدة من 2026/04/07 إلى غاية 2026/04/23.

منهجية الدراسة:

اتبعنا في هذه المذكرة المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من خلال استعراض المفاهيم وأهم المبادئ والأساليب المعتمدة في التحليل المالي، والعلاقة بين مخرجات التحليل المالي و عملية اتخاذ القرارات التمويلية داخل المؤسسة.بعد ذلك استخدمنا منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي لمعالجة الإشكالية المطروحة، هذا المنهج يسمح لنا بإسقاط المفاهيم النظرية على أرض الواقع، كما يتيح لنا التعرف على وضعية مؤسسة معينة بشيء من التفصيل، وقد اخترنا مؤسسة سونلغاز لولاية المدية نظرًا لإمكانية استخدام قوائمها المالية في التحليل المالي.

هيكل البحث:

لمعالجة الإشكالية تم تقسيم الموضوع إلى ثلاث أقسام كما يلي:

1. **الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي**

- ✓ **المبحث الأول:** ماهية التحليل المالي حيث تم التعرف على مفهوم هذه العملية وتطورها التاريخي وأنواعها بالإضافة إلى أهميتها في المؤسسات الاقتصادية.
- ✓ **المبحث الثاني:** تطبيقات التحليل المالي وقد تم التطرق في هذا المبحث إلى التعرف حول كيفية استخدام هذه العملية داخل المؤسسات الاقتصادية بالاعتماد على أساليب وخطوات تتم انطلاقًا من عناصر القوائم المالية.

- ✓ **المبحث الثالث:** أغراض التحليل المالي والجهات المهتمة به من خلال إبراز أهم الأطراف المستفيدة من التحليل المالي سواء على النطاق الداخلي والخارجي للمؤسسة، وكذا أغراض هذه العملية التي تتعدد وتختلف مع تعدد هذه الجهات.

2. **الفصل الثاني: أهمية التحليل المالي في اتخاذ القرارات التمويلية**

- ✓ **المبحث الأول:** مدخل لصناعة القرار وذلك عن طريق التعرف على مختلف جوانب هذه العملية، وكذا خطوات عملية اتخاذ القرار وأنواع القرارات المالية.
- ✓ **المبحث الثاني:** اتخاذ القرارات التمويلية حيث تم التطرق إلى معرفة أهم المصادر التي تلجأ إليها المؤسسات الاقتصادية من أجل تحقيق المزيج الأمثل بين مختلف مصادر التمويل المؤسسي سواء على النطاق الداخلي والخارجي بما يتناسب مع أهداف هذه المؤسسة.
- ✓ **المبحث الثالث:** دور النسب والمؤشرات المالية في اتخاذ القرارات التمويلية بحيث تم التعرف في هذا المبحث على أهمية ودور مختلف النسب ومؤشرات التوازن المالي في المساعدة على اتخاذ القرارات التمويلية التي تمس صحة الوضع المالي للمؤسسة من خلال ضمان الاستمرارية وسلامة القرارات المتخذة وتجنب الوقوع في خطر الإفلاس والتصفية.

3. **الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية**

- ✓ **المبحث الأول:** تقديم المؤسسة من خلال التعرف على مديرية التوزيع لمؤسسة سونلغاز لولاية المدية والهيكل التنظيمي الخاص بالمؤسسة.
- ✓ **المبحث الثاني:** دراسة وتحليل القوائم المالية لمديرية سونلغاز بالاعتماد على كل من الميزانية المالية للمؤسسة وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة للفترة (2023/2021) وإجراء الدراسات المتمثلة في استخراج مختلف النسب والمؤشرات المالية التي تؤثر بشكل مباشر في قرارات التمويل انطلاقًا من هذه القوائم من أجل الخروج بالنتائج التي تعكس الأداء الفعلي والوضع المالي للمؤسسة.



الفصل الأول



تمهيد:

تمثل المؤسسات القلب النابض لاقتصاد أي بلد، وعنصرا محوريا كونها تجمع بين مختلف وظائف الإنتاج و التشغيل و الاستثمار، و مع كبر حجمها وتزايد عددها و عدد الأطراف ذات العلاقات المباشرة و الغير مباشرة، أدى بها إلى استخدام التحليل المالي باعتباره تقنية من تقنيات التسيير المالي و أحد أهم أدوات الادارة المالية، كونه يعمل على تشخيص الأداء المؤسسي و كشف الوضع المالي الفعلي، وكذا اتخاذ الإجراءات التحسينية لنقاط القوة داخل المؤسسة و الحفاظ عليها، و التصحيحية بالنسبة لنقاط الضعف، كما تعتمده المؤسسات كنقطة انطلاق لأي سياسة مستقبلية أو قرارات متخذة سواء من داخلها كالإدارة أو من خارجها كالملاك وهذا من خلال الدراسات والتنبؤات من أجل عدم الوقوع في العجز و العسر المالي وتجنب النتائج السلبية. وهذا ما يمثل جوهر وظيفة التحليل المالي.

سنتطرق في هذا الفصل الى مختلف جوانب التحليل المالي من خلال تجزئته إلى ثلاث مباحث كما يلي:

- ✓ **المبحث الأول:** ماهية التحليل المالي.
- ✓ **المبحث الثاني:** تطبيقات التحليل المالي.
- ✓ **المبحث الثالث:** أغراض التحليل المالي والجهات المهتمة به.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

سنحاول من خلال هذا المبحث أخذ نظرة حول ظهور وتطور التحليل المالي والتعرف على مفهوم هذا الأخير وأنواعه والغاية منه.

المطلب الأول: لمحة تاريخية حول التحليل المالي

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 إذ استعملت البنوك و المؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا إلى كشوفها المحاسبية [1]، و ذلك في فترة أين تركز اهتمام الإدارة المالية في هذه المرحلة على كيفية الحصول على الأموال من المصادر الخارجية بعد أن تحولت الشركات من فرد إلى شركات أشخاص ثم إلى شركات مساهمة أو شركات أموال إبان الثورة الصناعية و ظهور التكنولوجيا و المؤسسات الصناعية الكبرى، إذ أن الإدارة المالية في هذه المرحة ركزت على جمع الأموال واستثمارها في خدمة تطوير و تنمية المؤسسات و الاستفادة أقصى ما يمكن من مفهوم الإنتاج الواسع.[2]

زيادة على ذلك فان الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1933-1929 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير والتحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة لأمان والصرف، ساهمت في نشر التقديرات والاحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي، وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون و المقرضون اهتمامهم بإدارة السيولة، و بذلك ظهرت الحاجة إلى دراسة محتويات القوائم المالية وفق منهج تحليلي يسمح بتوضيح العالقات بين الأرقام و استخلاص المؤشرات قصد تقييم الأداء الفعلي للمؤسسات والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي و كذا تجنب خطر الافلاس والتصفية.[3]

ولقد تطور مفهوم الوظيفة المالية في الستينات والسبعينات ليشمل السياسات والقرارات ذات الصلة بقيمة المؤسسة وتعظيم الثروة ومعالجة التضخم وكذلك تكوين الهيكل المالي وهيكل رأس المال نظرا لما شهدته هذه الفترة من مشاكل اقتصادية عديدة لا سيما التضخم المالي وندرة الأموال وارتفاع تكلفة الأموال[4].

كما أن تزايد حجم العمليات وتحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن لفترة معينة أو سنة إلى تحليل ديناميكي لدراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات والمقارنة بين نتائجها واستنتاج تطوير يسر المؤسسة المالية وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطاتها وتحقيقها إلى قفزات جد مهمة في الانتاج والإنتاجية.[5]

---

[1] ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص13.

[2] عبد الستار مصطفى الصياح، سعود جايد العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص19.

[3] عبد الستار مصطفى الصياح، سعود جايد العامري، مرجع سابق، ص20

[4] خبابة نور الدين، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان،1997، ص24

[5] بلهوان خيرة، بن كباشة أم الخير، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة تسيير، مستغانم، 2022-2023، ص04

وعلى الرغم من أهمية هذه العوامل في إظهار دور التحليل المالي، فإن تزايد الطلب إليه في المنشآت الحديثة يرتبط كذلك بمجموعة من المتغيرات، من أبرزها:[6]

أ. **التقدم التكنولوجي في مجالات الإنتاج:** إن الانتشار في استعمال التكنولوجيا الحديثة في الإجراءات الإنتاجية يتطلب حشد إمكانيات مالية كبيرة، وهذا يفرض لزوماً القيام بدراسات تحليلية سابقة لضمان إنجاز الفعالية في تسخير هذه الإمكانيات وتجنب المعوقات المحتملة.

ب. **ضغوط الائتمان:** في ظل نقص الموارد المالية وتعاظم الطلب عليها، صارت الجهات المقرضة تعتمد على نتائج التحليل المالي لتقدير الملاءة المالية للمتقدمين بالتمويل قبل اتخاذ قرار منح القرض.

ج. **تطور الأسواق المالية:** أدى ازدياد دور الأسواق المالية إلى تقوية مقتضيات الإفصاح والوضوح، الأمر الذي جعل من التحليل المالي أداة محورية لتأمين بيانات مضبوطة تساعد الممولين على تقدير الأوراق المالية وتوجيه خياراتهم التمويلية. كما يتيح هذا التحليل للمؤسسات تقوية مقدرتها على جذب رؤوس الأموال في بيئة يسودها التنافس والجودة.

د. **الحوكمة المؤسسية:** جاء الاهتمام بالإدارة الرشيدة جراء الإخفاقات المالية والحالات العسيرة التي مرت بها بعض الشركات الكبرى، مما بيّن الحاجة إلى تفعيل أساليب المراقبة وتدعيم الوضوح. وفي هذا السياق تم إقرار مجموعة من القواعد التي تهدف إلى صون حقوق الشركاء، وضمان تعامل متساوٍ بينهم، وأخذ مصالح الأطراف ذات الصلة في الحسبان، بالإضافة إلى التأكيد على التصريح بالمعلومات الأساسية في وقتها الملائم، وتفعيل الدور التوجيهي والمراقَب لمجلس الإدارة.

المطلب الثاني: تعريف التحليل المالي وأنواعه

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تقديم التحليل المالي.

الفرع الأول: تعريف التحليل المالي

للتحليل المالي عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

- يعتبر التحليل المالي اداة ذات قواعد واسس تخص بمعالجة البيانات المالية والمحاسبية، والمعلومات المتعلقة بالقوائم المالية من خلال دراسات تفصيلية دقيقة لإيجاد العلاقات وتفسير النتائج. [7]
- هو ذلك الاجراء المتمثل في المعالجة المنظمة للبيانات والمعلومات المالية من اجل التقييم وتشخيص الاداء المالي لاتخاذ القرارات المناسبة عن طريق التفسير والفهم الصحيح للقوائم المالية. [8]
- يعرف التحليل المالي على انه تشخيص الوضع المالي خلال دورة معينة او تاريخ معين، يهدف لإيجاد نقاط الضعف ومعالجتها

[6] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن 2008,ص13

[7] فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، فلسطين2008,ص2

[8] خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى2010,ص54

وتعزيز نقاط القوة والحفاظ عليها.[9]

- هو دراسة يقوم بها المحللون الماليون تخص العلاقة بين عناصر القوائم المالية، وتفسيرها واستنتاج العلاقات لمحتويات هذه القوائم، واستخراج النسب التي تعكس الاداء الحقيقي للمنشأة في ضوء الفهم الكامل لأسس القياس.[10]

من خلال هذه التعاريف، نجد ان التحليل الملي هو عبارة عن مجموعة من الاليات والتقنيات والطرق التي تعمل على تشخيص الوضع المالي للمنشاة بناء على دراسة وفهم مجموعة من المعلومات والبيانات خاصة القوائم المالية، واستنتاج العلاقة بين عنصر هذه الاخيرة عن طريق النسب والمؤشرات المالية، والسعي لإيجاد نقاط الضعف ومعرفة اسبابها ومعالجتها والحفاظ على نقاط القوة لضمان الاستمرارية.

الفرع الثاني: أنواع التحليل المالي

تختلف أشكال التحليل المالي نذكرها فيما يلي: [11]

أ. **التحليل الرأسي**: يعتبر التحليل المالي الرأسي أحد الاساليب التي يتم من خلاله اجراء المقارنة بين عناصر القوائم المالية، لنفس الفترة المحاسبية لتظهر في شكل نسب مئوية، حيث تنسب قيمة كل بند من بنود الأصول المتداولة الى مجموع الأصول في الميزانية نفسها.

ب. **التحليل الافقي**: يتركز هذا النوع على دراسة التغيرات التي تطرأ على بنود القوائم المالية خلال فترات زمنية مختلفة، سواء كانت هذه القيم بالمبالغ او بالنسب المئوية حيث يتطلب هذا الاسلوب توفير مجموعة من القوائم لعدة فترات زمنية، من اجراء هذه المقارنة واستخراج التغيرات في البنود واستخلاص النتائج.

ج. **تحليل النسب المالية**: تعتبر النسبة حاصل القسمة بين رقمين للتعبير عن علاقة ودلالة معينة، بحيث يتم اختيار هذه المبالغ والارقام بدقة حتى تعكس نسب ذات معنى مفيد.

د. **التحليل المقارن للقوائم المالية**: يعتمد هذا الاسلوب في تطبيقه على مقارنة قائمتين ماليتين لفترتين زمنيتين او أكثر متتالية، مع اتخاذ القائمة الأقدم أساسا زمنيا، لدراسة ومعرفة حجم التغيرات والوصول الى استنتاجات معينة، ومعرفة مدى أثرها على استمرارية ونمو المنشأة، تظهر هذه المقارنات في شكل مبالغ او نسب مالية.[12]

---

[9] زغيب مليكة، بوشنيقر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2017,ص16

[10] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر، عمان2011,ص72

[11] أبو زيد محمد المبروك، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دار المريح، السعودية، ص133

[12] حسام الدين مصطفى الخداش، وليد زكريا صيام، عبد الناصر إبراهيم نور، أصول المحاسبة المالية، الجزء الثاني، الطبعة الثامنة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن,2024,ص313.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التحليل المالي

سيتم التعرف في هذا المطلب على أهمية وأهداف التحليل المالي كالآتي.

الفرع الأول: أهمية التحليل المالي

يساعد التحليل المالي في تحقيق ما يلي:[13]

- تحديد الاهداف، اي التخطيط المسبق لمزاولة نشاط المؤسسة بناء على الوضع المالي؛
- الكشف على مدى فعالية سياسات المؤسسة المالية، وكفاءة ادارتها؛
- التنبؤات بالمخاطر المستقبلية للمؤسسة، اكتشاف الانحرافات وتشخيصها؛
- يعتبر مصدر المعلومات الكمية والنوعية لصاحب القرار؛
- تعزيز القرارات التي تدخل ضمن نطاق الرقابة الداخلية وعملية التدقيق؛
- تحديد مدى قوة المؤسسة على الوفاء بديونها والاقتراض؛

بصفة عامة تكمن اهمية تحليل المالي فيما يلي:

- أحد آليات التخطيط باعتباره يساهم في التنبؤات المستقبلية؛
- أداة من أدوات تحقيق الرقابة الفعالة وجهاز انذار مسبق للمؤسسة؛
- يعتبر أحد أدوات اتخاذ قرارات المؤسسة، لاسيما قرارات التمويل والاستثمار؛

– أحد الآليات التي تساهم في تقيم الأداء والوضع المالي الفعلي للمؤسسة؛

الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي:

يعرف بأن مخرجات التحليل المالي أهم المستندات المعتمدة في اتخاذ القرارات ومعرفة مدى كفاءة ادارة الشركة، لذلك يهدف لتحقيق مجموعة من الاهداف تتمثل في: [14]

- تقييم البيانات المتعلقة بالاستثمارات والتمويل؛
- الكشف عن الانحرافات عن طريق الأداء المحقق والأداء المخطط له، وتشخيص الأسباب؛
- التنبؤ باحتمالات الفشل والمخاطر؛

[13] أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان2010, ص49

[14] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق ص16

- استغلال نتائج التحليل المالي لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية؛
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛ [15]
- الحكم على كفاءة الإدارة؛
- التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة؛

على الرغم من أهمية هذه الاهداف، إلا أنه يتطلب الحذر في التعامل مع البيانات كونها تخضع بعض العناصر للتقدير الشخصي الذي يؤدي لوقوع تغيرات طفيفة في نتائج التحليل خلال تلك الفترة والجاري تقيميها.

المبحث الثاني: تطبيقات التحليل المالي

تلجأ المؤسسات إلى التحليل المالي لتقييم الأداء وتشخيص الوضع المالي ودراسات أخرى معمقة بالاعتماد على أدوات مناسبة وذلك من خلال خطوات مرتبة واستخدام أساليب معينة سيتم التعرف عليها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: أدوات التحليل المالي

تعتمد الأطراف المهتمة بالتحليل المالي عند قيامها بهذه العملية سواء من أجل تشخيص أداء المؤسسة أو اتخاذ مختلف القرارات المالية على مجموعة من الوسائل والمعلومات الدقيقة التي تضمن مخرجات تعكس الوضع الحقيقي لها.

الفرع الأول: الوثائق المستخدمة في التحليل المالي:

إن التحليل المالي التي تقوم به المؤسسات سعيا منها في معرفة مصادر نشاط المؤسسة وكذا اكتشاف نقاط القوة والضعف وتحديد كل من الحقوق وما عليها من التزامات، يشترط على وجود قوائم مالية واضحة ودقيقة وسهلة الفهم والتي يمكن من خلالها تشخيص الوضع المالي وتقييم الأداء المؤسسي، وذلك باعتبارها المصدر الأول للمحلل المالي الذي يقوم بالاستقراء والاستنتاجات وتدوين الملاحظات وهي كالآتي: [16]

1. **الميزانية المالية:** تعتبر من أهم الوثائق التي تعتمدها المؤسسات محل التحليل، تتضمن جانبين كل من الأصول والخصوم، تدرج وفقا لمبدأ السيولة والاستحقاق، حيث تظهر القيم الصافية والحقيقية على عكس الميزانية المحاسبية التي تظهر عناصرها بالقيمة التاريخية.

[15] عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن,2000,ص143

[16] ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)، الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة، الجزائر1998,ص71

الجدول رقم (01-01): جدول الميزانية المالية -الأصول-

الأصول	ملاحظة	إجمالي ن	إهتلاك رصيد ن	صافي ن	صافي ن-1
الأصول المثبتة (الغير جارية)					
فارق الشراء					
التثبيتات المعنوية					
التثبيتات المادية					
التثبيتات الجاري إنجازها					
التثبيتات المالية					
السندات الموضوعة موضع المعادلة المؤسسات المشاركة					
المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة					
السندات الأخرى المثبتة					
القروض والأصول الأخرى الغير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصول					
مجموع الأصول الغير جارية					
الأصول الجارية					
المخزونات والجاري إنجازها					
حسابات دائنة – الاستخدامات المماثلة					

الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها الأصول الجارية الأخرى الموجودات وما يماثلها الأموال الموظفة وغيرها من الأصول الجارية أموال الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد19، المؤرخة في 25 مارس 2009، ص28

الجدول رقم (01-02): جدول الميزانية المالية -الخصوم-

الخصوم	ملاحظة	ن	ن-1
رؤوس الأموال الخاصة رأس المال الصادر (أو حساب الاستغلال) رأس المال الغير مستعان به العلاوات والاحتياطات - احتياطات مجمعة 1 فارق إعادة التقييم فارق المعادلة 1 النتيجة الصافية رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، الترحيل من جديد			

حصة الشركة المجمع 1			
حصة ذوي الأقلية 1			
مجموع رؤوس الأموال الخاصة			
الخصوم الغير جارية القروض والديون المالية الضرائب (المؤجلة والمرصود لها) الديون الأخرى الغير جارية المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا			
مجموع الخصوم الغير جارية			
الخصوم الجارية الموردون والحسابات الملحقة الضرائب دائن الديون المدينة الأخرى **خصوم** أموال الخزينة			
مجموع الخصوم الجارية			
المجموع العام للخصوم			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية، مرجع سابق، ص29

2. **الميزانية المالية المختصرة**: هي الجدول والشكل المبسط للميزانية المالية حيث تظهر فيها المجاميع الكبرى عن طريق عند تقسيم عناصر كل مجموعة، مع مراعاة التجانس اثناء التصنيف وحسب مبدأ سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم، تستخدم لأغراض التحليل السريع.

الجدول رقم (01-03): جدول الميزانية المالية المختصرة

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الاستخدامات الثابتة **الأصول المتداولة** - قيم الاستغلال - قيم قابلة للتحقيق - قيم جاهزة			**الموارد الدائمة** - أموال خاصة - ديون طويلة الأجل **خصوم متداولة** - ديون قصيرة الأجل		
مجموع الأصول			**مجموع الخصوم**		

المصدر: محمود عبد الحليم الخلايلة، التحليل المالي باستخدام البيانات، دار وائل للطباعة والنشر، 2013، ص20

3. **جدول حسابات النتائج**: أحد القوائم المالية المهمة التي تعبرعن الكيفية التي تكونت بها النتيجة الصافية (ربح – خسارة) انطلاقا من الفرق بين الايرادات والأعباء خلال فترة زمنية معينة.[17] وهو نوعين:

3.1.**جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة**: يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها، تظهر فيه كل من القيمة المضافة واجمالي فائض الاستغلال، يسمح بتحليل طرق تكوين نتيجة المؤسسة.

الجدول رقم (01-04): حساب النتائج حسب الطبيعة

البيان	الملاحظات	ن	ن-1
- المبيعات والمنتجات الملحقة - تغيرات المخزونات - الإنتاج المثبت - اعانات الاستغلال			
1-انتاج السنة المالية			

[17] الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد19, 25مارس2009, ص24

- المشتريات المستهلكة - الخدمات الخارجية - الاستهلاكات الأخرى			
2-استهلاك السنة المالية			
3-القيمة المضافة			
- أعباء المستخدمين - الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة			
4-اجمالي فائض الاستغلال			
- المنتجات العملياتية الأخرى - الأعباء العملياتية الأخرى - مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة - استرجاعات عن خسائر القيمة			
5-النتيجة العملياتية			
- المنتجات المالية - الأعباء المالية			
6-النتيجة المالية			
7-النتيجة العادية قبل الضرائب			
- الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية - الضرائب المؤجلة			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية			

- نواتج غير عادية - أعباء غير عادية			
9-النتيجة الغير عادية			
10-النتيجة الصافية			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية، مرجع سابق، ص30.

3.2.**جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:** يتم من خلاله التمييز بين مختلف التكاليف وترتيبها حسب وظائف المؤسسة (الوظيفة التجارية، الوظيفة الإدارية، الوظيفة المالية)[18].

يوضح كل من جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة وجدول حسابات النتائج حسب الوظيفة كالآتي:

الجدول (01-05): جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

البيان	الملاحظات	ن	ن-1
- رقم الأعمال - تكلفة المبيعات			
1-هامش الربح الاجمالي			
- منتجات أخرى عملياتية - التكاليف التجارية - الأعباء الادارية - أعباء أخرى عملياتية			
2-النتيجة العملياتية			
- مصاريف المستخدمين - مخصصات الاهتلاكات - المنتوجات المالية			

[18] بنية محمد، مطبوعة محاضرات في التحليل المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قالمة,2019,ص45

- الأعباء المالية			
3-النتيجة العادية قبل الضرائب			
- الضرائب الواجبة على النتائج العادية - الضرائب المؤجلة على النتائج العادية			
4-النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
- الأعباء غير العادية - المنتوجات غير العادية			
5-النتيجة الصافية للسنة المالية			

الجدول رقم (05): حساب النتائج حسب الوظيفة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية، مرجع سابق، ص31.

4. **جدول تدفقات الخزينة:** هي تلك الوثيقة الدقيقة التي تعبر عن مدى فعالية استخدام وتسيير الموارد المالية بالاعتماد على عنصر الخزينة [19]

تظهر فيه التدفقات الصادرة والواردة عن كل من الأنشطة العملياتية والاستثمارية والتمويلية وكذا الآتية من فوائد الحصص والأسهم خلال سنة مالية معينة.[20] وهو نوعين:

4.1. **الطريقة المباشرة:** وهي الطريقة التي تتبعها أغلب المؤسسات في اعداد قائمة تدفقات الخزينة لما لها من توفير للمعلومات عند تقدير هذه التدفقات [21], كما تعطي توضيح دقيق للتحصيلات والمدفوعات النقدية من الأنشطة التشغيلية.[22]

4.2. **الطريقة الغير مباشرة:** هي طريقة تتضمن إجراءات تعديلية تمس الربح الصافي المستخرج من جدول حسابات النتائج لتحديد حجم التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية، وذلك لقيامه على أساس الاستحقاق وليس الأساس النقدي.[23]

---

[19] رشيد بوزربة، فعالية النسب النقدية المشتقة من جدول تدفقات الخزينة في تقييم الأداء للمؤسسات الاقتصادية، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد08 العدد01، 2023، ص439.

[20] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص73

[21] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006، ص198.

[22] حمزة بن خليفة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقيم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة خيضر، بسكرة، 2012/2011، ص28

[23] شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث (طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS)، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص195

يوضح كل من جدول التدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة والغير مباشرة كالآتي:

الجدول رقم (01-06): جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة

البيان	الملاحظات	ن	ن+1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية: - المقبوضات من الزبائن - المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين - الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة - الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
- تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية - تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية: - المدفوعات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية - المقبوضات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية - المدفوعات عن اقتناء تثبيتات مالية - المقبوضات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية - الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية - الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية: - المقبوضات في أعقاب إصدار الأسهم - الحصص وغيرها من التدفقات التي تم القيام بها			

- المقبوضات المتأتية من القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية (ج)			
- تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ ب + ج)			
- أموال الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية - أموال الخزينة ومعدلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقارنة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص36.

الجدول رقم (01-07): جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة الغير مباشرة

البيان	الملاحظات	ن	ن+1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية: **صافي نتيجة السنة المالية** تصحيحات من أجل: - الاهتلاكات والمؤونات - تغير المخزونات - تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى - تغير الموردين والديون الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			

تدفقات الخزينة الناجمة عن الأنشطة التشغيلية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية: - مدفوعات عن اقتناء التثبيتات - مقبوضات التنازل عن التثبيتات - تأثير تغير محيط الإدماج			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالأنشطة الاستثمارية (ب)			
تدفقات الأموال المتأتية من الأنشطة التمويلية: - الحصص المدفوعة للمساهمين - زيادة رأس المال النقدي - تسديد القروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالأنشطة التمويلية (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ ب+ ج)			
- أموال الخزينة عند الافتتاح - أموال الخزينة عند الإقفال - تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية			
تغير أموال الخزينة			

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص36.

الفرع الثاني: التحليل المالي انطلاقا من المؤشرات المالية:

تسمى أيضا بمؤشرات التوازن المالي، وتعتبر أحد أهم الأدوات المستخدمة في التحليل المالي كونها تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة، وأهم معيار في تقييم الأداء المالي وذلك انطلاقا من الميزانية المالية. [24]

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المسير المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة، تذكر فيما يلي:

[24] ميلودي عبد الكريم، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية معمقة، ايليزي, 2020-2021, ص12.

الجدول رقم (01-08): مؤشرات التوازن المالي

اسم المؤشر	كيفية الحساب	التفسير المالي
رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRNG)	= الموارد الدائمة –الاستخدامات الثابتة =الأصول المتداولة –الخصوم المتداولة	القيمة المخصصة من الموارد الدائمة لتمويل الأصول المتداولة **الحالة01**: موجب المؤسسة استطاعت تمويل استثماراتها من خلال مواردها المالية (حققت فائض). **الحالة02**: سالب الموارد الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية. (عجز في السيولة). **الحالة03**: معدوم يمثل التوافق التام بين الموارد والاستخدامات أي تغطية دون أي فائض (توازن هش).
احتياجات راس المال العامل (BFR)	= (ا.رم.ع. استغلال) + (ا.رم.ع. خارج. استغلال) بحيث ا.رم.ع. اس= (الأصول المتداولة للاستغلال +القيم الجاهزة) – (الخصوم المتداولة للاستغلال –السلفات المصرفية) ا.رم.ع. اس= (الأصول المتداولة خارج الاستغلال) – (خصوم متداولة خارج الاستغلال) = قيم الاستغلال+ القيم المحققة	**الحالة 01**: موجب (موارد أقل من الاحتياجات) أي أن المؤسسة لديها احتياجات لم تجد لها موارد (مؤشر سلبي). **الحالة02**: سالب (الموارد أكبر من الاحتياجات) أي أن المؤسسة لديها فائض في الموارد المالية، يستخدم في توسيع النشاط. **الحالة03**: معدوم المؤسسة تمكنت من تغطية احتياجات الدورة دون ظهور فائض أو عجز.
الخزينة(TN)	BFR - FRNG = = خزينة الأصول – خزينة الخصوم	تحديد مستوى الخزينة **الحالة01**: موجبة مؤشر إيجابي للمؤسسة أي تحقيق استقرار مالي من خلال وجود فائض في السيولة على مستوى الخزينة. **الحالة02**: سالبة مؤشر سلبي بمعنى وجود عجز في السيولة على مستوى الخزينة.

المصدر: سحنون امال، دور أدوات التحليل المالي في قياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد14, العدد01, جامعة المسيلة,2021, ص639-640

الفرع الثالث: التحليل المالي انطلاقا من النسب المالية:

تعتبر النسب المالية أبرز الأدوات التي تعتمدها المؤسسات في التشخيص والتقييم المالي واتخاذ القرارات المصيرية سواء المتعلقة بالتمويل أو الاستثمار، كونها تتيح هذه النسب تقديم العلاقة بين عناصر القوائم المالية لتسهيل المقارنة عبر الزمن أو بين مؤسسات أخرى، كما يكمن جوهرها في استظهار نقاط القوة والضعف وتوجيه السياسات المالية للاستغلال الأفضل للموارد. تصنف هذه النسب فيما يلي:

1. **نسب السيولة:** هي مجموعة من النسب المالية المختصة بقياس حجم السيولة النقدية داخل المؤسسة، كما تعبر عن مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل، بمعنى أنها تمثل أداة رقابة على حركة التدفقات النقدية منها واليها.[25]

الجدول رقم (09): نسب السيولة

اسم النسبة	كيفية الحساب	التفسير المالي
نسبة التداول (السيولة العامة) (LG)	=الأصول المتداولة \ الخصوم المتداولة	مدى الموارد المتاحة في الأجل القصير لخدمة ديون المؤسسة قصيرة الأجل، لذلك فهي مؤشر هامش الأمان من خلال قدرة الموجودات المتداولة على تغطية المطلوبات المتداولة، وارتفاع هذه النسبة مؤشر إيجابي للمؤسسة.
نسبة السيولة السريعة (المختصرة) (LR)	= (الأصول المتداولة-المخزون) \ الخصوم	توضح قدرة المؤسسة على مواجهة المطلوبات المتداولة بالموجودات المتداولة الأكثر سيولة (ماعدا المخزون والمدفوعات مقدما) لذا فهي مؤشر قدرة الاستمرار. تستخدم في حال مواجهة مشاكل تصريف في المخزون.
نسبة السيولة النقدية (الحالية) (LI)	=الأصول المالية المتداولة \ الخصوم المتداولة	تعبر عن الأصول المتداولة ذات السيولة المالية مثل النقديات والأوراق المالية قصيرة الأجل.

المصدر: سحنون امال، مرجع سابق ص641.

2. **نسب التمويل:** هي النسب التي تعبر عن مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول عموما وبالخصوص الأصول الثابتة، نجدها فيما يلي:

[25] علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص80.

الجدول رقم (01-10): نسب التمويل

اسم النسبة	كيفية الحساب	التفسير المالي
نسبة التمويل الدائم (FP)	الأموال الدائمة \ الأصول الثابتة	تشير لمستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة.
نسبة التمويل الخاص (FPp)	الأموال الخاصة\الأصول الثابتة	تشير لمدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة.
نسبة الاستقلالية المالية (AF)	الأموال الخاصة \ مجموع الديون	تشير الى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة الاستقلالية.
نسبة التمويل الخارجي (FE)	مجموع الديون \ مجموع الأصول	تشير الى مدى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية.

المصدر: سحنون أمال، مرجع سابق، ص641

3. **نسب النشاط (الأداء)**: تستخدم هذه النسب في قياس كفاءة إدارة المؤسسة للموارد المتاحة من خلال مقارنات على مستوى المبيعات والاستثمار في عناصر الموجودات والتي تسمح بكشف نقاط الضعف المتعلقة بأنشطة المؤسسة.[26] بعبارة أخرى تستخدم لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لهذه الموجودات. [27]

الجدول رقم (01-11): نسب النشاط

اسم النسبة	كيفية الحساب	التفسير المالي
معدل دوران المخزون	تكلفة المبيعات (تكلفة شراء البضاعة المباعة) \ متوسط المخزون	تظهر سرعة حركة المخزون في المؤسسة.
معدل الاحتفاظ بالمخزون (م. فترة التخزين)	360(365يوم) \ معدل دوران المخزون	معرفة عدد الأيام المناسبة لبيع البضاعة وكذا عدد أيام بقاء البضاعة في المخازن.
معدل دوران المدينين (قروض الزبائن)	صافي المبيعات \ متوسط رصيد المدينين (الزبائن والحسابات الملحقة)	مدى قدرة المؤسسة على تحصيل ديونها.
متوسط فترة الدفع (مدة قروض الموردين)	360يوم \ معدل دوران الدائنين	مدى كفاءة المؤسسة في التعامل مع الالتزامات قصيرة الأجل.
معدل دوران الموجودات (الأصول)	صافي المبيعات \ اجمالي الأصول	مدى كفاءة المؤسسة في استغلال موجوداتها.

[26] محمد علي العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص107

[27] خالد محمود الكحولت، مدر اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماجيستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة،2005، ص41

معدل دوران الموجودات (للأصول الثابتة)	صافي المبيعات \ اجمالي الأصول الثابتة	مقياس لكفاءة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة في تقنين المبيعات.

المصدر: سحنون أمال، مرجع سابق، ص642

4. **نسب الربحية**: تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح على المبيعات والأصول وحقوق الملكية، وتعتبر هذه النسب محل اهتمام العديد من المستثمرين وكذا الإدارة والمقرضين بحيث يسعى كل منهم على استغلال الفرص المربحة ومعرفة مدى نجاح السياسات وتحقيق الأمان في حالة اقراض المشاريع التي تحقق أرباح كثيرة.[28]

الجدول رقم (01-12): نسب الربحية

اسم النسبة	كيفية الحساب	التفسير المالي
نسبة هامش الربح الصافي الى المبيعات	صافي الربح \ صافي المبيعات	قدرة المؤسسة على تقديم المنتجات بكلفة أدنى وسعر أعلى، بمعنى قدرة الدينار من المبيعات لتحقيق الربح.
معدل العائد على الأصول (ROA)	صافي الربح \ اجمالي الأصول	فاعلية الإدارة في تحقيق الربح من الموارد المتاحة، قياس إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الموجودات.
معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)	(صافي الربح – المدفوعات للأسهم الممتازة) \ حقوق الملكية	مدى مساهمة الرافعة المالية في زيادة ثروة المساهمين، أي مدى ثروة الدينار الواحد المستثمر من أموال المالكين

المصدر: سحنون أمال، مرجع سابق، ص642

5. **نسب المردودية**: تعبر هذه النسب في الغالب عن العلاقة بين النتائج المحققة والوسائل المستخدمة في ذلك، ومن بين أهم أهداف المؤسسة الرفع من هذه النسب. وهي:

الجدول رقم (01-13): نسب المردودية

اسم النسبة	الصيغة الرياضية	التفسير المالي
المردودية المالية (RCP)	نتيجة الدورة الصافية \ الأموال الخاصة	تحدد مستوى العائد المالي المحقق من الأموال الخاصة. بمعنى ما تحققه الوحدة النقدية الواحدة من أموال المستثمرين في تحقيق الربح الصافي.

[28] سحنون امال، دور أدوات التحليل المالي في قياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد14, العدد01, جامعة المسيلة,2021، ص639-642

المردودية الاقتصادية (Re)	نتيجة الاستغلال\ مجموع الأصول الاقتصادية	توضح العلاقة بين مجموع الأموال المستخدمة في تحقيق النتيجة الاقتصادية (نتيجة الاستغلال). وبالتالي تعبرعن مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال.
الرافعة المالية	المردودية المالية– المردودية الاقتصادية	قياس نسبة الاستدانة الى حجم الأموال الخاصة.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق.

- **أثر الرافعة المالية**: تمثل هذه النسبة مدى تأثير لجوء المؤسسة إلى الاستدانة على المردودية المالية للأموال الخاصة، من خلال اكتشاف الأثر الإيجابي أو السلبي للاستدانة.
- **التفسير المالي**:

1) **أثر الرافعة المالية موجب**: **(Re>i) أي** أن المردودية الاقتصادية أكبر من معدل الفائدة (الديون)، بمعنى زيادة اللجوء إلى الاستدانة يؤدي إلى زيادة مردودية الأموال الخاصة.
2) **أثر الرافعة المالية سالب**: **(Re<i)** أي أن المردودية الاقتصادية أقل من معدل الفائدة، بمعنى انخفاض مردودية الأموال الخاصة بزيادة اللجوء إلى الاستدانة بسبب ارتفاع الأعباء المالية.
3) **أثر الرافعة المالية حيادي**: **(Re=i)** هذا في حالة تساوي المردودية الاقتصادية مع معدل الفائدة، بمعنى أن لجوء المؤسسة للاستدانة لا يؤثر على المردودية المالية للأموال الخاصة.

مما سبق نجد أن أثر الرافعة المالية يفسر أثر مردودية الأموال الخاصة (المردودية المالية) بدلالة معدل مردودية الأصل الاقتصادي وتكلفة الديون، وتعرف على أنها الفرق بين المردودية المالية والمردودية الاقتصادية.[29]

المطلب الثاني: أساليب التحليل المالي

تصنف طرق وأساليب التحليل المالي الى فئتين وهي كالآتي: [30]

1. الطرق والأساليب التقليدية:

ويقصد بها تلك الأساليب التي ظهرت مع ظهور التحليل المالي لأول مرة وتتكون من:

- النسب المالية البسيطة؛
- المقارنات؛

[29] دربال سمية، سلوك المؤسسات الاقتصادية في تمويل نموها الداخلي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2012، ص61

[30] ريمة يونس، مقارنة نتائج التحليل المالي بين تطبيق الأساليب التقليدية والحديثة دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين 2016, المجلد 20, العدد02، ص52

2. الطرق والأساليب الحديثة:

2.1.**الأساليب الإحصائية**: تعتمد على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة بيانات ولعدد من السنوات، بهدف استخلاص العلاقة بين مؤشرات معينة، والتي يعبر عنها بالمعدلات قياسا لأخرى لفترات زمنية سابقة، أو من خلال اختيار سنة الأساس الخاضعة لمعايير دقيقة وموضوعية.

تتضمن هذه الأساليب الالتزام بمجموعة من الخطوات متمثلة فيما يلي:

- تحديد الإطار الزمني للبيانات أو القوائم المالية المتعلقة بموضوع التحليل؛
- ترتيب العناصر في جدول وما يقابلها من بيانات حسب تطور السنوات؛
- تحديد سنة الأساس التي تنسب إليها قيم العناصر؛
- تحديد التغيرات التي وقعت لكل عنصر، وتحليل الاتجاهات، مع توضيح هذه التغيرات والتي وقعت لتلك الفترة الزمنية عن طريق رسومات بيانية؛
- تحديد الغاية من عملية التحليل المالي؛

تستخدم الأرقام القياسية لقياس التغيرات النسبية للقيم خلال زمن أو مكان معين، بحيث يكون هناك عنصران أحدهما يمثل عنصر الأساس والآخر المقارن[31]، يطبق هذا الأسلوب لدراسة التغيرات التي تحدث لعناصر البيانات والقوائم المالية، خاصة العناصر ذات التغيرات الشاذة وكذا التغيرات الطبيعية.[32]

كما تهدف الدراسة الإحصائية للسلاسل الزمنية الكشف عن التغيرات للعناصر محل الدراسة خلال مدة زمنية معينة لمعرفة نوع التغيرات وقياسها. حيث نجد أن التحليل الاحصائي لأية سلسلة زمنية يقوم على مقارنة قيم البيانات المالية لفترات متتابعة مع وجوب استخدام نفس وحدة القياس وبنفس الطريقة، من أجل تحقيق مقارنة صحيحة.[33]

2.2.**الأساليب الرياضية**: وتصنف فيما يلي:

2.2.1. طريقة الانحدار والارتباط: Correlation and Regression Method

تقوم بتحديد العلاقة بين ظاهرتين أو أكثر من خلال المعادلة التالية:

بحيث تمثل: Y الظاهرة الأولى X الظاهرة الثانية

Y=f(x)

عندما يكون: Y المتغير التابع Xالمتغير المستقل

F : يعني أن المتغير Y يعتمد على المتغير X

[31] أحمد عبد السميع طبية، مبادئ الإحصاء، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، الأردن، 2008، ص149

[32] وليد ناجي الحيالي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك،2007، ص94

[33] عبد العزيز فهمي هيكل، مبادئ الأساليب الإحصائية، الطبعة الأولى، دون دار النشر، بيروت،1966، ص454

يقصد بهذه الدالة وجود اعتمادية من طرف المتغير التابع على المتغير المستقل، بحيث أن كل تغير يطرأ على المتغير المستقل سيؤدي لحدوثه أيضا على مستوى المتغير التابع سواء بالزيادة أو النقصان وذلك حسب طبيعة العلاقة بين المتغيرين، استنادا للنظرية الاقتصادية.[34]

2.2.2. طريقة البرامج الخطية:(LP) The Method of Linear Programming

تعتبر البرمجة الخطية أهم أساليب البرمجة الرياضية والأكثر تطبيقا، بحيث تسعى لتحقيق أمثل استخدام للموارد في ظل الإمكانيات المحدودة، مثل تحقيق أقصى ربح ممكن من خلال بإيجاد المزيج الأمثل من المنتجات بالاعتماد على المتاحات من الموجودات.[35]

وتعبر بالمعادلة التالية: $Y=ax+b$

2.2.3. طريقة المصفوفات الرياضية: The Method of Mathematical Matrices

تستخدم هذه الطريقة في حل العلاقات والمعادلات الرياضية للمصفوفات، وخاصة تلك المعقدة وذات المجاهيل الكثيرة والتي تخص المصانع والمؤسسات الكبرى، أو لحل بعض المشاكل التي تمس قطاع اقتصادي معين.[36]

المطلب الثالث: خطوات التحليل المالي

يخضع التحليل المالي الناجح الى مجموعة من الخطوات، حيث يقوم المحلل المالي وقبل اختيار الأداة المناسبة الى أخذ لمحة حول المنشأة قيد التحليل ومعرفة نقاط القوة والضعف، وبالتالي التعرف أكثر على المشكلة وتصحيحها، بمعنى أن التشخيص يعتبر أول الأهداف التي يسعى اليها. كما يعمل على دراسة الأسباب والعوامل التي تؤدي لظهور هذه المشاكل، بالإضافة الى التوصيات المقترحة.

بصورة أدق، تترتب فيما يلي: [37]

- تحديد الغرض من التحليل المالي؛
- اخضاع البيانات لدراسات تحليلية من خلال تجميعها وتجهيزها وذلك عن طريق إعادة تصنيف بنود القوائم المالية؛
- ترجمة الهدف من التحليل المالي الى مجموعة من الأسئلة والمعايير؛
- تحديد الأداة المناسبة في تطبيق التحليل المالي؛

[34] سعد عجيل شهاب، الأساليب الإحصائية المستخدمة في التطبيقات الاقتصادية، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن 2018 ص18

[35] قشيد سهام، داود ايناس، تقييم الأداء المالي باستخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، سكيكدة،2023-2024، ص20

[36] قشيد سهام، داود ايناس، مرجع سابق، ص21

[37] أبوزيد محمد المبروك، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، مرجع سابق، ص 27

- اختيار المعدلات النمطية لأدوات التحليل المختارة والصادرة من الجهات التالية:

1) المعدلات التي تنشرها الصحف والمجلات على المستوى الدولي.

2) المعدلات التي تصدرها الوزارة والتي تنتمي اليها المنشأة محل التحليل.

3) المعدلات الخاصة بالمنشأة التي توضع وفقا للتجارب والخبرات السابقة عللا أساس التغيرات المتوقعة.

- تقسيم البيانات المسترجعة واجراء التعديلات وفقا للمعدلات النمطية مع اقتراح التوصيات المناسبة؛
- اعداد التقرير النهائي والمكون من نتائج التحليل، وذلك بعد إتمام كل عمليات التحليل، حيث يتطلب العناية في كتابته من خلال ذكر المعلومات المناسبة بشكل واضح ومفهوم وكذا مدعما بالجداول والرسومات البيانية، يوجه للجهة المهتمة؛

المبحث الثالث: أغراض التحليل المالي والجهات المهتمة به

يعتبر التحليل المالي وسيلة مهمة لفهم القوائم المالية وتشخيص الوضع والأداء الحقيقيين للمؤسسة، وتظهر أهميته في تعدد الأطراف والجهات التي تعتمد عليه سواء من داخل أو خارج المؤسسة لما له من مخرجات أساسية وموثوقة، لهذا سنتطرق الى التعرف على أغراض التحليل المالي وأهم الجهات المهتمة به.

المطلب الأول: أغراض التحليل المالي

تتعدد أغراض التحليل المالي مع تعدد واختلاف اهداف ومساعي الجهات المهتمة به، فعلى سبيل المثال هناك من يستعمله لغرض معرفة ودراسة التدفقات المستقبلية لتقييم معدل الربحية لهذه الشركة وهذا ما هو محل اهتمام المستثمرين وكذا معرفة مدى مقدرتها على سداد الالتزامات، كما نجد أيضا من ناحية اخرى وعلى النطاق الداخلي الأطراف التي تستخدمه لمعرفة كفاءة وأداء إدارة الشركة وتقييم الرقابة الداخلية ونتائج الأعمال والوضع المالي المحقق.

بصفة عامة، تتمثل أغراض التحليل المالي فيما يلي: [38]

- الأداة التي تعتمدها إدارة المؤسسة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة؛
- تقييم الأداء الإداري والسياسات الإدارية؛
- دراسة وتقييم الربحية لدى المؤسسة؛
- تقييم مدى استمرار الشركة؛
- –تقييم أداء المنشأة ومقارنتها مع منشآت أخرى مماثلة تنتمي لنفس القطاع، أو أدائها مع فترات زمنية سابقة؛
- يعتبر آلية من آليات الرقابة على نشاط المشروع؛

[38] منير شاكر محمد، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ص22

المطلب الثاني: الجهات المهتمة بالتحليل المالي

فيما يلي سنذكر أهم الجهات التي تعتمد إجراءات التحليل المالي، بغرض ترشيد القرارات والمتمثلة كالآتي:

1. **الدائنون:** وتنقسم هذه الفئة إلى قسمين: [39]

- **الدائنون ذو الأجل القصير:** حيث ينصب اهتمامهم في معرفة حجم المقدرة المؤهلة محل الفحص على تلبية المتطلبات المترتبة عليها خلال الفترات الوشيكة، ومن هنا فإن الدائنين قصيري الأجل وكذلك المجهزون سيعتمدون على التحليل والرصد لعناصر الموجودات والالتزامات المتداولة، أي الوضع النقدي الحالي ورأس المال التشغيلي للشركة.
- **الدائنون ذو الأجل الطويل:** إن اهتماماتهم تنصب حول مقدرة الشركة على تسديد التزاماتها والفوائد المترتبة على هذه الالتزامات وقت حلول أجلها، وبالتالي فإن المعلومات اللازمة بالنسبة لهم هي المعلومات التي تستخدم في هذا المنحى.

2. **المستثمرون:** يعبر عنهم بالملاك أو المساهمين، و هم الأطراف التي تربطهم مصالح مباشرة بالمؤسسة، يستثمر كل من هؤلاء الممولين حاجتهم من المعطيات بخصوص الشركات التي يودون الاستثمار فيها من التقارير المالية لتلك المؤسسات، وذلك عن طريق نتائج التحليل المالي التي تنصب على تحليل الهيكل المالي و طبيعة التمويل و الربحية، و الأهم هو العائد المحقق على المال المستثمر و القيمة المضافة و كذا المخاطر التي تنطوي عليها هذه الاستثمارات، بمعنى البحث عما اذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم أو التخلي عنها، وكذا اهتمامهم حول مدى مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية والقدرة على توفير السيولة لدفع الحصص المستحقة لهم. [40]

3. **أصحاب المشاريع:** إن المالكين والمساهمين في شركات المساهمة أو الشركاء في شركات الأشخاص وأصحاب المنشأة الفردية، هم أصحاب الاهتمام الخاص عند اطلاعهم على القوائم المالية. فهم يفوضون إدارة ممتلكاتهم إلى جهات أخرى، لذا من الطبيعي أن يكون من المساعي الرئيسية لهؤلاء الملاك تقييم أداء تلك الجهات في استثمار أموالهم والمحافظة عليها، ومن المؤشرات التي تستخدم في هذا الصدد، تحليل البنية المالية العامة، وهيكل رأس المال والأرباح واتجاهاتها والعائد على الاستثمار، والتوزيعات وكذلك تحليل السيولة ومخاطر الفشل المالي.

4. **الإدارة:** تعتمد الإدارة المستحدثة منهجية من الوسائل والمعدات والأساليب التي تُعينها في تسيير المؤسسة، وفي التخطيط ورصد ومواجهة التحولات والأوضاع التي قد تعترض الشركة، ويُعدّ التقييم المالي لكشوف الحسابات أحد هذه السُبُل الجوهرية نظرًا للميزة التي تتمتع بها الإدارة مقارنةً بالجهات الأخرى من مستعملي الكشوفات من حيث الإتاحة غير المحدودة في الاطلاع على المعطيات والمعارف اللازمة وفي أي لحظة، فهي توظف التحليل المالي بشكل دائم، ويتضمن التقييم الذي تُنفذه تغيرات النسب والاتجاهات وسواها من الارتباطات الأخرى، فالغرض الأساسي للإدارة وراء توظيف أدوات التقييم المالي هو ممارسة

[39] أبوزيد محمد المبروك، مرجع سابق، ص29

[40] عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الأولى، مكتبة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر,2002, ص57

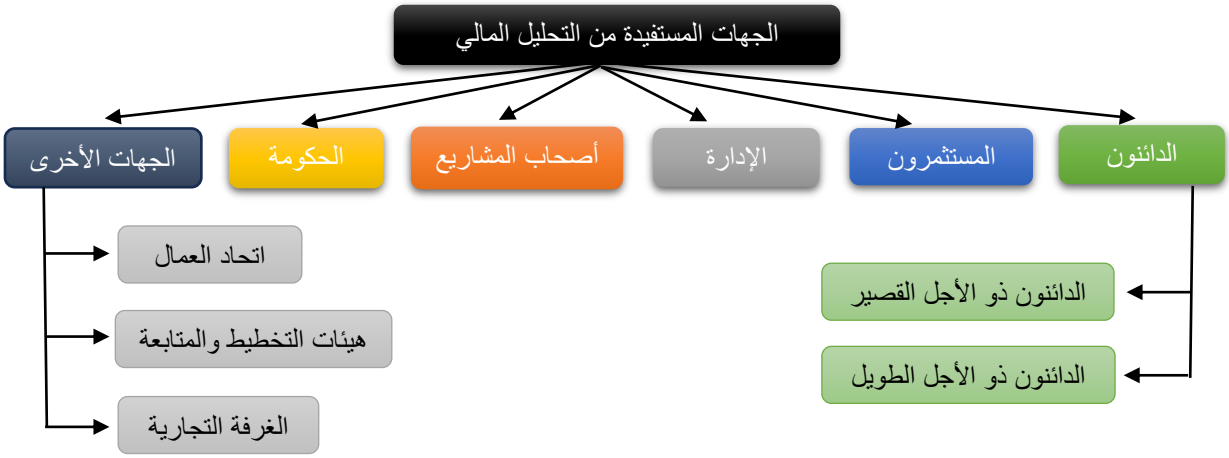
الضبط والنظر إلى المقاولة من ذات المنظور الذي تراه الأطراف الخارجية العامة كالمقرضين والمستفيدين، كما تتركز اهتمامات الإدارة في بحث وتقييم أرباح المؤسسة وعوائد توظيفاتها والاتجاهات التي تتخذها هذه المؤشرات خلال فترة مالية سابقة.[41]

5. **الحكومة:** تهتم الحكومة بالتحليل المالي لأغراض تخص السياسات الضريبية والأغراض الإحصائية وكذا لأغراض رقابية لضمان الامتثال والاستقرار كالرقابة على الدعم والتمويل العمومي ومكافحة الجرائم المالية.[42]

6. **الجهات الأخرى:** التقييم المالي قد يُستغل لتلبية متطلبات جماعات عديدة أخرى ذات صلة بالمنشأة قيد الدراسة، سواء كانت هيئات حكومية تُشرف على الشركة أو كيانات خاصة أخرى، ومن ضمن هذه الجهات:[43]

- **اتحاد العمال:** إذ يمكن أن يستعمل اتحاد العمال أساليب التقييم المالي لتقدير الوضع المالي والعائد للمؤسسات التي تقع ضمن نطاقه، بهدف الاطلاع على مقدرة هذه الشركات على دوام ممارستها لعملها والتوسع، ومن ثم استمرار توظيف الكوادر العاملة وإيجاد فرص عمل مستحدثة.
- **هيئات التخطيط والمتابعة:** تعتمد هيئات التخطيط والمتابعة في الدول ذات الحركة الاقتصادية المنظّمة بشكل أكبر على المعطيات المحاسبية مقارنةً بالدول ذات المنظومة الاقتصادية المستقلة، حيث في ظل نظام الاقتصاد الحر توضع الاستراتيجيات ويُحدد الثمن عبر ديناميكية السوق المفتوح، ونظام الطلب والعرض، بينما تزول آلية السوق هذه مع نظام السوق الموجَّه.
- **الغرفة التجارية:** تستخدم غرفة التجارة التقييم المالي غالباً للحصول على مُدخلات حول عمليات العديد من الشركات والمصانع تتعلق بأحوالها المالية، ومستويات أدائِها وعائدها لتقوم بضمها في بنية تجمعات صناعية وتجارية أو خدمية أو غير ذلك بعد أن تدرسها وتُعد منها النسب المتوسطة والمؤشرات التي تكون نافعة لإجراء المقارنات والتحليل، وكثيراً ما تنشر هذه الأبحاث.

الشكل رقم (01-02): الجهات المهتمة بالتحليل المالي



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق

[41] أبوزيد محمد المبروك، مرجع سابق، ص33

[42] سميرة خالد علي الدباس، التحليل المالي وأنواعه وأهميته للمؤسسات، المجلة العربية للنشر العلمي ASJP, الإصدار الخامس، العدد خمسون,2022,ص04

[43] بلباهي حورية، مرجع سابق، ص15

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل يمكننا القول ان التحليل المالي عبارة عن أداة استقراء وتفسير للقوائم المالية تقوم على توضيح دلالات الأرقام الواردة لعناصر هذه المدخلات وتفسير العلاقات بينها ثم صياغتها بالشكل الذي يسمح بالحكم على أداء المؤسسة وكذا التنبؤات المتعلقة بالمواقف المالية المستقبلية بما يخدم أغراض اتخاذ القرار. كما ألزم النظام المحاسبي المالي على توفر خصائص الملائمة والدقة والوضوح وقابلية المقارنة والمتعلقة بالمعلومات الواردة في القوائم المالية كونها تمس كل الجوانب المحاسبية وتقدم التفاصيل المهمة المتعلقة بنظام المعلومات للمؤسسة، الأمر الذي يجعلها المصدر الرئيسي للتحليل المالي والذي يخدم الأطراف الداخلية للمؤسسة كالإدارة والخارجية مثل الدولة والمقرضين.



الفصل الثاني



تمهيد

تلعب مخرجات التحليل المالي دورًا هامًا في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة باعتبارها جوهر الإدارة المالية الما تحمله هذه العملية من أهمية. كونها تحرص على تعظيم ثروة الملاك والقيمة السوقية للمؤسسة بأقل تكلفة ممكنة عن طريق اتخاذ مجموعة من القرارات لتحقيق أهدافها، وهذا بناءً على الرؤية الواضحة والفهم الصحيح للبيئة والظروف الاقتصادية. لذلك تمثل أهم المواقف التي تؤثر على مدى استمرارية ونمو المؤسسة.

سنتطرق في هذا الفصل إلى التعرف حول كيفية مساهمة التحليل المالي في القرارات التمويلية للمؤسسة عن طريق تجزئته إلى ثلاث مباحث كما يلي:

- ✓ **المبحث الأول**: مدخل لصناعة القرار
- ✓ **المبحث الثاني**: اتخاذ القرارات التمويلية
- ✓ **لمبحث الثالث**: دور النسب والمؤشرات المالية في اتخاذ القرارات التمويلية

المبحث الأول: مدخل لصناعة القرار

تعتبر عملية اتخاذ القرار في المؤسسة أهم خطوة لضمان الطريق الأمثل في تحقيق الأهداف. لهذا سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تقديم ماهية هذه العملية.

المطلب الأول: تعريف اتخاذ القرار وخطواته

سنتطرق من خلال هذا المطلب لتقديم لمحة حول عملية اتخاذ القرار.

أولاً: تعريف اتخاذ القرار

تعددت التعاريف حول هذه العملية نذكرها فيما يلي:

- يعتبر المحور الأساسي ونقطة بدء جميع الأنشطة داخل المؤسسة، وهو جوهر عمل المدير في تحقيق الأهداف لأنه يتخذ مجموعة من القرارات المتسلسلة التي تأخذ به إلى الهدف النهائي، بمعنى أن اتخاذ القرار قلب العملية الإدارية كونه يؤثر على استمرارية المؤسسة ومدى نجاحها أو فشلها.[44]
- هي عملية فكرية تمنح المدير القدرة على الاختيار الأنسب من بين البدائل المتاحة لتحقيق هدف معين أو حل مشكلة معينة، فهي تمثل نوع من السلوك الذي ينهي النظر في الاحتمالات الأخرى.[45]
- أحد عمليات التفكير المركبة والهادفة إلى اختيار البديل الأفضل والحل الأنسب والملائم لتحقيق الأهداف بما يتناسب مع تلك المواقف. وتعتبر عملية عقلية مخططة ومنظمة تقوم على المفاضلة بين جميع البدائل والحلول المتاحة لحل الموقف.[46]
- هو عملية وأسلوب الاختيار الرشيد للبدائل المتاحة من أجل تحقيق هدف معين.[47]
- من وجهة نظر علماء الإدارة يعني وجود أكثر من طريقة لمواجهة الموقف وتسمى البدائل، أما في حالة وجود حل واحد لا بديل له، هنا يكون أمام متخذ القرار خيارين إما اتخاذ القرار أو الامتناع عنه. بمعنى أن اتخاذ القرار هو الاختيار الواع للمتاحات.[48]
- يعرفه "Albers Henery": كل اختيار بين مسارات بديلة للفعل، والمفاوضة بين البديلة لهذا الفعل.[49]
- كما عرفه " Bernand ": عملية تقوم على الاختيار المدرك للغايات التي لا تكون في الغالب استجابات أوتوماتيكية أو ردود فعل مباشرة.[50]

---

[44] أحمد رجب، الإدارة وفن اتخاذ القرار، وكالة الصحافة العربية للنشر، مصر، 2023، ص14

[45] إيهاب عيسى المصري، طارق عبد الرؤوف عامر، صناعة واتخاذ القرار، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة2016، ص9

[46] مؤيد الفضل، الأساليب الكمية والنوعية في دعم قرارات المنظمة، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2020، ص23

[47] ايططاحين غنية، أهمية القرار الإداري ودورها في إحداث الرضا الوظيفي داخل المنظمة، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد02، العدد04، جامعة البليدة، 2014، ص30

[48] نجاة ساسي هادف، نظرية اتخاذ القرارات في المؤسسة، مجلة المعيار مجلد18، العدد35، 2014، ص362

[49] القفل ياسمينه، إشكالية القيادة الإدارية وعملية اتخاذ القرار، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد04، العدد08، المركز الجامعي تيبازة، 2016، ص06

[50] ايمان بن السراج، دور المعلومات في قياس اتجاهات متخذي القرار نحو المخاطر المالية في البنوك التجارية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، جامعة المسيلة، 2018/2017، ص41

من خلال ما سبق يمكن القول ان اتخاذ القرار هو عبارة عن عملية فكرية واعية تتيح القدرة على الفصل بين مجموعة البدائل المتاحة عن طريق اختيار الحل الأكثر فعالية والأنسب لذلك المشكل أو الموقف من أجل تحقيق مختلف الأهداف.

ويمكن التعبير عن أهمية هذه العملية من خلال قاعدة "جودة المؤسسة من جودة قراراتها" بمعنى ان عملية اتخاذ القرار لها علاقة مباشرة باستمرارية المؤسسة ونموها بحيث كل قرار صائب يعني عمرا أطول والقدرة على مواجهة المستقبل، أما عشوائية القرارات فقد تهدد البقاء وتؤدي لزوال المؤسسة.

ثانيًا: خطوات اتخاذ القرار

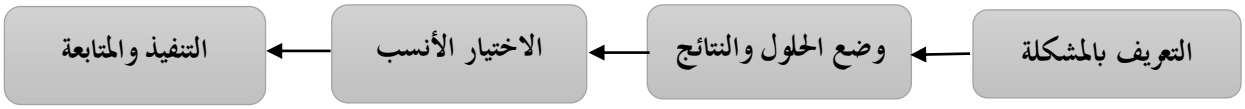
تتطلب عملية اتخاذ القرار مجموعة من الخطوات الواجب اتباعها تذكر فيما يلي: [51]

1. **تحديد المشكلة**: عن طريق إدراك المشكل وتشخيصه عما إذا كانت عقبة أمام الأهداف أو فجوة بين الوضع الحالي والمرغوب.
2. **جمع وتحليل البيانات**: والمكونة من بيانات كمية ونوعية إضافة الى الأمور والحقائق العامة وذلك من خلال:
   - جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة؛
   - تحديد أحسن الطرق للحصول عليها؛
   - تحليل دقيق لاستنتاج القرار المناسب؛
3. **تحديد البدائل**: إعداد قائمة لمجموعة الحلول والطرق الممكنة وفقا لعدة عوامل:
   - الإمكانيات المتوفرة؛
   - الوقت المتاح أمام متخذ القرار؛
   - وضع المنظمة؛
4. **اختيار المعايير**: وهي مجموعة النماذج المقتدى بها والأدوات من أجل تقييم واقعة معينة، والقواعد التي يتم من خلالها تحديد القرار المناسب لتلك الواقعة. وتتكون من معايير كمية ونوعية وشخصية والتي تتمتع بإمكانية التطبيق والجدوى والقبول. من المعايير المستخدمة غالبا:
   - الوقت؛
   - التكلفة؛
   - القبول؛
   - العائد؛
   - الجدوى؛
5. **تقييم البدائل**: من خلال مجموعة من الأساليب والمتمثلة في:
   - **الأساليب التقليدية**: الحكم الشخصي، التجربة والتخمين، التقليد واتباع القادة.
   - **الأساليب الحديثة**: الاحتمالات، أسلوب تحليل التعادل والقيمة المتوقعة، شجرة القرارات.

[51] طاهر حسن، مقرر اتخاذ القرار وإدارة الأزمات Decision Making & Crises Management، الفصل الثاني مراحل اتخاذ القرار وأنواعه، كلية إدارة الأعمال، سوريا، 2019، ص 11

6. **اختيار البديل الأنسب**: وفقا للضوابط الآتية:
   - المكاسب والأهداف المحققة؛
   - المخاطر المحتملة؛
   - التوافق مع الوقت والسرعة؛
   - التوافق مع أهداف وسياسات وموارد المؤسسة؛
7. **التطبيق والمتابعة**: معرفة مدى فعالية البديل عن طريق وضعه حيز التنفيذ الفعلي ومعرفة مدى نجاح القرار في تحقيق الهدف المسطر.[52]

الشكل رقم (02-01): خطوات اتخاذ القرار



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ما سبق

المطلب الثاني: أنواع القرارات المالية

تمثل مجموعة القرارات التي تخدم التوازن بين الحصول على الأموال مقابل امتلاك أصول طبيعية أو مالية، والتي تسعى بدورها للحصول على الاستثمارات من أجل تعظيم كل من الأرباح وثروة الملاك وكذا القيمة السوقية للمؤسسة.[53]

تنقسم هذه القرارات إلى ثلاث أنواع وهي:

1. قرارات الاستثمار:

هي القرارات التي تقوم على الاختيار الأمثل للبديل من بين البدائل المتاحة والذي يحقق أكبر عائد.[54] لكن نظرًا لعدم دقة وضمان حجم العائد المستقبلي، فإنه يتم تقييم هذه القرارات في ظل عنصرين اساسين (العائد المتوقع-المخاطر المحتملة) فكلما زادت الحاجة لتحقيق عائد أكبر زادت درجة المخاطر المحتملة.[55]

---

[52] طاهر حسن، مرجع سابق، ص13

[53] بالمختار يوسف، دور نظم المعلومات والاتصالات في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة ادرار، 2016، ص17

[54] سمير حماد ويوسف رميلي، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة البويرة،2018، ص39

[55] خالدي المعتز بالله، مساهمة المراجعة الداخلية في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، 2011، ص78

تختلف أنواع هذه القرارات فنجد على سبيل المثال قرارات الاستثمار طويلة الأمد وهي المتعلقة بالاستثمارات في الأصول الثابتة. قد يكون هذا الإنفاق في الأصول من أجل التحسين والتوسيع مثل حالات شراء أصول من أجل زيادة الإنتاجية. وقرارات الاستثمار قصيرة الأمد وتخص الاستثمارات المتعلقة بالأصول المتداولة، وتدخل إلى حد كبير ضمن مسؤولية الإدارة المالية من خلال تحديد حجم الاستثمارات فيها، وذلك لارتباطها بنشاط الدورة التشغيلية وقدرة المؤسسة على تعظيم العوائد وضمان السيولة المطلوبة. [56]

كما نجد أيضا قرارات القبول والرفض المتعلقة بفرص الاستثمار وذلك بناءً على تحديد الجدوى والإمكانيات المتاحة.

2. قرارات التمويل:

هي مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية الحصول على الأموال بمختلف أنواع المصادر، والموازنة بين هذه الأخيرة لتحقيق هيكل رأس المال أمثل. [57]

كما يهدف لتحقيق المزيج الأمثل لمصادر التمويل مثل القصير أو طويل الأجل أو باستخدام الدين أو عن طريق الملكية، ويترتب قبل اتخاذ أي قرار تمويل ضمان توفر الأموال في الوقت المناسب وبأقل تكلفة ممكنة واستثمارها في أهم المجالات، بمعنى آخر السعي لتحقيق أدنى تكلفة تمويل مقابل أقصى قيمة للمؤسسة وهذا ما يحقق الغرض الأساسي للقرارات المالية.[58]

تخضع هذه القرارات لمجموعة من الضوابط الأساسية التي تحدد من خلالها الأموال المناسبة للمصدر والمتمثلة في:

- الملائمة بين طبيعة المصدر والأموال؛
- المرونة المالية التي تتيح للمؤسسة القدرة على الاستجابة لتغيرات الحاجة في الأموال؛
- التوقيت المناسب لدخول السوق المالي للاقتراض بأفضل الشروط وأقل تكلفة؛
- سيطرة المالكين التي لها دور مهم في تحديد مصادر التمويل؛
- التكلفة وهي العنصر المحوري في المفاضلة بين مصادر التمويل، بحيث انه لكل مصدر تمويلي تكلفة يجب النظر فيها عند استخدامه في تغطية الاحتياجات؛
- المخاطرة وهي نوعين، تتمثل الأولى في خطر التشغيل المرتبط بطبيعة نشاط المؤسسة حيث يتطلب الرفع في رأس المال للتمويل الذاتي بدلا من اللجوء للاقتراض. اما الثانية فهي متعلقة بخطر التمويل الناتج عن كثرة الاعتماد على الاقتراضات الذي يرفع من أعباء خدمة الدين خاصة مع تحقيق عائد اقل منها، ما يعرض المؤسسة للإفلاس.[59]

---

[56] حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص70

[57] محمود جمام، أميرة دباش، أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الرابع،2015، جامعة أم البواقي، ص71

[58] أحمد فؤاد الصيد، التخطيطي المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر ورقلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة ورقلة، 2017/2016، ص14

[59] جمعي محمد صالح، قرار التمويل وتأثيره على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مجمع صيدال (2015-2020)، مجلة في البحوث المالية والمحاسبة، المجلد06، العدد02، 2021، ص239

كما يحقق التمويل مجموعة من الأهداف منها:[60]

- تحرير الموارد والأموال المجمدة سواء داخل وخارج المؤسسة؛
- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية؛
- تلبية الاحتياجات المالية للمؤسسة بكل أنواعها؛
- وسيلة فعالة لمواجهة العجز المالي؛

3. قرارات توزيع الأرباح:

هي أحد أهم القرارات المالية داخل المؤسسة، فهي تهتم بالجانب المتعلق بالأرباح التي سيتم توزيعها على المساهمين، وذلك من خلال تحديد النسب المئوية لهذه الأرباح وكذا زمن توزيعها.[61]

تكمن أهمية قرارات توزيع الأرباح في أنها غير قابلة للفصل عن باقي القرارات، إذ تعكس استراتيجية المؤسسة في مدى تحقيق التوازن بين العائد المالي للمساهمين واحتياجاتها من استثمار وتمويل، فكلما زادت جودة كل من قرارات الاستثمار والتمويل زادت توقعات المؤسسة في ارتفاع أرباحها بانتظام.[62]

تتم قرارات توزيع الأرباح وفقا لسياسات وذلك بناءً على استراتيجية المؤسسة المتبعة، تتمثل هذه السياسات فيما يلي: [63]

- **سياسة فائض التوزيعات:** تقوم على احتجاز الأرباح عوضا عن توزيعها. في حالة إذا كان العائد المحقق من إعادة استثمار الأرباح أكبر من العائد المتوقع من توزيعه على المساهمين.
- **سياسة التوزيعات الثابتة:** تمثل توزيع الأرباح بنسبة ثابتة، ترتبط تغيرات هذه النسبة مع الرؤية المستقبلية لأرباح المؤسسة.
- **سياسة الحد الأدنى زائد الفائض:** تمثل توزيع الحد الأدنى من التوزيعات الثابتة، مع قابلية الزيادة في الفترات التي تحقق ارتفاع في أرباح المؤسسة.
- **سياسة إعادة استثمار التوزيعات:** تتيح هذه السياسة للمؤسسة الحصول على أسهم إضافية، ما يمنح المساهمين الحصول على عائدات بديلة من خلال زيادة قيمة الأسهم.
- **سياسة تجزئة الأسهم والتوزيعات إلى أسهم:** هذه السياسة تسعى بها المؤسسة إلى جذب المستثمرين وذلك عن طريق زيادة عدد الأسهم المصدرة، هذا ما يؤدي لانخفاض في قيمة الأسهم مع الزيادة في توفير السيولة.

---

[60] خديجة العفاني، هديل سارة رحاي، أثر القرار التمويلي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر خلال الفترة (2018/2021)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس مهني، تخصص محاسبة ومالية، معهد التكنولوجيا قسم المناجمنت، جامعة ورقلة،2022/2023، ص05

[61] عصام بوزيدي، مرجع سابق، ص14

[62] محمود جمام، أميرة دباش، مرجع سابق، ص71

[63] بوطورة سلسبيل، بوظراف ذهيبة، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز في مستغانم، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم علوم مالية ومحاسبة، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة تسيير، جامعة مستغانم، 2023/2024، ص40

- **إعادة شراء الأسهم**: هي عملية شراء البعض من الأسهم المصدرة سابقا، تطبق المؤسسة هذه السياسة من أجل خفض نسبة حق الملكية في هيكل رأس المال، وكذا زيادة ربحية وقيمة الأسهم.

المبحث الثاني: اتخاذ القرارات التمويلية

تسعى القرارات التمويلية في استخدام مزيج مناسب بين عدة مصادر تمويل سواء على النطاق الداخلي أو الخارجي من أجل تحقيق الهيكل المالي الأنسب بما يخدم أهداف المؤسسة. لذلك سنتطرق من خلال هذا المبحث التعرف على أهم المصادر التي تلجأ إليها المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الأول: اتخاذ القرارات التمويلية الداخلية

أولاً: مفهوم قرارات التمويل الداخلي: تعتبر القرارات التمويلية الداخلية مجموعة القرارات التي تتخذها المؤسسة في استخدام التمويل الذاتي الذي يلبي احتياجاتها عن طريق الأموال المتأتية بفعل النشاط الجاري للمؤسسة، بحيث لها الحرية في التصرف به دون اللجوء للمصادر الخارجية، وهو نمط تمويلي يستخدم تراكم المدخرات من الأرباح المحققة.[64]

يعبر عنها بالصيغتين التاليتين:

التمويل الذاتي= قدرة التمويل الذاتي– الأرباح الموزعة= النتيجة الصافية+الاهتلاكات+ مؤونات الأعباء والخسائر

التوزيعية المنتهجة في المؤسسة تضم إلى الاهتلاكات والمؤونات غير المحققة بعد تصفيتها مكونة بما يسمى بقدرة التمويل الذاتي.

أما العلاقة الثانية فيعبر عنها بالصيغة التالية:

صافي التمويل الذاتي= الأرباح الصافية الغير موزعة + الاهتلاكات + المؤونات

من خلال ما سبق نجد أن التمويل الذاتي هو ذلك المبلغ المتبقي للمؤسسة من قدرة التمويل الذاتي بعد توزيع الأرباح على أصحابها.

ثانيًا: أهداف التمويل الداخلي: يعمل التمويل الداخلي للحفاظ على تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي: [65]

- الحفاظ على الطاقة الإنتاجية للمؤسسة؛
- ضمان التوسع في النشاطات الاستثمارية؛

[64] بوعزارة أحلام، مبادئ تمويل المؤسسات، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص اقتصاد تسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2022/2021، ص34

[65] بلباهي حورية، مرجع سابق، ص46

- تجنب الأعباء مثل الفوائد وتسديد الديون؛
- تحقيق استقلالية مما يؤدي لعدم وجود رقابة من قبل الدائنين لتقييم الجدارة الائتمانية؛

ثالثًا: مصادر التمويل الداخلي: تنحصر مصادر التمويل الداخلي في أربع عناصر أساسية وهي:

1. **مخصصات الاهتلاكات**: هي عبارة عن مبالغ سنوية لتجديد الاستثمارات التي تفقد قيمتها مع مرور الزمن عن طريق الاستغلال أو التقادم، كما تعتبر طريقة لتوزيع تكاليف الأصول الثابتة على أساس العمر أو الطاقة الإنتاجية. تستخدم أربعة طرق في حساب قيمة الاهتلاك كالآتي:
   - **الاهتلاك الخطي(الثابت)**: وهو توزيع تكلفة الأصل على عدد سنوات العمر الإنتاجي بالتساوي.
   - **الاهتلاك المتناقص**: تستخدم نسبة ثابتة سنوية على قيمة متناقصة، بحيث تطبق هذه النسبة على القيمة الأصلية للأصل انطلاقا من السنة الأولى، أما بالنسبة للسنوات التالية فتتم على القيمة المتبقية بطرح الاهتلاك السنوي السابق.
   - **الاهتلاك المتزايد**: يتزايد هذا القسط كلما اقتربت نهاية مدة الأصل، يطبق عادة في حال توقع الاستخدام التدريجي لهذا الأصل.
   - **الاهتلاك المتغير**: يتم حساب قيمة تدهور الأصل وذلك وفقا لمدة الاستخدام، بمعنى كلما زاد استعماله زادت قيمة تدهور الأصل.
2. **الأرباح المحتجزة**: وهو ذلك الجزء الفائض القابل للتوزيع من العائد المحقق نتيجة النشاطات الجارية أو لسنوات سابقة ولم يتم تقديمه في شكل توزيعات، يظهر في ميزانية المؤسسة ضمن عناصر حقوق الملكية.[66]
3. **الاحتياطات**: هي نسبة معينة من الأرباح يتم تخصيصها في حسابات مستقلة لغرض تحقيق أهداف معينة، يمثل احتياط للدورات اللاحقة، يخصص هذا الجزء بعد تقرير سياسات توزيع النتيجة.[67] تتمثل أنواعه في:[68]
   - **احتياطات قانونية**: موجبة قانونيا محددة بنسبة 5% من الأرباح الصافية مطروح منها الخسائر السابقة، تتوقف إلزاميتها عندما تصل إلى (1\10) من رأس المال الاجتماعي.
   - **احتياطات تنظيمية**: احتياطات تحددها الجمعية للمساهمين.
   - **احتياطات تعاقدية**: تحدد بموجب قوانين تنظيمية ينص عليها ضمن عقد التأسيس.
   - **احتياطات اختيارية**: يخضع وفقا لإرادة المؤسسة وتقديراتها لظروف السوق.
4. **المؤونات**: هي مجموعة من الأموال المقتطعة من الأرباح لمواجهة الخسائر والأخطار المستقبلية، تخصص هذه المؤونات وفقا لمبدأ الحيطة والحذر، تقوم المؤسسة بتكوين مخصصات في الحالات التي تكون فيها بصدد مواجهة أخطار يترتب عنها تكاليف باهظة.

---

[66] بوعزارة أحلام، مرجع سابق، ص36

[67] بوعزارة أحلام، مرجع سابق، ص39

[68] بودالية فايزة، دراسة مصادر التمويل في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم،2018/2017، ص32

رابعًا: تقييم التمويل الداخلي: يؤثر التمويل الداخلي على المؤسسة من جانبين كالآتي:

1. **مزايا التمويل الداخلي**: وتتمثل هذه المزايا في: [69]

- يمنح حرية الحركة للمؤسسة واستقلالية اتجاه المؤسسات المالية؛
- تمنح الأرباح المحتجزة المقدرة على زيادة حقوق الملكية مما يرفع في مقدار الاستثمارات؛
- تكوين رأس المال بأقل تكلفة ممكنة؛
- عدم تحقيق زيادة في أسهم المؤسسة يؤدي لتفادي زيادة الأصوات في مجلس الإدارة؛

2. **عيوب التمويل الداخلي**: ونذكرها كما يلي: [70]

- يؤثر الاعتماد الكلي على التمويل الداخلي إلى ابطاء التوسع ما يؤدي لإهدار فرص الاستثمار المتاحة؛
- يؤدي إعادة استثمار الأموال من التمويل الداخلي لاستعمالات غير عقلانية مقارنة بالموارد الأخرى كونها بدون تكلفة؛
- محدودية الموارد؛
- حرمان أصحاب الحقوق من حصصهم من الأرباح التي حققتها المؤسسة؛
- التخفيف في حجم الأرباح الموزعة لزيادة التمويل الذاتي يحقق انخفاض في الطلب على أسهم المؤسسة وفقدان قيمتها في السوق؛

المطلب الثاني: اتخاذ القرارات التمويلية الخارجية

أولاً: مفهوم قرارات التمويل الخارجي: هي مجموعة القرارات التي تخص المؤسسة من أجل تمويل استثماراتها بالاعتماد على مصادر خارجية، ويجري الحصول على هذه الأموال وفقا لشروط وإجراءات يحدده السوق المالي وعائد الفرصة البديلة.

تحتاج قرارات التمويل الخارجي وقت أطول مقارنة بالتمويل الداخلي وذلك من أجل دراسة الوضع المالي والشروط والتكلفة والعائد المتوقعين جراء ذلك. [71]

كما نجد أن التمويل الخارجي تربطه علاقة تكاملية مع التمويل الداخلي كونه هذا الأخير لا يكفي غالبًا لتغطية كل الاحتياجات المالية، بل يعتبر بمثابة عامل يمنح الثقة للمقرضين الخارجيين لتسهيل الحصول على الأموال بأفضل الشروط.

ثانيا: مصادر التمويل الخارجي: وتتمثل في:[72]

1. **التمويل من خلال زيادة رأس المال**: ويكون عن طريق إصدار أسهم جديدة (عادية-ممتازة).

1.1. **الأسهم العادية**:

---

[69] ركيبي فوزية، الوظيفة المالية ووسائل التمويل في مؤسسة اقتصادية دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاتها، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس علوم اقتصادية، فرع مالية نقود وبنوك، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي العقيد أكلي محند اولحاج البويرة،2011/2010، ص43

[70] إسماعيل اسماعيل، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2005، ص291

[71] بلباهي حورية، مرجع سابق، ص48

[72] محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، 2008، ص29

1.1.1. **تعريف الأسهم العادية:** تعد أكثر الأوراق المالية تداولاً في أسواق رأس المال، ذات قيمة اسمية واحدة تطرح للاكتتاب العام، تتمتع بقابليتها للتداول وغير قابلة للتجزئة.[73]

1.1.2. **قيم الأسهم العادية:** تتميز الأسهم العادية بقيم مختلفة وهي:[74]

- **القيمة الاسمية:** وهو المبلغ المنصوص عليه في العقد التأسيسي للمشروع.
- **القيمة السوقية:** تتميز بالتغير المستمر لأنها تتحدد وفقا لعاملي العرض والطلب في سوق الأوراق المالية.
- **القيمة الدفترية:** تتمثل في حاصل حقوق الملكية على عدد الأسهم لهذا المشروع ولهذا النوع فقط.

1.1.3.**تقييم الأسهم العادية:** سنتطرق إلى إبراز مزايا وعيوب الأسهم العادية وهي كالآتي: [75]

1.1.3.1. **المزايا:** تتمثل مزايا الأسهم العادية في:

- تعتبر أكثر مرونة وأقل خطورة مقارنة بالأوراق المالية الأخرى ذات التكلفة الثابتة؛
- تفادي بعض القيود التي قد ترد مع مصادر تمويل أخرى؛
- تؤدي هذه الزيادة في رأس المال لزيادة الثقة في المؤسسة وبالتالي توسيع القدرة على الاقتراض؛

1.1.3.2. **العيوب:** لا تخلو الأسهم العادية من العيوب نذكرها كما يلي:

- زيادة قاعدة المالكين وبالتالي التأثير على المالكين المسيطرين الحاليين؛
- خضوع الأرباح الموزعة للضريبة مما يزيد كلفتها مقارنة بالدين؛
- توسيع قاعدة الأرباح مما يؤدي لتدني العوائد نتيجة انخفاض الأرباح المحتجزة لإعادة الاستثمار؛

1.2. **الأسهم الممتازة:**

1.2.1. **تعريف الأسهم الممتازة:** هي ورقة مالية تجمع بين سمات السهم العادي والسند ولها أيضًا قيمة اسمية ودفترية وسوقية، لها الأولوية عند التصفية بعد الديون، تمنح حامليها مجموعة من الامتيازات مثل حصولهم على نسبة أرباح ثابتة، ولا يحق لهم التصويت في الجمعيات العمومية.[76]

1.2.2. **أسباب إصدار الأسهم الممتازة:** تلجأ المؤسسة لهذا النوع من الأسهم للأسباب التالية:[77]

- زيادة الموارد المتاحة لما تتلقاه هذه الأسهم من إقبال من المستثمرين؛
- المتاجرة بالملكية لتحسين عائد الاستثمار؛
- الحصول على أموال إضافية دون التدخل في الإدارة، لأن حملة هذه الأسهم لا يحق لهم التصويت؛

1.2.3. **تقييم الأسهم الممتازة:** سنتطرق إلى إبراز أهم المزايا والعيوب والموضحة كالآتي: [78]

---

[73] حسين علي خريويش وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، 1999، ص146

[74] ركيبي فوزية، مرجع سابق، ص62

[75] محمد مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، دار أجنادين للنشر التوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص111

[76] بوطورة سلسبيل، بوظراف ذهيبة، مرجع سابق، ص37

[77] محمد مفلح عقل، مرجع سابق، ص133

[78] سمير محمد عبد العزيز، التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة،1997، ص51ص53

1.2.3.1. **المزايا:** ونذكرها فيما يلي:

- تحقق المؤسسة من خلال إصدار أسهم ممتازة أرباح إضافية لحاملة الأسهم العادية؛
- دفع التوزيعات على الأسهم الممتازة لا يعرض المؤسسة لخطر الإفلاس على عكس فوائد السندات؛

1.2.3.2. **العيوب:** وتتمثل في:

- تكلفة إصدار الأسهم الممتازة أعلى من تكلفة السندات أو القروض البنكية، لأن المخاطرة التي يتحملها المستثمر فيها أكبر من السندات؛
- لا يحق لحملة الأسهم الممتازة الحق في المطالبة بحقوقهم إلا في حال قررت المؤسسة توزيعها؛

1.3.**التمويل من خلال الاقتراض:** ويكون عن طريق اللجوء إلى البنوك أو إصدار سندات قرض.

1.3.1. **السندات:**

1.3.1.1. **تعريف السندات:** هي أوراق مالية ذات قيمة اسمية تصدرها المؤسسة وتطرح للتداول، تعتبرها كمصدر تمويلي طويل الأجل، ولها فائدة سنوية وتاريخ استحقاق.[79]

1.3.1.2. **أنواع السندات:** وتتثمل في: [80]

- **السندات المضمونة:** يتضمن إصدارها جزء من ممتلكات المؤسسة كضمان لسداد قيمتها، يتمتع حاملها بحق امتياز في التصرف بالأصول المرهونة للمؤسسة في حال فشلت في سداد القيمة أو الفوائد.
- **السندات ذات الدخل المتغير:** لا تدفع مستحقاتها إلا في حال تحققت المؤسسة من دخل متبقي لتسديد هذه الفوائد. أما فيما يتعلق بسداد قيمة السند فيتم في موعد محدد تلتزم به المؤسسة بغض النظر عن تحقق الدخل أو لا.
- **السندات متقاسمة الأرباح:** تستخدم لجلب المستثمرين لأنها تمنح حملتها حق المشاركة في الأرباح حسب ما ينص عليه القانون في شروط الإصدار، يحدد لهذا النوع من السندات فائدة أقل من السندات العادية.
- **السندات القابلة للتحول لأسهم:** قابلة للتحويل إلى مجموعة من الأسهم العادية حسب رغبة حامليها وفق اتفاقية الإصدار التي تمنح هذا الحق.
- **السندات القابلة للاستهلاك:** يحق للمؤسسة استرجاع هذا النوع من السندات قبل تاريخ استحقاقها ودفع قيمتها لأصحابها مع تعويض الخسائر الناتجة عن انقطاع استثماراتهم، يحدد لهذه السندات عادة معدل فائدة أكبر من السندات الأخرى.

1.3.1.3. **تقييم التمويل عن طريق السندات:** سنتطرق إلى إبراز أهم المزايا والعيوب والموضحة كالآتي: [81]

1.3.1.3.1.**المزايا:** تتمثل مزايا السندات فيما يلي:

- تعتبر عملية إصدار السندات عملية مربحة في حال تم استثمار الأموال المحصل عليها بمعدل يفوق معدل الفائدة؛
- تعتبر أقل تكلفة نظرًا لدرجة الخطورة المنخفضة مقارنة بالتمويل عن طريق الأسهم؛

---

[79] بوطورة سلسبيل، بوظراف ذهيبة، مرجع سابق، ص37

[80] بودالية فايزة، مرجع سابق، ص38

[81] ركيبي فوزية، مرجع سابق، ص66

- ثبات نسبة الفائدة على السندات لا تتغير بتغير مستوى الأرباح؛

1.3.1.3.2. **العيوب**: كما لا تخلو من العيوب والموضحة كما يلي:

- تعتبر الفائدة على السندات تكاليف ثابتة تلتزم المؤسسة بدفعها عند تاريخ الاستحقاق سواء حققت أرباحًا أم لا، ففي حالة الخسارة يمكن أن تتعرض المؤسسة إلى خطر الإفلاس نتيجة عدم القدرة على تسديد هذه الفوائد؛
- الإفراط في إصدار السندات يؤثر على استقلالية المؤسسة، ويضعف من قدرتها على الحصول على القروض مستقبلا؛
- السندات لها تاريخ استحقاق ما يدفع المؤسسة إلى تخصيص جزء من الأرباح كاحتياطي لدفع هذه الفوائد في الأجل المحدد؛

1.4. التمويل من خلال القروض المصرفية:

1.4.1. **تعريف القروض المصرفية**: هي عملية تمويل طويلة الأجل، تمنح مباشرة من الجهاز المصرفي مقابل سعر فائدة معين، يحدد مبلغ القرض وطريقة السداد بالاتفاق مع المقترض.

1.4.2. **تكلفة التمويل عن طريق الاقتراض**: تعتمد على مجموعة من الشروط نذكرها فيما يلي: [82]

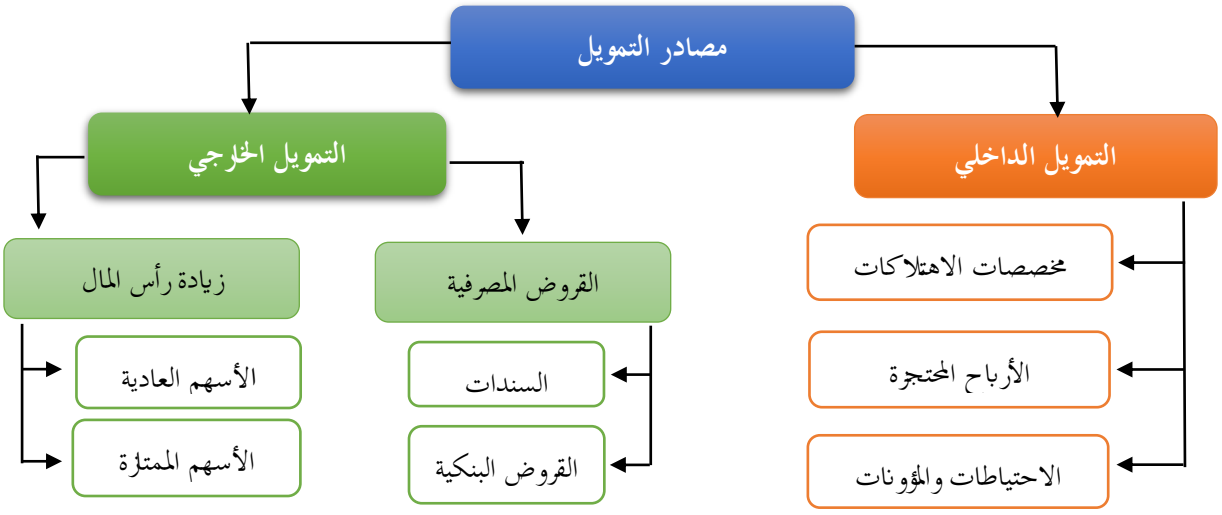
- **الوضع الاقتصادي وحالة السوق المالي**: من خلال شروط الإصدار والتسديد والتكلفة الحقيقية للقروض.
- **الوضع القانوني للمؤسسة**: تفاوت معدلات الفائدة على القروض الممنوحة والمتعلقة بوحدات القطاع العام والخاص.
- **جنسية المؤسسة مصدرة القروض**: رغم تماثل الأنشطة ودرجة المخاطرة إلا أنه هناك تفاوت في معدلات الفائدة من قبل المؤسسات الأجنبية مصدرة القروض.
- **سمعة المؤسسة مصدرة القروض**: الكفاءة الإدارية التي تتمتع بها المؤسسة الاقتصادية تؤثر على مدى نجاح عملية الاكتتاب ومعدل الفائدة.

في نهاية هذا المبحث نجد أنه من أجل سياسات التمويل الرشيدة واتخاذ القرارات التمويلية السليمة لابد على المؤسسة من الحرص على تحقيق ما يلي:

- التوازن في الهيكل التمويلي من حيث التوازن بين التمويل بالملكية والمديونية، وتوافقه مع نمط الهياكل التمويلية للشركات والأنشطة الأخرى المماثلة؛
- التوازن في الهيكل المالي من حيث التوازن بين مصادر التمويل واستخداماتها من حيث آجال الاستحقاق؛
- تخفيض تكلفة التمويل الكلية؛
- تخفيض درجة المخاطرة؛

[82] محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص29

الشكل رقم (02-02): أنواع مصادر التمويل



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق

المبحث الثالث: دور النسب والمؤشرات المالية في اتخاذ القرارات التمويلية

إن للتحليل المالي دور كبير في اتخاذ القرارات التمويلية والتي تخدم صحة الوضع المالي من خلال ضمان الاستمرارية وسلامة القرارات المتخذة وتجنب الوقوع في خطر الإفلاس والتصفية.

المطلب الأول: دور المؤشرات المالية في اتخاذ القرارات التمويلية

تلعب المؤشرات المالية دورًا مهما حيث أنها تعكس الوضع الحقيقي للمؤسسة، وتقيم الأداء الفعلي التي تتيح للمدير المعلومات اللازمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصادر التمويل الأمثل، إضافة إلى ذلك فهي تعطي المعلومات المتعلقة بسيولة المؤسسة والهيكل المالي.[83]

يتم هذا التحليل المالي من أجل التأكد من توفر التمويل الأنسب لتنفيذ الاستثمارات التي تحقق بدورها السيولة اللازمة لتغطية الاحتياجات.[84]

من خلال ما سبق نجد أن التحليل بواسطة المؤشرات المالية تساعد على اتخاذ القرارات التمويلية من خلال ما يلي:

- تحديد نوع التمويل المناسب: وذلك بخصوص ما إذا كانت المؤسسة بحاجة إلى تمويل طويل أو قصير الأجل، أو الحاجة لإعادة هيكلة مواردها المالية أو إدارة سيولتها بكفاءة؛

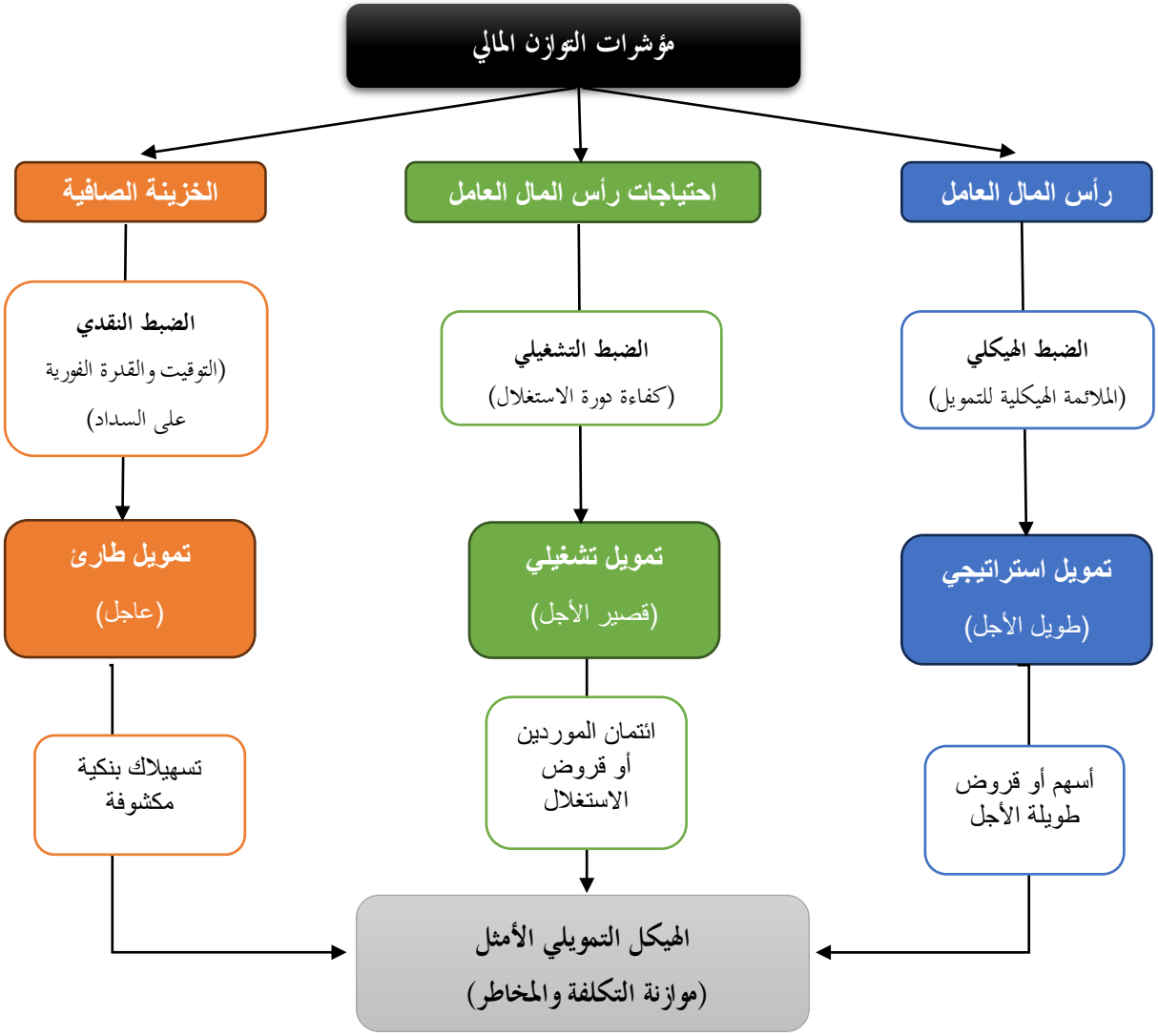
[83] حنفي عبد الغفار، الإدارة المالية المعاصرة، مدخل اتخاذ القرار، المكتبة العربية الحديثة، مصر، 2000، ص283.

[84] مويحي الياس، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر تخصص فحص محاسبي، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2014، ص61

- تقييم الاستقرار المالي للمؤسسة: وذلك من خلال تحقيق الانسجام بين مؤشرات التوازن المالي وتجنب الوقوع في خطر العجز والإفلاس؛
- ترشيد القرارات التمويلية: من خلال تجنب التمويل المفرط والغير مناسب، وتقليل تكلفة التمويل والمخاطر؛
- دعم التخطيط المالي: من خلال التنبؤات المستقبلية للاحتياجات التمويلية؛

بالتالي تعتبر المؤشرات المالية عنصرا أساسيا في اتخاذ القرارات التمويلية حيث أنها تمنح المؤسسة الرؤية الشاملة حول الوضع الفعلي، وتتيح لها قرار اختيار مصادر التمويل الأنسب.

الشكل رقم(02-03): دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرارات التمويلية



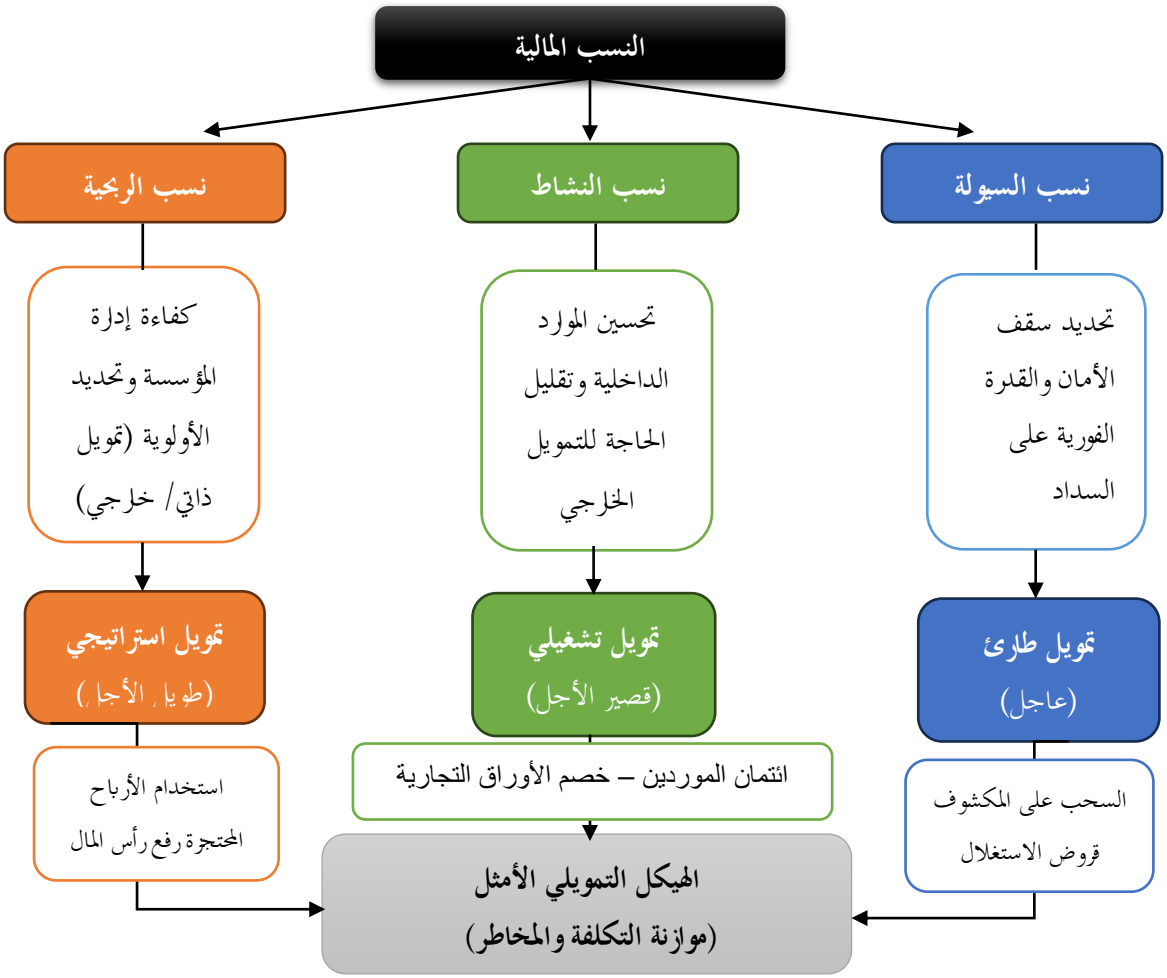
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق

المطلب الثاني: دور النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية

تعمل النسب المالية بشكل رئيسي على فهم وترجمة البيانات والتقارير والقوائم المالية إلى قاعدة معلومات تساعد على اتخاذ القرارات، وكذا إيجاد العلاقة بين المتغيرات في عناصر هذه القوائم، حيث أن لكل نسبة دور في اتخاذ هذه القرارات، كما تتيح الفهم الأمثل للوضع المالي الفعلي للمؤسسة.[85]

- **نسب السيولة:** تعمل هذه النسب على تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير، حيث أنها تحول البيانات إلى رؤية واضحة تسهل عملية اتخاذ القرارات التمويلية.
- **نسب الربحية:** تعبر عن مدى إدارة المؤسسة لمختلف شؤونها ونجاح سياساتها، وكذا كفاءتها في اتخاذ مختلف القرارات وتحقيق الأمان.
- **نسب النشاط:** تعكس مدى كفاءة الإدارة في توزيعها المناسب للموارد المالية على مختلف الأصول، كما تساعد على الرقابة المالية واتخاذ الإجراءات التصحيحية.

الشكل رقم (02-04): دور النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية



[85] سمير حماد، يوسف رميلي، مرجع سابق، ص51

المصدر: من إعداد الطالبين الاعتماد على ما سبق

- **استخدامات النسب المالية في اتخاذ القرارات**: تستخدم النسب المالية للوصول إلى مجموعة من القرارات والمتمثلة في: [86]

أ. **قرارات التخطيط المالي للعمليات**: تتيح للمؤسسة اتخاذ القرارات المتعلقة بالأداء التشغيلي المستقبلي، وكذا قائمة المركز المالي التقديرية والتي تعد واقع الخبرة والتقدير الشخصي؛

ب. قرارات الإنفاق العام:

- تقدير التدفقات النقدية المتعلقة بتقييم مشروعات الإنفاق الاستثماري؛
- تستخدم في مجال الموازنات الرأسمالية من خلال تقدير التدفقات المستقبلية المرتبطة بالتوسعات الإنتاجية التي قد تتطلب زيادة في المخزون أو في رأس المال العامل؛
- مساعدة المؤسسة على اتخاذ القرارات من خلال تقدير حجم الأصول المالية، أوراق القبض والمخزون نظرا لصعوبة استخدام البيانات من أجل تحديد العلاقات بين المخزون والذمم النقدية وبين المبيعات؛

[86] بركبية محمد علي، دور التحليل المالي في اتخاذ القرار التمويلي دراسة حالة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019/2018، ص85.

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل يمكن القول إن عملية صناعة القرار تمثل العصب المحرك للمؤسسة، حيث انتقلنا من فهم الابعاد النظرية كعملية إدارية منظمة إلى التخصص في ماهية القرارات التمويلية التي تشكل الهوية المالية للمؤسسة، وقد تبين أن المفاضلة بين مختلف مصادر التمويل سواء على النطاق الداخلي من خلال إمكانية المؤسسة ذاتيا أو على النطاق الخارجي من خلال الاستدانة، تتم وفقا لأدوات تحليلية دقيقة تحول المعلومات والبيانات الجامدة إلى رؤى استراتيجية، وهنا برز الدور الجوهري للنسب والمؤشرات المالية، فمن خلال قراءة هذه الأخيرة يصبح متخذ القرار قادرا على رسم مسار تمويلي متوازن بين الخفض في تكلفة التمويل والسيطرة على المخاطر، وهذا ما نعتبره الأساس الذي ستقوم عليه الدراسة التطبيقية في الفصل التالي.



الدراسة التطبيقية



تمهيد

من خلال دراستنا النظرية للتحليل المالي من مختلف الجوانب، وللوصول إلى دراسة شاملة وواضحة، سنتطرق من خلالها إلى دراسة تطبيقية تعكس الجانب النظري المشار إليه في الفصلين السابقين، وقد قمنا بدراسة حالة للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز للوسط بمديرية المدية والتي تعتبر أحد الفروع لمجمع سونلغاز بحيث قمنا بتقسيم هذا الجانب إلى:

- ✓ **المبحث الأول**: تقديم المؤسسة (التعريف بالمؤسسة والهيكل التنظيمي).
- ✓ **المبحث الثاني**: دراسة وتحليل القوائم المالية للمؤسسة (عرض وتحليل الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة).

المبحث الأول: تقديم المؤسسة

سنقدم من خلال هذا المبحث نظرة عامة حول مديرية المدية لتوزيع الكهرباء والغاز من خلال تقديم تعريف بالمؤسسة وأهدافها والتغطية الإقليمية.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة

1. **تعريف المديرية**: أنشأت المديرية سنة1947 لتوزيع الطاقة الكهربائية والغاز، وتلبية حاجيات الزبائن على مستوى إقليم التيطري (ولاية المدية حاليا) مع الأخذ بعين الاعتبار التكلفة ونوعية الخدمة والأمان، وتعتبر الوحدة المسماة ب: "**مديرية المدية لتوزيع الكهرباء والغاز**" فرع من الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز، إحدى الشركات المهنية التجارية الخاضعة لمجمع سونلغاز والواقع مقرها الاجتماعي بالبليدة. وتعمل المديرية على ضمان التسيير الإداري واستغلال شبكات الكهرباء من نوع الضغط العالي والمتوسط والضغط المنخفض، وتوكل إليها مهمة تطوير الشبكات وصيانتها.[87]
2. **التغطية الإقليمية**: تقع مديرية التوزيع وسط مدينة المدية بشارع بن عياد الطاهر مقابل مستشفى محمد بوضياف، تغطي64 بلدية ب 09 وكالات تجارية، عدد الزبائن الموصولين بالكهرباء: 221725 زبون، عدد الزبائن الموصولين بالغاز 128632زبون، موزعة على (المدية1، الوكالة التجارية الشهيد رويس بالمدية، والوكالة التجارية المدية غرب، البرواقية، قصر البخاري، بني سليمان، عين بوسيف، تابلاط، الشهبونية).

و06 وكالات تقنية في مجال الكهرباء تغطي شبكة كهربائية ب 11953 كم، و06 وكالات تقنية في مجال الغاز تغطي شبكة غازية تقدر ب 3698كم.

3. **أهداف المديرية**: تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتمثلة فيما يلي: [88]

- السهر على تقديم وتطوير وتحديث أحسن الخدمات لمختلف أنواع الزبائن؛
- تطوير وتعزيز شبكة التوزيع بإقليم الولاية وتفعيل كل نشاط له علاقة بالصناعات الكهربائية والغازية؛
- إنجاز المخططات الاستثمارية في آجالها المحددة؛
- توفير بيئة عمل على تحصيل ديونها مع مختلف الزبائن في الآجال المتفق عليها وتعظيم الأرباح؛
- مراعاة الجانب الاجتماعي تماشيا مع أهداف الشركة الأم؛
- الحفاظ على مناصب الشغل وتحسين مستوى العمال؛

[87] مقابلة مع السيد ساسان مسعود، رئيس قسم المالية والمحاسبة، مديرية التوزيع المدية، ليوم 2026/04/09، الساعة 09:45.

[88] الموقع الإلكتروني للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز، https://www.sonelgaz.dz ، تاريخ الاطلاع 2026/04/09.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الشكل رقم (03-01): الهيكل التنظيمي لمؤسسة التوزيع بالمدية



المصدر: قسم المالية والمحاسبة بمديرية التوزيع المدية

1. **شرح الهيكل التنظيمي للمؤسسة:** سيتم فيما يلي التطرق إلى شرح الهيكل التنظيمي الخاص بمؤسسة سونلغاز لتوزيع الكهرباء والغاز من خلال تقديم الصلاحيات والمسؤوليات المخولة لكل قسم كالآتي: [89]

- **مدير التوزيع:** يمثل مدير التنظيم قمة الهرم في المؤسسة، مكلف بضمان توزيع الطاقة الكهربائية والغازية وايصالها في أحسن الظروف والنوعية الجيدة والسعر المناسب، وكذا الاستمرارية في التقديم.
- **الأمانة العامة:** تهتم بالتنسيق وتوزيع المراسلات وتوجيهها بين الأقسام ومصالح المؤسسة.

[89] مقابلة مع السيد ساسان مسعود، رئيس قسم المالية والمحاسبة، مديرية التوزيع المدية، بتاريخ 2026/04/13، الساعة 09:45.

- **مصلحة الشؤون القانونية:** يخول لها ما يلي:

✓ تعد الممثل القانوني أمام القضاة؛

✓ متابعة تنفيذ القرارات القانونية؛

✓ التكفل بكل القضايا القانونية المتعلقة بالمؤسسة مثل رفع دعوى حول التعدي على ممتلكات المؤسسة أو دعوى من طرف الزبائن ضد المديرية؛

✓ مساعدة كل الأقسام في القضايا ذات الطابع القانوني؛

✓ تنظيم المعلومات القانونية وتقديمها وقت الضرورة؛

- **مهندس الأمنHSE:** ويقوم بالمهام التالية:

✓ إعداد مخطط الزيارات المبرمجة للحملات التحسيسية؛

✓ تحضير اجتماعات لجنة النظافة والأمن على مستوى المديرية؛

✓ السهر على تطبيق كل الإجراءات الوقائية في مجال النظافة والأمن؛

✓ إعداد إحصائيات حول حوادث الغاز والكهرباء مع المصالح التقنية؛

- **مصلحة الاتصال:** ترتبط مهامه بما يلي:

✓ تحضير وتنظيم المعلومات الموجهة للجمهور والزبائن باستعمال الوسائل المتاحة؛

✓ المشاركة مع المديرية العامة في التظاهرات التجارية؛

✓ الاهتمام بمواضيع الإشهار وإعلام الزبائن حسب الطبيعة المحلية؛

✓ ربط علاقة وثيقة بكل أنواع وسائل الاتصال؛

- **مساعد الأمن الداخلي للمؤسسات:** ويقوم بما يلي:

✓ المتابعة الميدانية لكل المقاييس الأمنية داخل المؤسسة (الحراس، الجدران....)؛

✓ تقديم تقرير دوري للمسؤولين حول الوضع الأمني للمؤسسة ومختلف وكالاتها؛

✓ إعداد تقرير فوري بعد حدوث أي طارئ مباشر؛

✓ إعداد مخطط الأمن الداخلي بالتعاون مع المصالح الأمنية؛

- **قسم تقنيات الكهرباء:** يهتم بمراقبة واستغلال الشبكات الكهربائية وتطويرها، الصيانة والقيام بالأشغال تحت التوتر (الكهرباء)؛

- **قسم تقنيات الغاز:** يهتم بمراقبة واستغلال شبكة الغاز، الصيانة وتطوير الشبكة؛

- **قسم دراسات تنفيذ أشغال الكهرباء والغاز:** تتم أغلب مهام هذا القسم ميدانيا، حيث يقوم بكل ما هو متعلق بالدراسة كالمواقع والمخططات؛

- **مصلحة الموازنة ومراقبة التسيير**: تقسم أعمالها إلى قسمين:

أ. **الموازنات التقديرية**: وتسهر على إعداد الموازنة التقديرية لفترة زمنية معينة من ناحية التدفقات، ومقارنتها مع الموازنات الفعلية لحساب الانحراف وتقييم أداء المؤسسة؛

ب. **مراقبة التسيير**: تهتم بمراقبة جميع العمليات وتحليل الوضعية التسييرية للمؤسسة من خلال الجدول التحليلي ودراسة الحلول الممكنة، وتحديد مراكز المسؤولية وتحسين المردودية في المؤسسة، وتحليل الانحرافات واكتشاف أسبابها، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة؛

- **مصلحة المراقبة ومتابعة التدقيق**: تهتم بمراقبة عمليات التسيير لمختلف الأقسام ومدى احترام الإطار القانوني والمبادئ الأساسية لأدوات التسيير لكل قسم؛

- **قسم الإدارة والصفقات**: مكلف بما يلي:

✓ إنشاء الطلبات الخاصة برخص الحفر والبناء واستقبال مخطط التشفير الخاص بمقدار الاشغال المرسل من مصلحة الدراسات، وغيرها من المهام التي تخص السوق والبرمجة؛

✓ تسيير القروض الخاصة بأمر الدفع ومتابعة تنفيذها؛

✓ استقبال واجراء الأمر بالدفع لكل فواتير المؤسسة المنفذة للمشاريع؛

✓ إنشاء عناصر الإحصاء الخاصة بتحقيق المشاريع التقنية والمالية؛

✓ فتح وإغلاق رخص البرامج؛

- **قسم العلاقات التجارية**: يضم هذا القسم مجموعة من الوكالات التجارية: 02 داخل مدينة المدية، 06 موزعة على إقليم الولاية؛ إضافة إلى 03 مصالح:

أ. **مصلحة تطوير المبيعات**: المسؤولة على متابعة طلبات الزبائن (التوتر المتوسط-الضغط المتوسط) ومختلف الوثائق المرتبطة بالإيصالات الجديدة أو إحداث تغيرات على مستوى الشبكات إضافة إلى فوترة كل الأشغال الخاصة حسب الطلب؛

ب. **مصلحة التحصيل**: تهتم بكل أمور الزبائن وملفاتهم مثل فوترة وتحصيل الديون؛

ج. **مصلحة الحسابات الكبرى**: تهتم لكل ما يتعلق بزبائن الضغط العالي للغاز والتوتر العالي للكهرباء، من الجانب التجاري؛

- **قسم تسيير أنظمة الإعلام الآلي**: ويقوم بما يلي:

✓ تسيير وصيانة عتاد الاعلام الآلي على مستوى المديرية والمصالح التقنية التابعة لها؛

✓ طبع الفواتير الخاصة بالكهرباء والغاز؛

✓ تطوير المعلوماتية؛

✓ تحليل إحصائيات المشتريات والمبيعات؛

- **قسم الموارد البشرية**: يهتم ب:

✓ تسيير تكوين الموظفين وتأهيلهم؛

- ✓ تسيير الموارد البشرية كالتوظيف، الحضور، الغياب، العطل، الأجور؛

– **مصلحة الشؤون العامة**: تتمثل مهامها فيما يلي:

- ✓ تسيير الوسائل المادية؛
- ✓ مراقبة وتسيير النظافة وصيانة المقرات؛
- ✓ تسيير بريد المديرية؛
- ✓ السهر على تسيير الممتلكات المتنقلة؛
- ✓ تموين مختلف المصالح؛
- ✓ الاهتمام بالمشتريات؛
- ✓ تنظيم حضيرة السيارات كالتأمين، المتابعة، الوقود؛

– **قسم تخطيط الكهرباء والغاز**: وتخول له المهام التالية:

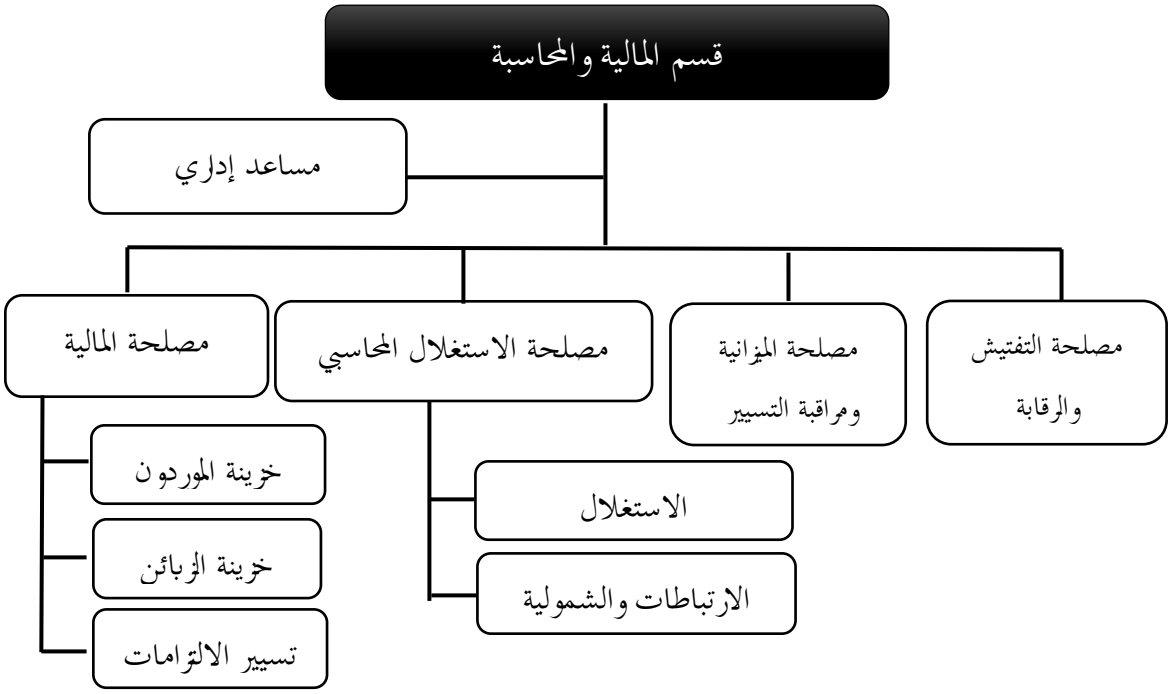
- ✓ إنجاز المخطط الرئيسي لشبكة الكهرباء والغاز للمديرية؛
- ✓ دراسة المخططات لإعادة التخطيط لشبكة الكهرباء والغاز؛
- ✓ ضمان احتياجات المديرية بكل الدراسات الخاصة (ضياع الطاقة)؛
- ✓ تشكيل بنك معلومات لاحتياجات الدراسات الخاصة بالكهرباء والغاز؛
- ✓ إنجاز طلبات الربط؛

– **قسم المالية والمحاسبة**: ويقوم بالمهام التالية:

- ✓ تتبع حسابات الخزينة ومراقبة الظروف البنكية؛
- ✓ إعداد التنبؤات للخزينة على المدى القصير؛
- ✓ الرقابة على صناديق الوكالات التجارية؛
- ✓ إجراء مركزية الصناديق؛
- ✓ إعداد الميزانية السنوية؛
- ✓ إنجاز لوحة القيادة وميزانية النشاط؛
- ✓ ضمان متابعة ومراقبة العمليات المحاسبية؛

1. الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة:

الشكل رقم (03-02): الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة



المصدر: قسم المالية والمحاسبة لمديرية التوزيع بالمدية

2.1. شرح الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة:

قسم المالية والمحاسبة يهتم بتسجيل العمليات محاسبيا والقيام بأعمال نهاية السنة (قيد الدراسة) بالإضافة إلى إعداد القوائم المالية والجداول الملحقة حساب الضرائب وتقديم التصريحات وكذا الضمان الاجتماعي، إعداد الموازنات التقديرية وجداول التقارب البنكي والقيام بالمراقبة الدورية لمختلف الأقسام، كما يتفرع هذا القسم إلى المصالح التالية: [90]

- **مصلحة المالية**: المهام الأساسية لهذه المصلحة هي متابعة حركة الأموال سواء كانت لغرض استثماري أو استغلالي، بحيث تخص كل عمليات الدفع، أي التدفقات المالية التي ترتبط بالمؤسسة مع البنوك ومصالح البريد؛
- **مصلحة الاستغلال المحاسبي**: تقوم هذه المصلحة بجمع كل المعلومات ومعالجتها محاسبيا مع مراعاة النظام المحاسبي ومبادئه، باتباع جميع مراحل التسجيل المحاسبي (بما فيها تسجيل عمليات المحاسبة التحليلية) للوصول للقوائم وتحديد النتيجة.
- **مصلحة الموازنة ومراقبة التسيير**: تنقسم أعمالها على قسمين:

أ. **الموازنات التقديرية**: تسهر على إعداد موازنة تقديرية خلال فترة معينة، سواء على المدى لطويل أو القصير من ناحية التدفقات ومقارنتها مع الموازنات الفعلية لحساب الانحراف وتقييم الأداء المؤسسي.

[90] مرجع سابق.

ب. مراقبة التسيير: مراقبة جميع العمليات وتحليل الوضعية التسييرية للمؤسسة، من خلال الجدول التحليلي ودراسة الحلول الممكنة، وتحديد مراكز المسؤولية وتحسين المردودية في المؤسسة وتحليل الانحرافات واكتشاف أسبابها، واتخاذ الإجراءات التصحيحية الازمة.

- **مصلحة التفتيش والرقابة:**

تقوم هذه المصلحة بمراقبة عملية التسيير لمختلف الأقسام ومدى احترام الإطار القانوني والمبادئ الأساسية لأدوات التسيير لكل قسم.

المبحث الثاني: دراسة وتحليل القوائم المالية لمديرية سونلغاز

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى عرض ودراسة وتحليل بعض القوائم المالية لمديرية سونلغاز لولاية المدية حيث تم تجزئة المبحث كالآتي:

- ✓ **المطلب الأول:** عرض وتحليل الميزانية المالية للمؤسسة.
- ✓ **المطلب الثاني:** عرض وتحليل جدول حسابات النتائج للمؤسسة.
- ✓ **المطلب الثالث:** دراسة وتحليل جدول تدفقات الخزينة.

المطلب الأول: عرض وتحليل الميزانية المالية للمؤسسة

انطلاقا من الميزانية المالية سنقوم بإعداد جدول الميزانية المالية المختصرة للسنوات (2023/2022/2021) من أجل دراسة المؤشرات المالية ثم تحليل النتائج المتحصل عليها.

1. **إعداد جدول الميزانية المالية المختصرة:** بناءً على الملاحق رقم (06/01) تظهر الميزانية المالية المختصرة كالآتي:

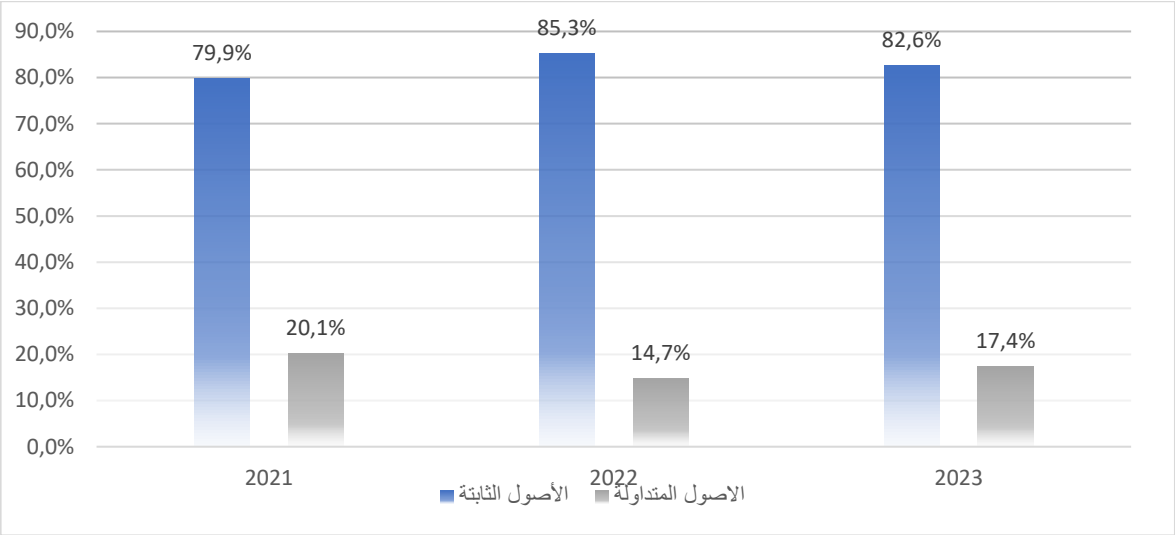
الجدول رقم (03-01): الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول لمديرية سونلغاز للسنوات (2023/2022/2021) الوحدة مليون دينار جزائري

البيان	2021	%	2022	%	2023	%
الأصول الثابتة	18088،48	79،9%	19205،53	85،3%	21362،59	82،59%
الأصول المتداولة	4551،12	20،1%	3309،63	14،7%	4504،03	17،41%
قيم الاستغلال	0،65	1%	0،33	1%	8،99	1%
قيم قابلة للتحقيق	4464،51	18،1%	3180،32	12،7%	4362،56	15،41%
قيم جاهزة	85،95	1%	128،97	1%	132،46	1%
مجموع الأصول	22639،59	100%	22515،16	100%	25866،62	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق رقم (01)(02)(03)

- **التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول للسنوات محل الدراسة:**

الشكل رقم (03-03): التمثيل البياني لميزانية الأصول للسنوات (2023/2022/2021)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق

- **التعليق:**

نلاحظ في هذا الجانب من الميزانية هيكلاً متينًا حيث تتركز معظم ممتلكات المؤسسة في الأصول الثابتة بنسب تفوق 75% لمختلف السنوات الثلاث، وهذا أمر طبيعي يعكس ضخامة البنية التحتية لشبكات التوزيع التي تمثل العمود الفقري لنشاط المؤسسة، في المقابل تختلف نسب مساهمة الأصول المتداولة والتي تتركز بشكل أساسي في القيم القابلة للتحقيق التي تعتبر مركز النشاط التشغيلي، هذا ما يجعل توازن المؤسسة المالي مرتبطا بمدى كفاءتها على تحويل هذه النسب إلى سيولة تدعم الاستثمارات الثابتة الضخمة.

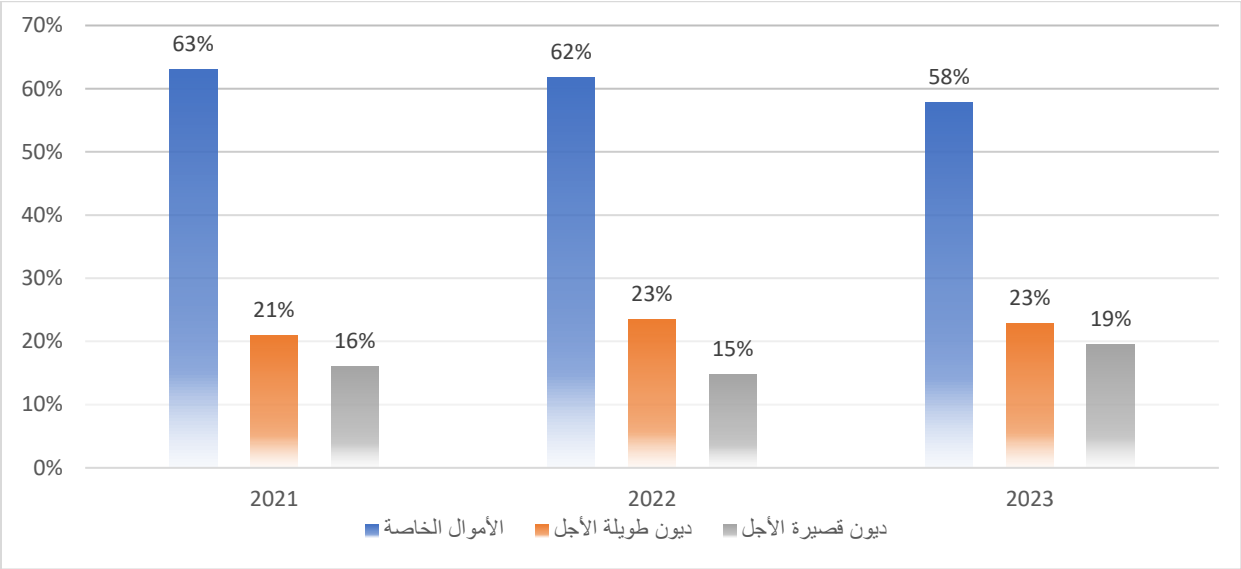
الجدول رقم (03-02): الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم لمديرية سونلغاز للسنوات (2023/2022/2021) الوحدة مليون دينار جزائري

البيان	2021	%	2022	%	2023	%
الأموال الدائمة	19000،55	83،93%	6667،75	29،61%	20833،53	80،54%
الأموال الخاصة	14272،62	63،04%	13905،66	61،76%	14936،27	57،74%
ديون طويلة الأجل	4727،93	20،88%	5277،08	23،44%	5897،26	22،8%
ديون قصيرة الأجل	3639،04	16،07%	3332،40	14،8%	5033،08	19،46%
مجموع الخصوم	22639،59	100%	22515،16	100%	25866،62	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق (04)(05)(06)

- **التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم للسنوات محل الدراسة:**

الشكل رقم (03-04): التمثيل البياني لميزانية الخصوم للسنوات (2023/2022/2021)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق

- **التعليق:**

نلاحظ في هذا الجانب اعتماد المؤسسة في تمويل ميزانيتها والمتعلقة بالسنوات الثلاث محل الدراسة على الأموال الدائمة والتي تغطي أكثر من 80% من إجمالي الخصوم ما يضمن لها الأمان المالي الذي يتناسب مع استثماراتها الضخمة في مجال الطاقة، وتبرز قوة هذا الهيكل في اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة بنسب تتجاوز 50% ما يعزز من استقلاليتها المالية وقدرتها على تمويل نشاطاتها ذاتيا، أما نسبة الديون قصيرة الأجل فهي لا تتعدى 20% ما يجعلها مخصصة لتغطية الاحتياجات التشغيلية اليومية فقط. هذا الهيكل الذي يدل في الأخير على أن المؤسسة تتبع سياسة تمويل حكيمة توازن بين الاستقرار والنمو.

2. **تحليل وعرض النتائج للميزانية المالية المختصرة للسنوات محل الدراسة:** سنتطرق فيما يلي إلى دراسة عناصر الميزانية بناءً على مؤشرات التوازن المالي ومختلف النسب المالية.

2.1. **تحليل الميزانية المالية المختصرة حسب مؤشرات التوازن المالي:** استنادًا على الميزانيات الموضحة سابقا لمديرية سونلغاز، يمكننا تحليل الوضعية المالية حسب مؤشرات التوازن المالي كما يلي:

الجدول رقم (03-03): مؤشرات التوازن المالي المستخرجة من الميزانية الوحدة (مليون دج)

المؤشر	الصيغة الرياضية	2021	2022	2023
رأس المال العامل الصافي الإجمالي	الأموال الدائمة- الأصول الثابتة	912،07	-12537،78	-529،05
رأس المال العامل الخاص	الأموال الخاصة – الأصول الثابتة	-3815،85	-5299،86	-6426،32
رأس المال العامل الأجنبي	الديون طويلة الأجل+ الديون قصيرة الأجل	8366،97	8609،49	10930،35
احتياجات رأس المال العامل	قيم الاستغلال+ القيم القابلة للتحقيق – الديون طويلة وقصيرة الأجل	-3901،81	-5428،84	-6558،78
صافي الخزينة	رأس المال العامل الصافي الإجمالي- احتياجات راس المال العامل	4813،88	-7108،93	6029،72

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية

- **التفسير المالي:**

- **رأس المال العامل الصافي الإجمالي**: بالنسبة لسنة 2021 نلاحظ قيمة موجبة ما يعكس وجود توازن مالي نسبي، بمعنى قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها الثابتة بالكامل باستخدام مواردها الدائمة، مع وجود فائض مالي يوجه لتمويل دورة الاستغلال، أما بخصوص السنوات 2022/2023 فنلاحظ تراجع حاد للمؤشر ليشكل قيمة سالبة ما يدل على اختلال كبير في التوازن المالي وعجز المؤسسة عن تمويل الاحتياجات الثابتة عن طريق الموارد الدائمة.
- **رأس المال العامل الخاص**: نلاحظ وجود قيمة سالبة ما يشير إلى عدم كفاية الأموال الخاصة لتمويل الاستثمارات واعتمادها على التمويل الخارجي، أما بخصوص السنوات 2023/2022 فنلاحظ تدهور المؤشر إلى قيم سالبة هذا ما يعكس تراجع في استقلالية المؤسسة وزيادة اعتمادها على الديون بمعنى ضعف قدرتها على تمويل أصولها بأموالها الخاصة.
- **رأس المال العامل الأجنبي**: حققت المؤسسة في السنة الأولى قيمة موجبة ما يدل على وجود مساهمة معتبرة للموارد الخارجية في تمويل نشاطاتها، مع زيادة معتبرة تقدر ب 2,9% للسنة الموالية ما يعني ارتفاع طفيف في اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي، أما في سنة 2023 فشهدت ارتفاع أكبر قدر ب 26,96% ما يدل على توسع المؤسسة في استخدام الديون والموارد الأجنبية.
- **احتياجات رأس المال العامل**: حققت المؤسسة لسنة 2021 قيمة سالبة ما يعكس القدرة على تمويل دورة الاستغلال من خلال الموارد التشغيلية قصيرة الاجل، أما بالنسبة لسنة 2022 فارتفعت هذه القيمة السالبة بنسبة 39,14% ما يشير لتحسن قدرة المؤسسة في تمويل نشاطاتها الجارية دون الحاجة الكبيرة إلى موارد إضافية، أما بخصوص سنة 2023 تغير قيمة هذه الاحتياجات بنسبة 20,81% ما يدل على استمرار الفائض في التمويل التشغيلي.

- **صافي الخزينة:** حققت المؤسسة صافي خزينة موجب لسنة 2021 ما يعكس توفر السيولة المالية التي تسمح بتغطية الالتزامات قصيرة الأجل، أما بخصوص السنة الموالية فشهدت تدهورًا حادًا فظهور قيمة سالبة يعني أزمة سيولة ووجود اختلال واضح في التوازن المالي قصير الأجل، أما في السنة الأخيرة فشهدت المؤسسة تحسن كبير حيث عادت الخزينة إلى تسجيل فائض بنسبة تغير بلغت184,82% ما يعني استعادة قدرة المؤسسة على التحكم في سيولتها وتحسين وضعها المالي.

2.2. **تحليل الميزانية المالية المختصرة حسب النسب المالية:** استنادًا على الميزانية الموضحة سابقا، يمكننا تحليل الوضع المالي من خلال النسب المالية التالية:

2.2.1. **نسب الهيكل المالي:**

الجدول رقم (03-04): نسب الهيكل المالي المستخرجة من الميزانية

النسبة	الصيغة الرياضية	2021	2022	2023
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة	**1،05**	**0،34**	**0،97**
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة/ الأصول الثابتة	**0،78**	**0،72**	**0،69**
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة/ مجموع الديون	**1،71**	**1،62**	**1،37**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية

- **التفسير المالي:**

- **نسبة التمويل الدائم:** بالنسبة لسنة2021 نلاحظ وجود وضع يحقق التوازن المالي (**1>**)، أما بخصوص السنة الموالية فنلاحظ انخفاض حاد يصل إلى 0,34 وهذا راجع لقيام المؤسسة بالاستثمارات المتعلقة بتوسعة شبكات الكهرباء والغاز والتي تم تمويلها بمصادر قصيرة الأجل مما يخلق ضغطا على التوازن المالي، ثم عادت لتحقيق هذا التوازن في السنة التالية حيث أصبحت الأصول الثابتة مغطاة تقريبا بالكامل بأموالها الدائمة.
- **نسبة التمويل الذاتي:** نلاحظ انخفاضًا تدريجيًا بالنسبة للسنوات الثلاث، ويشير هذا التراجع على اعتماد المؤسسة على الديون طويلة الأجل بدلًا من الاعتماد على الموارد الذاتية، هذا ما يؤثر على زيادة الاستدانة لمواجهة تكاليف التوسع.
- **نسبة الاستقلالية المالية:** نلاحظ وجود تراجع طفيف خلال هذه السنوات، تشير هذه النسبة حول مدى حرية المؤسسة في اتخاذ قراراتها المالية، حيث تعبر النسب المتعلقة بالسنتين 2022/2021 أن أكثر من نصف مصادر تمويل المؤسسة هي أموال خاصة، هذا ما يعزز من مكانتها وثقتها أمام البنوك والموردين، أما التراجع الطفيف للسنة الأخيرة فيدل على اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي لتغطية الاحتياجات التشغيلية، وهذا أمر مبرر لهذه المؤسسة كونها تتطلب تدفقات نقدية ضخمة ومستمرة.

2.2.2. نسب السيولة:

الجدول رقم (03-05): نسب السيولة المستخرجة من الميزانية

النسبة	الصيغة الرياضية	2021	2022	2023
السيولة العامة	الأصول الجارية/ الخصوم الجارية	**1,25**	**0,99**	**0,89**
السيولة المختصرة	القيم القابلة للتحقيق/ الخصوم الجارية	**1,22**	**0,95**	**0,86**
السيولة الحالية	القيم الجاهزة/ الخصوم الجارية	**0,023**	**0,038**	**0,026**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية

- **التفسير المالي:**

- **نسبة السيولة العامة:** نلاحظ تسجيل قيمة موجبة قدرها 1,25 لسنة 2021 ما يشير لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل دون التعرض لضغوط نقدية مباشرة، ما يضع المؤسسة في وضع مريح نسبيا، لكنها تغيرت الأوضاع وشهدت تراجع مستمر لهذه النسبة للسنوات 2023/2022 بنسبة تغير قدرها 20,8%-ثم 10,1%-على التوالي، هذا ما يدل على ضعف قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها مع مرور الوقت، كما أن بقاء النسبة أقل من **1** يعرض المؤسسة لمخاطر عدم السداد على المدى القصير.
- **نسبة السيولة الخاصة:** نلاحظ تحقيق نسبة قدرها 1,22 ما يعكس القدرة على الوفاء بالديون المستحقة في الأجل القصير دون الحاجة لبيع المخزون، إلا أن النسبة أخذت منحى تنازلي للسنوات 2023/20222 حيث تغيرت بنسبة 22,1%- ثم 9,47%- على التوالي، كما يدل ظهور المؤشر بقيمة أقل من **1** على وجود ضعف في السيولة الفورية لتغطية الديون قصيرة الأجل، ما يضع المؤسسة أمام صعوبات السداد في حال عدم تمكنها من تحصيل المستحقات.
- **نسبة السيولة الحالية:** نلاحظ تغيرات غير منتظمة بحيث ارتفعت في سنة 2022 بنسبة زيادة تقدر ب 65,2%بالنسبة لسنة 2021 بمعنى تحسن في توفر النقدية، ثم تسجيل تراجع لهذه النسبة خلال السنة الأخيرة، لكنه يبقى تراجع طفيف مقارنة ببداية الفترة، وذلك يشير إلى وضع غير كاف لضمان سيولة مريحة.

المطلب الثاني: دراسة وتحليل جدول حسابات النتائج للمؤسسة

سنتطرق في هذا المطلب إلى استكمال عملية التحليل المالي للمؤسسة انطلاقًا من جدول حسابات النتائج من أجل اجراء الدراسات واستخلاص وتفسير النتائج المتحصل عليها.

1. **إعداد جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:** من خلال الملاحق رقم (07) (08) (09) سنقوم بترجمة وإعداد جدول حسابات نتائج موحد للسنوات (2023/2022/2021) كما يلي:

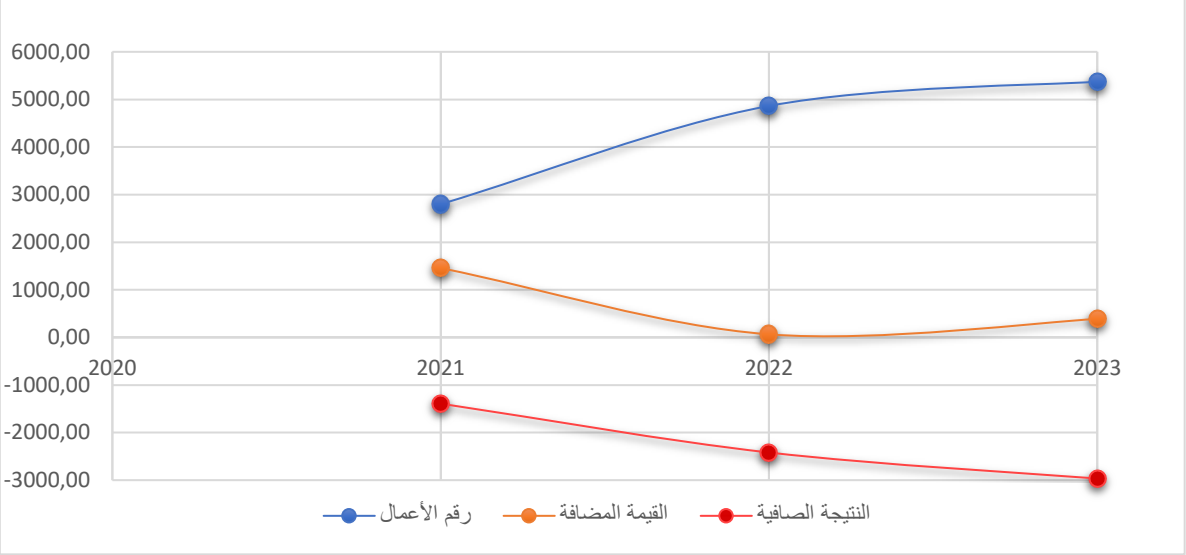
الجدول رقم (03-06): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة للسنوات محل الدراسة الوحدة (مليون دج)

ر. ح	البيان	2021	2022	2023
70	المبيعات والمنتجات الملحقة	5521،4	4855،14	5359،56
73	الإنتاج المثبت	0,00	8،19	18،16
74	إعانات الاستغلال	0,00	0,00	0,00
	1- إنتاج السنة المالية:	**2798،72**	**4863،34**	**5373،73**
60	المشتريات المستهلكة	-71،86	-70،83	-307،16
62/61	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	-370،38	-285،06	-300،93
	2- استهلاك السنة المالية:	**-1342،13**	**-4799،53**	**-4990،72**
	3- القيمة المضافة: (1-2)	**1456،58**	**63،80**	**387،01**
63	أعباء المستخدمين	-1494،36	-1600،08	-2033،94
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	-102،34	-71،88	-76،73
	4- إجمالي فائض الاستغلال:	**-140،12**	**-1608،16**	**-1723،67**
75	المنتجات العملياتية الأخرى	225،98	237،24	330،49
65	الأعباء العملياتية الأخرى	-25،91	-31،48	-73،02
68	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	-1477،10	-1191،76	-1912،57
78	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	24،87	175	413،22
	5- النتيجة العملياتية:	**-1393،28**	**-2419،16**	**-2965،55**
66	الأعباء المالية	0,00	-10066,66	-0,09
	6- النتيجة المالية:	**0,00**	**-0،01**	**-0,09**
	7- النتيجة العادية قبل الضرائب: (5+6)	**-1392،28**	**-2419،17**	**-2965،55**
695	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
692	الضرائب الأخرى على النتائج			
	- مجموع منتجات الأنشطة العادية:	6142،69	5515،28	6123،54
	- مجموع أعباء الأنشطة العادية:	-7534،98	-7934،45	-9089،09
	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية:	**-1392،28**	**-2419،17**	**-2965،55**
	9- النتيجة الصافية للسنة المالية:	**-1392،28**	**-2419،17**	**-2965،55**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق رقم (07)(08)(09)

2. **التمثيل البياني لجدول حسابات النتائج للسنوات محل الدراسة:**

الشكل رقم (03-05): التمثيل البياني لجدول حسابات النتائج للسنوات (2023/2022/201) الوحدة مليون دج



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق

- **التعليق:**

نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج لمديرية سونلغاز والمتعلق بالسنوات2023/2021 أنه هناك نمو تصاعدي واضح في حجم النشاط الإنتاجي للمؤسسة، كما تم تسجيل ارتفاع مضاعف في إنتاج السنة المالية حيث بلغ هذا الإنتاج سنة 2021 حوالي 2,79 مليار دج، في حين استمر بالنمو حتى وصل في سنة 2023 إلى 5,37 مليار دج. ‘لا أن هذا التوسع لم يؤثر إيجابا على مؤشرات الربحية، بل بالعكس حيث شهدت المؤسسة تدهورًا حادًا في نتائجها الصافية للسنوات الثلاث من عجز قدره 1,39 مليار دج إلى عجز أعمق بلغ 2,96 مليار دج في نهاية 2023، يعود هذا العجز بشكل أساسي إلى الارتفاع المتسارع في التكاليف الاستهلاك والأعباء العملياتية التي امتصت كامل القيمة المضافة والتي حولت بدورها فائض الاستغلال على قيم سالبة ما يجعل من نمو النشاط عبئًا إضافياً بدلاً من كونه مصدرًا للربح، كل هذا يدل على وجود خلل هيكلي في إدارة التكاليف.

أ. **نسب النشاط:**

الجدول رقم (03-07): نسب النشاط المستخرجة للسنوات محل الدراسة

النسبة	الصيغة الرياضية	2021	2022	2023
معدل دوران إجمالي الأصول	رقم الأعمال/ مجموع الأصول	**0,12**	**0 ,22**	**0,21**
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال/ الأصول الثابتة	**0,21**	**0,25**	**0,25**
معدل دوران الأصول المتداولة	رقم الأعمال/ الأصول المتداولة	**0,61**	**1,47**	**1,19**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق رقم (09/08/07/03/02/01)

- **التفسير المالي:**

- **معدل دوران إجمالي الأصول:** يشير المعدل لسنة 2021 أن المؤسسة حققت 0,12دج من رقم الأعمال مقابل كل 1دج مستثمر في أجمالي الأصول، يعتبر معدل منخفض حيث يشير لمحدودية استغلال الأصول في نشاط المؤسسة. أما بخصوص سنة 2022 فقد ارتفع المعدل إلى0,22 ما حقق زيادة قدرها 83,3% وعلى الرغم من التراجع الطفيف لسنة 2023 إلا أنه بقي أفضل من المعدل المحقق للسنة الأولى ما يعكس تحسن كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها وقدرتها على تحقيق رقم أعمال أكبر انطلاقا من مواردها المتاحة.
- **معدل دوران الأصول الثابتة:** نلاحظ تسجيل مؤشر قدره 0,21 سنة 2021 ما يشير إلى ضعف مردودية الأصول الثابتة في توليد الإيرادات نتيجة الحجم الضخم للاستثمارات الثابتة مقارنة برقم الأعمال المحقق، أما بخصوص السنتين التاليتين فتم تسجيل نسبة نمو قدرها 19,05% ما يعكس تحسنًا في استغلال التجهيزات والمنشآت التقنية الخاصة بالتوزيع، مع محافظة المؤسسة على نفس مستوى الكفاءة.
- **معدل دوران الأصول المتداولة:** يعكس المعدل سنة 2021 القدرة المحدودة للأصول المتداولة في تحقيق الإيرادات، في المقابل نشهد ارتفاع واضح للسنة التالية حيث بلغت نسبة الزيادة 140,98%ما يدل على ارتفاع فعالية المؤسسة في استغلال الأصول المتداولة في دعم نشاطها، كما تم تسجيل نسبة تراجع طفيفة قدرت ب 19,05%ما يشير إلى استمرار المؤسسة في تحقيق مستوى كفاءة جيد رغم التراجع النسبي.

ب. نسب المردودية والرافعة المالية:

الجدول رقم (03-08): نسب المردودية والرافعة المالية المستخرجة للسنوات محل الدراسة

النسبة	الصيغة الرياضية	2021	2022	2023
المردودية المالية	النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة	-9,75%	-17,40%	-19,85%
المردودية الاقتصادية	نتيجة الاستغلال/ مجموع الأصول الاقتصادية	-0,62%	-7,14%	-6,66%
الرافعة المالية	المردودية المالية- المردودية الاقتصادية	**-9,13%**	**-10,26%**	**-13,19%**
المردودية التجارية	النتيجة الصافية/ رقم الأعمال	-49,75%	-49,75%	-55,19%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق (01)(03)

- **التفسير المالي:**

- **المردودية المالية:** تشير النسبة السالبة إلى تكبد خسائر مقارنة بحجم الأموال الخاصة في سنة 2021 ما يعني ضعف قدرة المؤسسة على تحقيق عائد للمساهمين، مع تسجيل تراجع بلغ 78,46% لسنة 2022 و14,08% بالنسبة لسنة 2023، هذا ما يدل على تفاقم الخسائر المالية ونقص مستوى كفاءة المؤسسة في استغلال أموالها الخاصة.
- **المردودية الاقتصادية:** يشير المعدل سنة2021 على ضعف العائد الاقتصادي للأصول حيث لم تتمكن المؤسسة من تحقيق فائض استغلال كاف، أما بالنسبة لسنتي 2023/2022 فتم تسجيل تراجع كبير ما يدل على ارتفاع أعباء الاستغلال وانخفاض مستوى فعالية استخدام الأصول الاقتصادية أي بمعنى ضعف الأداء الاقتصادي للمؤسسة.

- **الرافعة المالية:** تشير النسبة المسجلة سنة 2021 إلى التأثير السلبي للتمويل الخارجي على مردودية الأموال الخاصة، ثم تراجعت هذه النسبة لسنتي 2023/2022 بنسبة انخفاض قدرها 12,38% و28,56% على التوالي مقارنة بسنة 2021 ما يدل على زيادة الأثر السلبي على نتائج المؤسسة وكذا استمرار الضغوط المالية الناتجة عن استخدام المؤسسة لمصادر تمويل لا تحقق مردودية إيجابية.
- **المردودية التجارية:** يشير هذا المعدل إلى وجود عجز مستمر على مدار السنتين المتتاليتين 2022/2021 مع ارتفاعه في السنة الموالية محل الدراسة، لكنه لا يمثل بالحقيقة فشل تجاري، بل يعتبر ضريبة الخدمة العمومية التي يوجهها هذا المجمع إلى الاقتصاد الوطني، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف شبكات توصيل الكهرباء والغاز مقارنة بأسعار البيع المسقفة من قبل الدولة لحماية القدرة الشرائية. هذا ما يثبت من ناحية أخرى عدم قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي الناتج عن نشاطاتها التجارية.

المطلب الثالث: دراسة وتحليل جدول تدفقات الخزينة

سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة قائمة تدفقات الخزينة للفترة 2023/2021 عن طريق استخلاص مختلف النسب المالية التي تؤثر على قرارات التمويل في المؤسسة.

1. **إعداد جدول تدفقات الخزينة:** من خلال الملاحق رقم (12/11/10) سنتطرق إلى إعداد جدول تدفقات الخزينة للسنوات (2023/2021) كالآتي:

الجدول رقم (03-09): قائمة تدفقات الخزينة للسنوات محل الدراسة الوحدة (مليون دج)

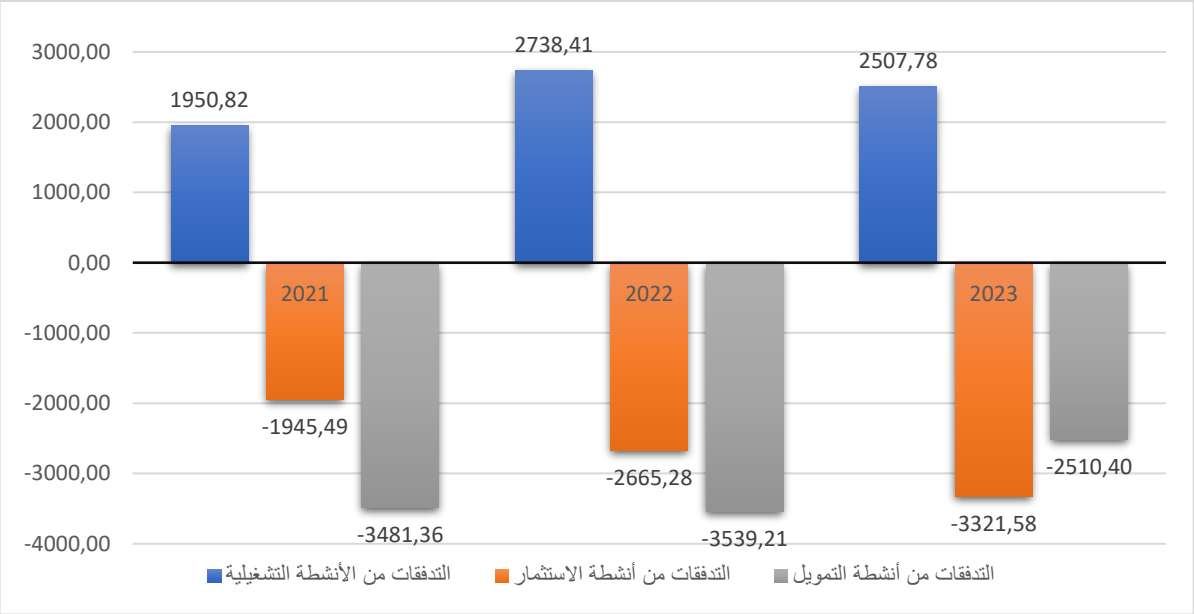
البيان	2021	2022	2023
تدفقات الخزينة الناتجة عن الأنشطة التشغيلية			
المقبوضات المستلمة من الزبائن	31766،77	3524،16	3436،47
مقبوضات أخرى	148،37	21،27	91،39
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	1143،97	722،58	859،78
مدفوعات أخرى	138،53	22،46	28،02
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	0،98	1،72	0،85
الضرائب عن النتائج المدفوعة	-	-	-
ضرائب أخرى مدفوعة	90،72	60،24	131،42
تدفقات الخزينة قبل العناصر الاستثنائية	1950،82	2738،40	2507،77
صافي تدفقات الخزينة الناتجة عن الأنشطة التشغيلية	**1950،82**	**2738،40**	**2507،77**
تدفقات الخزينة الناتجة عن أنشطة الاستثمار			
المدفوعات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية	1945،49	2665،28	3321،58

المقبوضات من عمليات التنازل عن التثبيتات العينية أو المعنوية	0،00	0،00	0،00
صافي تدفقات الخزينة الناتجة عن أنشطة الاستثمار	**-1945،49**	**-2665،28**	**-3321،58**
تدفقات الخزينة الناتجة عن أنشطة التمويل			
المقبوضات الناتجة عن إصدار أسهم	-	-	-
الأرباح والتوزيعات الأخرى المدفوعة	-	-	-
المقبوضات المتأتية من القروض	0،00	0،00	0،00
تسديد القروض أو الديون المماثلة	0،00	0،00	0،00
إعانات الاستغلال المحصلة	-	-	-
المقبوضات من خزينة المجمع	-	-	-
تحويل الأموال نحو خزينة المجمع	0،00	0،00	0،00
التحصيلات بين الوحدات	4911،69	4879،12	4870،09
المدفوعات بين الوحدات	8393،05	8418،33	7380،49
صافي تدفقات الخزينة الناتجة عن أنشطة التمويل	**-3481،36**	**-3539،20**	**-2510،39**
الفروقات الناتجة عن الأخطاء المحاسبية	0،00	0،00	0،00
التغير في الخزينة خلال الفترة	**-3476،02**	**-3466،07**	**-3324،20**
الخزينة وما يعادلها عند افتتاح الدورة	138،32	86،65	129،63
الخزينة وما يعادلها عند اختتام الدورة	86،65	129،63	133،11
التغير في الخزينة خلال الفترة	**-51،66**	**42،97**	**3،48**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق رقم (12/11/10)

2. التمثيل البياني لقائمة تدفقات الخزينة للسنوات محل الدراسة:

الشكل رقم (03-06): التمثيل البياني لجدول تدفقات الخزينة للسنوات الوحدة (مليون دج)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق

- **التعليق:**

نلاحظ أن جدول تدفقات الخزينة يعكس لنا الواقع النقدي الفعلي بما يتعلق بالأنشطة الثلاث (التشغيلية، الاستثمار، التمويل) الخاص بالسنوات محل الدراسة، حيث يشير صافي تدفقات الخزينة من الأنشطة التشغيلية لوجود قيم موجبة قوية ناتجة عن عمليات تحصيل الفواتير وغيرها من توزيع الجهد الطاقوي، التي تمثل النشاط الوحيد والأساسي في توليد تدفقات حقيقية داخلة، هذا الجزء الذي يعتبر بمثابة مخزن الأمان للمؤسسة في تسيير شؤونها اليومية. أما بالنسبة لصافي التدفقات من أنشطة الاستثمار فنلاحظ وجود قيم سالبة تصاعدية ناتجة عن اقتناء التثبيتات التي تدخل ضمن السياسة التوسعية لتحديث وتوسيع الشبكة الوطنية بالتالي تخلق عجزًا نقديًا. أما فيما يتعلق بالعجز الموجود في صافي تدفقات الخزينة من أنشطة التمويل فذلك راجع لغياب الاستدانة البنكية التقليدية، حيث نلاحظ انعدام قيم كل من خانة المقبوضات الناتجة عن القروض وتسديد القروض أو الديون المماثلة. والاعتماد على ما يسمى بنظام شبكية التمويل المركزي الذي يقوم على تحويل وضخ السيولة الفائضة من نقدية التشغيل لتغطية الالتزامات وتسديد ديون هيكلية كبرى.

3. النسب المالية المستخرجة انطلاقاً من جدول تدفقات الخزينة:

بالاعتماد على التحليل المالي سيتم التعرف على مختلف النسب المالية المستخرجة من جدول تدفقات الخزينة كالآتي.

الجدول رقم (03-10): النسب المستخرجة من جدول تدفقات الخزينة للسنوات محل الدراسة

النسبة	الصيغة الرياضية	2021	2022	2023
نسبة تغطية الالتزامات الجارية	صافي تدفقات الخزينة للأنشطة التشغيلية/ الالتزامات الجارية	0,53	0,82	0,50
نسبة تغطية النقدية	صافي تدفقات الخزينة للأنشطة التشغيلية/ تسديدات الأنشطة الاستثمارية والتمويلية	0,18	0,23	0,25
نسبة سداد الديون المالية	إجمالي الديون/ صافي التدفقات للأنشطة التشغيلية	4,28	3,14	4,36
التدفق النقدي الحر الوحدة (مليون دج)	صافي التدفقات للأنشطة التشغيلية- التدفقات الرأسمالية- الأرباح الموزعة	**5،33**	**73،12**	**-813،80**
نسبة تغطية الاستثمارات بالتدفقات التشغيلية	صافي التدفقات للأنشطة التشغيلية/ التدفقات الاستثمارية	1,003	1,027	0,755

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق

- **التفسير المالي:**

- **نسبة تغطية الالتزامات الجارية:** نلاحظ من خلال النسبة المتعلقة بسنة 2021 أن المؤسسة تمتلك قدرة متوسطة على سداد التزاماتها الجارية اعتمادًا على نشاطها التشغيلي، لكنها ارتفعت في السنة الموالية بمعدل زيادة 54,72%، ما يشير لتحسن قدرتها على توليد السيولة وتغطية الالتزامات، أما فيما يتعلق بسنة 2023 فتراجعت هذه النسبة بمقدار 39,02% ما يعكس انخفاض مستوى تغطية الالتزامات الجارية. بمعنى أن النسب الأقل من **1** تدل على عدم كفاية التدفقات التشغيلية على تغطية كامل الالتزامات الجارية.
- **نسبة تغطية النقدية:** نلاحظ تحسن تدريجي لهذه النسبة حيث ارتفعت من 0,18 إلى 0,23 أي بمعدل زيادة قدره 27,78% ثم شهدت ارتفاع طفيف بمقدار 8,70% للسنة الأخيرة، مع ذلك تبقى النسبة أقل من **1** ما يعني أن التدفقات التشغيلية وحدها لا تزال غير كافية لتغطية جميع الاحتياجات الاستثمارية والتمويلية، ما يستدعي الاعتماد على مصادر تمويل أخرى.
- **نسبة سداد الديون المالية:** بلغت هذه النسبة خلال 2021 معدل قدره 4,28، ثم تراجعت هذه النسبة إلى 3,14 أي بمعدل انخفاض قدره 26,64% ما يشير إلى انخفاض قدرة المؤسسة على تغطية ديونها المالية من التدفقات التشغيلية، غير أنها شهدت مجددًا ارتفاع بمعدل 38,85% لسنة 2023 ما يعكس وجود تحسن ملحوظ لقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية.

- **التدفق النقدي الحر**: شهد التدفق النقدي الحر تغيرات جذرية حيث ارتفعت من **5،33 مليون دج** في سنة 2021 إلى **73،12 مليون دج** بمعدل زيادة قدره 1271,5% ما يدل على تحسن كبير في السيولة المتبقية بعد تمويل الاستثمارات، إلا أنه في سنة 2023 تغيرت الأوضاع حيث سجل هذا التدفق قيمة سالبة بلغت **–813،80 مليون دج** ما يشير إلى تراجع حاد يقدر ب 1212,8%– مقارنة بسنة 2022 يعود إلى ارتفاع كبير للنفقات الاستثمارية وانخفاض مستوى التدفقات التشغيلية المتاحة لتمويلها.
- **نسبة تغطية الاستثمارات بالتدفقات التشغيلية**: ارتفعت هذه النسبة لسنة 2022 بزيادة قدرها 2,39% مقارنة بسنة 2021 ما يدل على تحسن قدرة المؤسسة على تغطية استثماراتها بالكامل من التدفقات التشغيلية مع بقاء مستوى سيولة طفيف، غير أن هذه النسبة تراجعت في سنة 2023 بنسبة قدرها 26,49% مقارنة بسنة 2022 ما يشير لعدم كفاية التدفقات التشغيلية لتغطية هذه الاستثمارات خلال السنة، ما يلزم المؤسسة اللجوء لمصادر تمويل أخرى.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل الذي تم فيه دراسة وتحليل كل من الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لمديرية سونلغاز لتوزيع الكهرباء والغاز لولاية المدية، واستخلاص العلاقات المتعلقة بالسيولة والمردودية وكذا التوازن المالي وهيكل التمويل، تبين من خلال مؤشرات التوازن المالي أن المؤسسة تحقق نوع من التوازن، إلا أن هذا الاستقرار المالي مرتبط بتطور حجم الأعباء والموارد المتاحة، كما أظهرت نسب السيولة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بدرجات متفاوتة رغم وجود ضغط على الخزينة، أما نسب الربحية فقد أظهرت اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل الخارجية وهذا ما يؤثر بشكل مباشر على استقلاليتها المالية في حال ارتفاع الالتزامات، من جهة أخرى تبين من خلال نسب النشاط والمردودية تطورًا في حجم النشاط المؤسسي خلال السنوات محل الدراسة، لكن مع ارتفاع الأعباء والتكاليف التي أثرت بشكل سلبي على مستوى الربحية والعائد المحقق.

بصورة أدق، الاعتماد على التحليل المالي لا يقتصر فقط على تشخيص الأداء المؤسسي والوضع المالي، بل يفوق ذلك ليكون أداة استراتيجية فعالة في ترشيد مختلف القرارات التمويلية وتعزيز الأداء المالي وكذا تقييم القدرة على الوفاء بالالتزامات بناءً على معلومات كمية دقيقة تتمثل في مؤشرات التوازن المالي ومختلف النسب المالية.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع مساهمة التحليل المالي في اتخاذ القرارات التمويلية في المؤسسات الاقتصادية تبين أن التحليل المالي يلعب دورا أساسيا في مساعدة الإدارة على فهم الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة من خلال طريقة الاستخدام التي تتيح للمسير معرفة أسباب الضعف وطرق معالجتها والخروج منها وتفاديها مستقبلا، وكذا التركيز على نقاط القوة والحفاظ عليها وتدعيمها وذلك بناءً على دراسات تخضع لها مجموعة القوائم المالية التي تعتبر بمثابة المرآة الحقيقية للمؤسسة. لذلك قمنا في دراستنا على تحليل كل من الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج واستخراج مختلف المؤشرات المتعلقة بالسيولة والمردودية وكذا التوازن المالي وهيكل التمويل، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن التحليل المالي يساعد المؤسسة على اختيار مصدر التمويل الأنسب وتوضيح مستوى المخاطر المالية التي تواجهها المؤسسة والقدرة على تسديد الديون، كما تبين أيضا أن مختلف قرارات التمويل تعتمد على معلومات دقيقة بدل الاعتماد على التقديرات.

اختبار الفرضيات:

من خلال كلا الجانبين نثبت صحة الفرضيات التالية:

- **الفرضية 01**: أظهرت نتائج الدراسة أن التحليل المالي يساهم في تقييم المؤسسة والكشف عن الانحرافات من خلال مختلف النسب والمؤشرات المالية التي تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها وكذا القدرة على اكتشاف نقاط القوة والضعف لأدائها المالي، مما يؤكد على أنه أداة فعالة في الكشف عن الاختلالات.
- **الفرضية02**: تبين من خلال هذه الدراسة أن مؤشرات دوران الأصول والمردودية تمثل الأدوات الرئيسية لتقييم كفاءة استغلال الموارد المتاحة، فغياب التحليل المالي يحرم الإدارة من توفر المعلومات المتعلقة بأداء الأصول ومدى مساهمته في تحقيق الأرباح، بالتالي فإن التحليل المالي يساهم في رفع كفاءة استخدام الأصول.
- **الفرضية03**: أظهرت دراسة جدول تدفقات الخزينة والنسب المستخرجة منه أن التحليل المالي يساهم في تقييم قدرة المؤسسة على توليد السيولة وتمويل متطلبات الأنشطة التشغيلية والاستثمارية، وكذا تحديد الفائض أو العجز النقدي والتقدير المستقبلي لاحتياجات التمويل فيما يدعم صحة القرارات التمويلية وضمان استمرارية النشاط في أفضل الظروف.

النتائج المستخلصة من الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع سواء من الجانب النظري والتطبيقي لمؤسسة سونلغاز لتوزيع الكهرباء والغاز لولاية المدية والمتعلق بتحليل كل من الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج وكذا جدول تدفقات الخزينة للسنوات (2023/2022/2021) تم الوصول إلى النتائج التالية:

- توازن مالي هش للمؤسسة راجع إلى تدهور نسبة التمويل الدائم التي تشير إلى تمويل الاستثمارات الثابتة وطويلة الأجل باستخدام مصادر قصيرة الأجل، بالإضافة إلى التغيرات التي تمس الخزينة. مع ذلك فإن المؤسسة لديها ميزة إيجابية بحيث أن دورة الاستغلال لا تستهلك بل تولد السيولة الناتجة عن التحصيل السريع للفواتير.

- تراجع مستوى الاستقلالية المالية للمؤسسة بسبب الانخفاض التدريجي لنسبة التمويل الذاتي وزيادة الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية.
- بطيء دوران الأصول الثابتة ويعود ذلك لطبيعة قطاع المؤسسة في مجال الطاقة الذي يتطلب استثمارات ضخمة وبنية تحتية.
- وجود كفاءة نسبية وتطور إيجابي في تحصيل الحقوق وإدارة المخزون، إلا أن نسب المردودية تشير إلى عدم كفاية وقدرة النشاط التشغيلي على تغطية الأعباء وتحقيق الأرباح الصافية.
- تشير القيم السالبة للرافعة المالية أن تكاليف الاستدانة والالتزامات تفوق العائد الاقتصادي، مما يؤثر على الأموال الخاصة ويضاعف الخسائر بدل من تعظيم الأرباح.
- تشير معدلات المردودية التجارية للمؤسسة أنها لا تملك تمويلا ذاتيا ناتجا عن نشاطاتها التجارية لتغطية الأعباء نظرًا لطبيعتها، مما يفرض عليها اللجوء لاتخاذ قرارات تمويلية خارجية تتمثل في الإعانات من الدولة والقروض البنكية طويلة الأجل.

التوصيات:

- إعادة هيكلة مصادر التمويل من خلال طلب رفع رأس المال أو الاعتماد على قروض طويلة الأجل في تمويل الاستمارات الثابتة.
- وضع استراتيجيات صارمة تتعلق بوضع سقف للديون والالتزامات، والاعتماد على حلول تشغيلية لتغطية العجز المالي.
- اعتماد العدادات الذكية مسبقة الدفع التي تسرع من وتيرة التحصيل وتضمن التدفقات وتقضي على الغش المتعلق بالتهرب من السداد والاستغلال الغير مبرر.
- حصر الأصول الغير مستغلة لتخفيف أعباء الاهتلاكات الضخمة.
- تفعيل نظام صارم للرقابة على التسيير من خلال التركيز على خفض التكاليف التشغيلية والقضاء على الضياع التقني للطاقة في شبكات التوزيع.
- الاتفاق المسبق مع البنوك على تسهيلات ائتمانية طارئة تفاديا للتغيرات المفاجئة في الخزينة تلجأ لها المؤسسة عند الأزمات النقدية فقط.

آفاق الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى توسيع الآفاق البحثية المستقبلية فيما يلي:

- الاتجاه إلى رقمنة التحليل المالي وجعله أكثر استشرافا وديناميكية للمساعدة على اختيار مصادر التمويل الأقل تكلفة والأدنى مخاطرة.
- دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي للتعلم الآلي في تحليل القوائم المالية، وكيفية مساهمته في تسريع وتجويد القرارات التمويلية.
- دراسة مدى دقة التحليل المالي في قياس أثر الاستدانة على ربحية السهم ومستوى المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة.

قائمة المراجع

الكتب:

1. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، ،1999، ص13
2. عبد الستار مصطفى الصياح، سعود جايد العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص19
3. خبابة نور الدين، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان،1997، ص24
4. عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن 2008، ص13
5. خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى2010، ص54
6. زغيب مليكة، بوشنيقر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2017، ص16
7. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، دار المسيرة للنشر، عمان2011، ص72
8. أبو زيد محمد المبروك، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دار المريح، السعودية، ص133
9. حسام الدين مصطفى الخداش، وليد زكريا صيام، عبد الناصر إبراهيم نور، أصول المحاسبة المالية، الجزء الثاني، الطبعة الثامنة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن،2024، ص313.
10. أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان2010، ص49
11. عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2000، ص143
12. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ،2006، ص198.
13. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث (طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS)، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص195
14. علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص80.
15. محمد علي العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص107
16. أحمد عبد السميع طبية، مبادئ الإحصاء، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، الأردن، 2008، ص149
17. عبد العزيز فهمي هيكل، مبادئ الأساليب الإحصائية، الطبعة الأولى، دون دار النشر، بيروت،1966، ص454
18. سعد عجيل شهاب، الأساليب الإحصائية المستخدمة في التطبيقات الاقتصادية، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن 2018 ص18
19. منير شاكر محمد، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ص22
20. عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الأولى، مكتبة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر،2002، ص57
21. إيهاب عيسى المصري، طارق عبد الرؤوف عامر، صناعة واتخاذ القرار، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة2016، ص9

22. مؤيد الفضل، الأساليب الكمية والنوعية في دعم قرارات المنظمة، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2020، ص23
23. طاهر حسن، مقرر اتخاذ القرار وإدارة الأزمات Decision Making & Crises Management، الفصل الثاني مراحل اتخاذ القرار وأنواعه، كلية إدارة الأعمال، سوريا، 2019، ص 11
24. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص70
25. إسماعيل اسماعيل، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2005، ص291
26. محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، 2008، ص29
27. حسين علي خريويش وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، 1999، ص146
28. محمد مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، دار أجنادين للنشر التوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص111
29. سمير محمد عبد العزيز، التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة،1997، ص51ص53
30. حنفي عبد الغفار، الإدارة المالية المعاصرة، مدخل اتخاذ القرار، المكتبة العربية الحديثة، مصر، 2000، ص283.

المذكرات:

1. بنية محمد، مطبوعة محاضرات في التحليل المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قالمة،2019، ص45
2. حمزة بن خليفة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقيم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة خيضر، بسكرة، 2012/2011، ص28
3. بلهوان خيرة، بن كباشة أم الخير، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة تسيير، مستغانم، 2022-2023، ص04
4. ميلودي عبد الكريم، أثر استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية معمقة، ايليزي، 2020-2021، ص12.
5. خالد محمود الكحولت، مدر اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماجيستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة،2005، ص41
6. دربال سمية، سلوك المؤسسات الاقتصادية في تمويل نموها الداخلي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،2012، ص61
7. قشيد سهام، داود ايناس، تقييم الأداء المالي باستخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، سكيكدة،2023-2024، ص20
8. ايمان بن السراج، دور المعلومات في قياس اتجاهات متخذي القرار نحو المخاطر المالية في البنوك التجارية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، جامعة المسيلة، 2018/2017، ص41
9. بالمختار يوسف، دور نظم المعلومات والاتصالات في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة ادرار، 2016، ص17

10. أحمد فؤاد الصيد، التخطيطي المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر ورقلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة ورقلة، 2017/2016، ص14

11. سمير حماد ويوسف رميلي، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة البويرة،2018، ص39

12. خالدي المعتز بالله، مساهمة المراجعة الداخلية في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، 2011، ص78

13. خديجة العفاني، هديل سارة رحاي، أثر القرار التمويلي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر خلال الفترة (2021/2018)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس مهني، تخصص محاسبة ومالية، معهد التكنولوجيا قسم المناجمنت، جامعة ورقلة،2023/2022، ص05

14. بوطورة سلسبيل، بوظراف ذهيبة، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز في مستغانم، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم علوم مالية ومحاسبة، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة تسيير، جامعة مستغانم، 2024/2023، ص40

15. بوعزارة أحلام، مبادئ تمويل المؤسسات، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص اقتصاد تسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2022/2021، ص34

16. بودالية فايزة، دراسة مصادر التمويل في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم،2018/2017، ص32

17. ركيبي فوزية، الوظيفة المالية ووسائل التمويل في مؤسسة اقتصادية دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاتها، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس علوم اقتصادية، فرع مالية نقود وبنوك، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي العقيد أكلي محند اولحاج البويرة،2011/2010، ص43

18. مويحي الياس، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر تخصص فحص محاسبي، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2014، ص61

19. بركبية محمد علي، دور التحليل المالي في اتخاذ القرار التمويلي دراسة حالة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019/2018، ص85.

المقالات:

1. سحنون امال، دور أدوات التحليل المالي في قياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد14، العدد01، جامعة المسيلة،2021، ص639-642

2. ريمة يونس، مقارنة نتائج التحليل المالي بين تطبيق الأساليب التقليدية والحديثة دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين 2016، المجلد 20، العدد02، ص52

3. وليد ناجي الحيالي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك،2007، ص94

4. سميرة خالد علي الدباس، التحليل المالي وأنواعه وأهميته للمؤسسات، المجلة العربية للنشر العلمي ASJP، الإصدار الخامس، العدد خمسون،2022، ص04
5. رشيد بوزربة، فعالية النسب النقدية المشتقة من جدول تدفقات الخزينة في تقييم الأداء للمؤسسات الاقتصادية، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد08 العدد01، 2023، ص439
6. أحمد رجب، الإدارة وفن اتخاذ القرار، وكالة الصحافة العربية للنشر، مصر، 2023، ص14
7. ايطاحين غنية، أهمية القرار الإداري ودورها في إحداث الرضا الوظيفي داخل المنظمة، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد02، العدد04، جامعة البليدة، 2014، ص30
8. نجاة ساسي هادف، نظرية اتخاذ القرارات في المؤسسة، مجلة المعيار مجلد18، العدد35، 2014، ص362
9. القفل ياسمينه، إشكالية القيادة الإدارية وعملية اتخاذ القرار، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد04، العدد08، المركز الجامعي تيبازة، 2016، ص06
10. محمود جمام، أميرة دباش، أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الرابع،2015، جامعة أم البواقي، ص71
11. جمعي محمد صالح، قرار التمويل وتأثيره على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مجمع صيدال (2015-2020)، مجلة في البحوث المالية والمحاسبة، المجلد06، العدد02، 2021، ص239

المقابلات:

1. مقابلة مع السيد ساسان مسعود، رئيس قسم المالية والمحاسبة، مديرية التوزيع المدية، الفترة الممتدة من 2026/04/07 إلى غاية 2026/04/23.

المواقع الإلكترونية:

1. https://www.sonelgaz.dz

قائمة الملاحق

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE 2021

CENTRE DD MEDEA

DATE 20/03/2022 15:07:05

BILAN ACTIF

Provisoire

ACTIF	note	brut 2021	amort 2021	2021	2020
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		4 421 918,41	2 947 940,27	1 473 978,14	2 947 940,27
Immobilisations corporelles					
Terrains		10 034 098,56		10 034 098,56	10 034 098,56
Agencements et aménagements de terrains		77 604 388,03	51 170 469,08	26 433 918,95	27 069 904,40
Constructions (Batiments et ouvrages		808 203 863,56	181 880 634,04	626 323 238,52	419 389 689,33
Installations techniques, matériel et outillage		39 431 620 977,48	15 312 693 267,68	13 118 927 709,80	12 987 327 539,68
Autres immobilisations corporelles		2 493 388 662,67	1 190 397 599,48	1 302 991 263,19	1 211 310 531,43
Immobilisations en cours		3 212 271 502,64		3 212 271 502,64	1 629 609 986,33
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		34 627 574 483,33	16 739 897 931,45	18 069 476 701,87	16 297 934 620,18
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		848 865,84		848 865,84	73 924 458,54
Créances et emplois assimilés					
Clients		4 522 989 073,00	267 777 353,75	4 255 209 425,10	4 132 091 180,24
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		49 431 063,71	11 799 327,05	37 632 736,72	18 782 411,28
Impôts		173 671 584,91		173 671 584,91	130 660 226,43
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		88 654 728,24	689 359,63	85 965 368,76	137 186 085,64
TOTAL ACTIF COURANT		4 831 382 915,44	280 274 940,43	4 551 117 975,01	4 492 785 130,17
TOTAL GENERAL ACTIF		39 458 957 518,76	17 019 372 841,88	22 620 594 676,90	20 791 689 750,35

SOCIETE SONELGAZ-Distribution **EXERCICE** 2022

CENTRE DD MEDEA **DATE** 27/03/2023 13:28:31

BILAN ACTIF

Provisoire

ACTIF	note	brut 2022	amort 2022	2022	2021
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		6 421 910,61	6 421 910,61	0,00	1 473 970,16
Immobilisations corporelles					
Terrains		10 034 098,56		10 034 098,56	10 034 098,56
Agencements et aménagements de terrains		77 034 388,00	52 682 474,53	24 351 913,47	26 455 918,00
Constructions (Batiments et ouvrages		712 319 017,56	197 327 937,68	514 991 079,88	439 322 230,60
Installations techniques, matériel et outillage		30 341 971 931,07	16 184 998 433,41	14 156 973 497,66	13 138 927 709,80
Autres immobilisations corporelles		2 687 484 193,01	1 349 373 684,43	1 338 090 508,58	1 302 991 283,19
Immobilisations en cours		3 160 492 291,42		3 160 492 291,42	3 212 271 582,66
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		36 974 237 720,86	17 706 704 420,72	19 205 533 300,15	18 088 476 701,87
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		331 451,56		331 451,56	648 665,84
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 230 282 668,56	244 614 014,35	2 985 678 654,21	4 350 209 620,10
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		95 239 404,64	11 677 427,05	83 568 978,99	37 632 735,72
Impôts		111 077 522,09		111 077 522,09	170 671 584,61
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		129 030 765,01	682 083,44	128 978 681,58	85 985 388,76
TOTAL ACTIF COURANT		3 566 571 033,91	256 943 534,53	3 309 627 499,03	4 551 117 975,03
TOTAL GENERAL ACTIF		40 480 058 754,80	17 963 647 955,25	22 515 160 799,20	22 639 594 676,90

SOCIETE SONELGAZ-Distribution **EXERCICE** 2023

CENTRE DD MEDEA **DATE** 06/05/2024 11:58:15

BILAN ACTIF

Provisoire

ACTIF	note	brut 2023	amort 2023	2023	2022
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		4 421 910,41	4 421 910,41	0,00	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		10 034 088,58		10 034 088,58	10 034 088,58
Agencements et aménagements de terrains		77 673 465,70	54 187 348,40	23 486 117,30	24 951 913,47
Constructions (Batiments et ouvrages		840 872 559,26	215 346 291,65	625 526 244,61	516 681 189,61
Installations techniques, matériel et outillage		32 980 427 180,63	17 151 177 383,07	15 829 249 797,76	14 156 973 297,64
Autres immobilisations corporelles		2 684 217 291,92	1 215 870 654,18	1 468 346 637,74	1 338 090 489,41
Immobilisations en cours		3 479 922 547,20		3 479 922 547,20	3 160 492 291,42
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		25 080,00		25 080,00	0,00
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		40 063 584 193,90	18 841 803 757,89	21 362 580 363,04	19 205 533 330,10
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		8 908 643,33		8 908 643,33	331 451,58
Créances et emplois assimilés					
Clients		4 454 238 673,31	384 892 289,33	4 069 359 383,98	2 985 679 654,21
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		105 515 416,91	11 046 994,99	94 468 421,92	83 580 979,58
Impôts		178 741 935,06		178 741 935,06	111 077 522,08
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		133 119 429,88	652 093,49	132 464 336,39	120 979 681,58
TOTAL ACTIF COURANT		4 880 612 097,49	376 581 377,77	4 504 030 719,72	3 309 627 489,05
TOTAL GENERAL ACTIF		44 684 289 248,39	19 817 505 135,63	25 866 631 112,76	22 515 160 799,15

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2021

CENTRE DD MEDEA **DATE** 20/03/2022 15.11.45

BILAN PASSIF

Provisoire

PASSIF	note	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		609 178 902,10	609 178 902,10
Résultat net		- 1 392 284 981,22	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 10 201 486,06	- 10 201 486,06
compte de liaison**		15 065 928 635,74	13 299 619 139,93
TOTAL CAPITAUX PROPRES		14 272 621 070,56	13 898 596 555,97
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		108 133 755,58	96 466 801,17
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		4 619 798 342,99	4 148 385 249,36
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		4 727 932 098,57	4 244 852 050,53
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 496 295 851,89	615 394 542,58
Impôts		272 340 582,28	154 917 659,33
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 870 405 073,60	1 847 928 941,94
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		3 639 041 507,77	2 618 241 143,85
TOTAL GENERAL PASSIF		22 639 594 676,90	20 761 689 750,35

SOCIETE SONELGAZ-Distribution **EXERCICE** 2022

CENTRE DD MEDEA **DATE** 27/03/2023 13.30.24

BILAN PASSIF

Provisoire

PASSIF	note	2022	2021
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		0,00	609 178 902,10
Résultat net		- 2 419 170 318,43	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	- 10 201 486,06
compte de liaison**		16 324 835 447,55	13 673 643 654,52
TOTAL CAPITAUX PROPRES		13 905 665 129,12	14 272 621 070,56
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		114 006 698,94	108 133 755,58
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		5 163 080 461,98	4 619 798 342,99
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		5 277 087 160,92	4 727 932 098,57
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 027 460 471,67	1 496 295 851,89
Impôts		176 832 943,04	272 340 582,28
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		2 128 115 094,45	1 870 405 073,60
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		3 332 408 509,16	3 639 041 507,77
TOTAL GENERAL PASSIF		22 515 160 799,20	22 639 594 676,90

SOCIETE SONELGAZ-Distribution **EXERCICE** 2023

CENTRE DD MEDEA **DATE** 06/05/2024 11.59.04

BILAN PASSIF

Provisoire

PASSIF	note	2023	2022
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		0,00	0,00
Résultat net		- 2 965 552 420,43	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	0,00
compte de liaison**		17 901 822 971,70	13 905 665 129,12
TOTAL CAPITAUX PROPRES		14 936 270 551,27	13 905 665 129,12
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		121 202 048,95	114 006 698,94
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		5 776 063 405,69	5 163 080 461,98
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		5 897 265 454,64	5 277 087 160,92
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 455 403 413,06	1 027 460 471,67
Impôts		210 037 657,25	176 832 943,04
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		3 367 644 036,54	2 128 115 094,45
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		5 033 085 106,85	3 332 408 509,16
TOTAL GENERAL PASSIF		25 866 621 112,76	22 515 160 799,20

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2021

CENTRE DD MEDEA **DATE** 20/03/2022 15.12.11

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Provisoire

	note	2021	2020
Ventes et produits annexes		5 521 408 863,16	4 915 011 179,63
Production immobilisée		0,00	364 798,29
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		2 798 722 460,82	2 094 095 430,66
Achats consommés		- 71 861 126,09	- 41 379 795,02
Services extérieures et autres consommations		- 370 382 076,98	- 421 738 698,61
II - Consommation de l'exercice		- 1 342 135 153,89	- 1 236 966 277,60
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 456 587 306,93	857 129 153,06
Charges de personnel		- 1 494 368 672,67	- 1 297 933 773,71
Impôts, taxes et versements assimilés		- 102 347 753,06	- 98 907 541,52
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 140 129 118,80	- 539 712 162,17
Autres produits opérationnels		225 987 914,61	216 611 598,28
Autres charges opérationnelles		- 25 911 884,38	- 20 693 336,60
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 477 109 876,32	- 1 127 100 321,71
Reprise sur pertes de valeur et provisions		24 877 983,67	227 433 133,96
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 392 284 981,22	- 1 243 461 088,24
Charges financières		0,00	0,00
VI - RESULTAT FINANCIER		0,00	0,00
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 392 284 981,22	- 1 243 461 088,24
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		6 142 698 156,58	5 593 747 890,23
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 7 534 983 137,80	- 6 837 208 978,47
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 392 284 981,22	- 1 243 461 088,24
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 392 284 981,22	- 1 243 461 088,24

SOCIETE SONELGAZ-Distribution **EXERCICE** 2022

CENTRE DD MEDEA **DATE** 27/03/2023 13.31.19

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Provisoire

	note	2022	2021
Ventes et produits annexes		4 855 148 735,98	5 521 408 863,16
Production immobilisée		8 191 735,03	0,00
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		4 863 340 471,01	5 521 408 863,16
Achats consommés		- 70 833 686,37	- 71 861 126,09
Services extérieures et autres consommations		- 285 068 999,86	- 370 382 076,98
II - Consommation de l'exercice		- 4 799 536 877,16	- 4 064 821 556,23
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		63 803 593,85	1 456 587 306,93
Charges de personnel		- 1 600 084 076,15	- 1 494 368 672,67
Impôts, taxes et versements assimilés		- 71 883 870,00	- 102 347 753,06
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 1 608 164 352,30	- 140 129 118,80
Autres produits opérationnels		237 249 862,21	225 987 914,61
Autres charges opérationnelles		- 31 488 799,54	- 25 911 884,38
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 191 764 695,68	- 1 477 109 876,32
Reprise sur pertes de valeur et provisions		175 007 733,54	24 877 983,67
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 2 419 160 251,77	- 1 392 284 981,22
Charges financières		- 10 066,66	0,00
VI - RESULTAT FINANCIER		- 10 066,66	0,00
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 2 419 170 318,43	- 1 392 284 981,22
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		5 515 282 469,23	6 142 698 156,58
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 7 934 452 787,66	- 7 534 983 137,80
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 2 419 170 318,43	- 1 392 284 981,22
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 2 419 170 318,43	- 1 392 284 981,22

SOCIETE SONELGAZ-Distribution **EXERCICE** 2023

CENTRE DD MEDEA **DATE** 06/05/2024 12.00.03

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Provisoire

	note	2023	2022
Ventes et produits annexes		5 359 565 746,03	4 855 148 735,98
Production immobilisée		18 169 409,27	8 191 735,03
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		5 377 735 155,30	4 863 340 471,01
Achats consommés		- 307 161 207,02	- 70 833 686,37
Services extérieures et autres consommations		- 300 937 560,61	- 285 068 999,86
II - Consommation de l'exercice		- 4 990 724 350,14	- 4 799 536 877,16
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		387 010 805,16	63 803 593,85
Charges de personnel		- 2 033 946 409,69	- 1 600 084 076,15
Impôts, taxes et versements assimilés		- 76 738 711,81	- 71 883 870,00
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 1 723 674 316,34	- 1 608 164 352,30
Autres produits opérationnels		330 495 539,25	237 249 862,21
Autres charges opérationnelles		- 73 023 678,60	- 31 488 799,54
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 912 576 558,49	- 1 191 764 695,68
Reprise sur pertes de valeur et provisions		413 226 593,84	175 007 733,54
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 2 965 552 420,34	- 2 419 160 251,77
Charges financières		- 0,09	- 10 066,66
VI - RESULTAT FINANCIER		- 0,09	- 10 066,66
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 2 965 552 420,43	- 2 419 170 318,43
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		6 123 541 414,91	5 515 282 469,23
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 9 089 093 835,34	- 7 934 452 787,66
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 2 965 552 420,43	- 2 419 170 318,43
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 2 965 552 420,43	- 2 419 170 318,43

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2021

CENTRE DD MEDEA **DATE** 30/03/2022 11.10.24

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE)

Provisoire

	note	2021	2020
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		3 176 677 405,78	2 341 406 363,27
Autres encaissements		148 372 573,28	80 676 325,99
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		1 143 975 579,88	744 540 906,09
Autres décaissements		138 535 509,89	100 786 156,06
Intérêts et autres frais financiers payés		985 235,87	20 914 994,81
Impôts sur les résultats payés			
Autres impôts payés		90 729 068,50	112 283 206,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		1 950 824 584,94	1 423 557 426,30
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		1 950 824 584,94	1 423 557 426,30
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		1 945 491 680,38	1 509 443 309,42
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		0,00	0,00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Subventions d'investissement encaissées			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Autres produits financiers encaissés			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 1 945 491 680,38	- 1 509 443 309,42
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		0,00	0,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		0,00	0,00
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe			
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe			
inter-unité encaissements		4 911 691 484,04	2 496 253 556,51
inter-unité décaissements		8 393 051 948,03	5 082 189 310,97
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		- 3 481 360 463,99	- 2 585 935 754,46
Ecarts dûs à des erreurs de comptabilisation		0,00	0,00
Variation de trésorerie de la période		- 3 476 027 559,43	- 2 671 821 637,58
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		138 322 309,72	104 771 186,66
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		86 654 728,39	138 322 309,72
Variation de trésorerie de la période		- 51 667 581,33	33 551 123,06

SOCIETE SONELGAZ-Distribution **EXERCICE** 2022

CENTRE DD MEDEA **DATE** 27/03/2023 13:32:54

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE)

Provisoire

	note	2022	2021
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		3 524 163 147,27	3 176 677 405,78
Autres encaissements		21 272 113,61	148 372 573,28
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		722 582 711,76	1 143 975 579,88
Autres décaissements		22 466 229,04	138 535 509,89
Intérêts et autres frais financiers payés		1 729 580,88	985 235,87
Autres impôts payés		60 247 707,00	90 729 068,50
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		2 738 409 032,22	1 950 824 584,94
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		2 738 409 032,22	1 950 824 584,94
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		2 665 281 993,52	1 945 491 660,38
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		0,00	0,00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Subventions d'investissement encaissées			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Autres produits financiers encaissés			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 2 665 281 993,52	- 1 945 491 660,38
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		0,00	0,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		0,00	0,00
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe			
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe		0,00	0,00
inter-unité encaissements		4 879 125 053,74	4 911 691 484,04
inter-unité décaissements		8 418 330 475,27	8 393 051 948,03
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		- 3 539 205 421,53	- 3 481 360 463,99
Ecarts dûs à des erreurs de comptabilisation		0,00	0,00
Variation de trésorerie de la période		- 3 466 078 382,83	- 3 476 027 539,43
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		86 654 726,39	138 322 309,72
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		129 630 785,07	86 654 726,39
Variation de trésorerie de la période		42 976 058,68	- 51 667 581,33

SOCIETE SONELGAZ-Distribution **EXERCICE** 2023

CENTRE DD MEDEA **DATE** 06/06/2024 12.02.02

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE)

Provisoire

	note	2023	2022
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		3 438 479 233,70	3 524 163 147,27
Autres encaissements		91 399 278,91	21 272 113,61
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		859 788 675,92	722 582 711,76
Autres décaissements		28 029 125,52	22 468 229,04
Intérêts et autres frais financiers payés		854 697,52	1 729 580,86
Impôts sur les résultats payés			
Autres impôts payés		131 429 384,00	60 247 707,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		2 507 776 649,65	2 738 409 032,22
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		2 507 776 649,65	2 738 409 032,22
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		3 321 584 921,72	2 665 281 993,52
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		0,00	0,00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Subventions d'investissement encaissées			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Autres produits financiers encaissés			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 3 321 584 921,72	- 2 665 281 993,52
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		0,00	0,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		0,00	0,00
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe			
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe		0,00	0,00
inter-unité encaissements		4 870 092 801,69	4 879 125 053,74
inter-unité décaissements		7 380 491 216,82	8 418 330 479,27
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		- 2 510 398 415,13	- 3 539 205 421,53
Ecarts dûs à des erreurs de comptabilisation		0,00	0,00
Variation de trésorerie de la période		- 3 324 206 687,20	- 3 466 078 382,83
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		129 630 785,07	86 654 728,39
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		133 116 429,88	129 630 785,07
Variation de trésorerie de la période		3 485 644,81	42 976 056,68